الكتب المالية والاقتصادية

الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات

البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟

دكتور
محمد دويدار
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات

البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟

دكتور

محمد دويدار

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

١٩٨٢

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حزي وشركاه

كتب للمؤلف

- نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكى (باللغة الفرنسية) ، مطبوعات العالم الثالث ، الجزائر ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ ·
- مشكلات التخطيط الاقتصادى ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ·
- مشكلات التخطيط الاشتراكى ، دراسة فى تطور الاقتصاد المصرى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ·
- دراسات فى الاقتصاد المالى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية، ١٩٦٨ · الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ ·
- مبادىء الاقتصاد السياسى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ · الطبعة الثالثة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ · الطبعة الرابعة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، تحت الطبع ·
- دروس فى الاقتصاد النقدى ، الجزء الأول ، التعريف بالنقود ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ · الطبعة الرابعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ . الطبعة الخامسة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، تحت الطبع ·
- الاقتصاد السياسى علم اجتماعى (باللغة الفرنسية)فرنسوا ماسبيرو، باريس ، ١٩٧٤ (مترجم للغات الايطالية والاسبانية والبرتغالية) ، الطبعة السادسة ، ١٩٨١ ·
- استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ·
- الفقر فى ريف العالم الثالث ، مع آخرين (بالانجلزية) ، نيودلهى ١٩٨٠ ·
- الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ·

- استراتيجية الاعتماد على الذات،نحو منهجية جديدة للتطوير العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعيـــــة (مع محمد نور الدين ، سلوى العنترى ، غادة الحفناوى) منشأة المعـــارف بالاسكندرية ، ١٩٨٠ ٠

- الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨١ ٠

- استراتيجيات التطور ومشكلة البيئة فى افريقا (باللغة الانجليزية)، كوالالومبور ، تحت الطبع ٠

- الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة،١٩٨٢٠

تقديـــم

ينتمى الاقتصاد العربى الى الجزء المتخلف من الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ويشغل بالنسبة لهذا الاقتصاد مكانا استراتيجيا بدوره فى نمط تقسيم العمل الذى يسود هذا الاقتصاد : بما ينتجه من صـــادرات حيوية ، أهمها التبرول حاليا ، وما يشتريه من واردات من سلع صناعية وغذاء وأسلحة ، وما يودعه من ثروات مالية فى مؤسسات النظام المـــالى للاقتصاد الرأسمالى الدولى . كما أن العالم العربى يشغل مكانا استراتيجيا بموقعه على خريطة العالم وحيوية هذا الموقع للدفاع عن المصـــالح التى تسود هذا الاقتصاد الدولى .

والعالم العربى ، وان كان يشغل هذا المكان الاستراتيجى ، لايجنى من طيباته الا القليل ، اذا ما نظرنا الى ما حققه على مستوى الخروج من التخلف الاقتصـــادى والاجتمـــاعى عن طريق عملية تطوير تتضـــمن تحرير موارده واستخداما رشيدا لهذه الموارد يرفع من المستوى المادى والثقافى للغالبية من سكانه رفعا مستمرا . بل على العكس .

فقد شهدت السبعينات تزايد اندماج الاقتصاديـــات العربية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى تزايدا يعمق من تبعيتها وتخلفها ويتضـــمن تدهور الأحوال المعيشية للغالبية وتقلص الوزن السياسى للعالم العربى فى المجتمع العالمى . وكان ازدياد اندماج الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى عقد تتفاقم فيه أزمته الهيكلية . وهو ما يعنى أزدياد حدة أزمة الاقتصاد اليومى الذى تعيشه الغالبية من أفراد الأمة العربية . ويلعب البترول دورا محوريا فى تحقيق هذا المسار .

وتبلور تطورات السبعينات فى الاقتصاديات العربية وضعا اقتصاديا يفرض فى بداية الثمانينات تحديات أساسية اذا ما نظر الى الموقف من زاوية تطوير المجتمع العربى اقتصاديا واجتماعيا ، تحديات يفرضهـــا الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وتحديات تفرض نفسها من جراء نمط النمو الذى اتبع فى الاقتصاديات العربية حتى الآن . ويتوجها جميعا التحدى الذى تفرضه الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى .

---

(١) انظر فى ذلك مؤلفنا ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١ .

لابراز **التحديات التى تواجه الأمة العربية فى مستهل الثمانينات** لابد من تتبع مسار الاقتصاديات العربية فى السبعينات والدور الذى لعبه ، ويلعبه ، البترول فى تحقيق هذا المسار ، وذلك فى اطار الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد الرأسمالى الدولى ، الذى تنتمى اليه الاقتصاديات العربية ، بصفة خاصة · لبيان ذلك نتعرض :

- فى باب أولى للموقف فى الاقتصاد العالمى فى بداية الثمانينات·
- وفى باب ثان لوضع الاقتصادى العربى كبلورة لحركة السبعينات ·
- لنرى فى باب ثالث مايفرضه الوضع الاقتصادى العربى الراهن كتحديات أساسية للثمانينات ·

محمد دويدار

الاسكندرية ــ فبراير ١٩٨٢

الباب الأول

الموقف فى الاقتصاد العالمى فى بداية الثمانينات (١)

للاحاطة بابعاد هذا الموقف نرى فى مرحلة أولى الموقف فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، ونبرز فى مرحلة ثانية الموقف فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ٠

---

(١) نرتكز فى هذا الباب على الدراسة التى قدمناها عن الموقف الاقتصادى فى ١٩٧٩ فى مؤلفنا « الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته » ٠ ونضيف هنا أهم خصائص الموقف فى سنتى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ٠

الفصل الأول

الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى بداية الثمانينات
تفاقم الازمة

- الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ·
- الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة ·
- الأثمان : آلية السوق الرأسمالية الدولية ·
- أهم مشكلات الاقتصاد الرأسمالى الدولى التى تواجه الاقتصاديات العربية ·

١ ـ الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

بداية الثمانينات تؤكد الاتجاه الهيكلى الذى ساد السبعينات : اتجاه التضخم فى ثنايا الركود :

تؤكد نتائج الأداء الاقتصادى فى ١٩٨٠ وبداية ١٩٨١ استمرار الاتجاه العام الذى ساد الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى السبعينات· وهو **اتجاه الركود النسبى** ، كما يظهره الاتجاه الانخفاضى لمعدلات التغير فى انتاجية العمل مرتبطة بمعدلات تراكم رأس المال ومعدلات كبيرة من البطالة للقوة العاملة والتعطل للطاقة المادية · وهى معدلات تتقلب فى الزمن القصير ، بما يترتب على ذلك من انخفاض نسبى فى معدلات الزيادة فى الدخل الحقيقى · **هذا الركود النسبى يحتوى الاتجاه التضخمى** وقد تزايدت معدلاته وازدادت حدة تقلباته اللحظية · وهكذا يكون جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالى الدولى : فى الزمن الطويل يتمثل فى التضخم فى ثنايا الركود · وتتميز هذه الحركة فى الزمن القصير فى تقلبات ، تزداد حدتها ، فى معدلات وجودهما معا ، ومن ثم فى كل معدلات الأداء الاقتصادى · بما يتضمنه ذلك من عدم استقرار نقدى ومالى وتخبط فى السياسات التى تتخذها الدولة · هذا الاتجاه العام يجد ركيزته التنظيمية فى ازدياد تركز المشروعات وسيطرتها الاحتكارية مع ازدياد حدة الصراعات بينها على الصعيدين القومى والعالمى،وازدياد حدة الصراع على توزيع الدخل فى داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وفى خارجها، وعلى الاخص توزيع « فوائض » الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، بترولية وغير بترولية ·

تزايد حدة الاتجاه فى الوضع الموقفى ٨٠/١٩٨١ :

كما تؤكد نتائج الأداء الاقتصادى فى ١٩٨٠ وبداية ١٩٨١ **تزايد حدة هذا الاتجاه المتأزم فى الوضع الموقفى** للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة خلال هذه الفترة ٠ ولبيان ذلك نعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية، الموقفية والهيكلية ، للاقتصاد الأمريكى والاقتصاد البريطانى مع بعض الاشاره الى بقية الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ٠ واختيار الاقتصاد الأمريكى يبرره مكانه فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ودوره القيادى فيه ومدى ارتباط الاقتصاديات العربية به والدور الذى تلعبه الولايات المتحدة الامريكية فى القضايا المصيرية ، الاقتصادية والسياسية ، للعالم العربى ٠ أما الاشارة الى الاقتصاد البريطانى فيقصد بها ابراز تجربة السياسة الاقتصادية لحزب المحافظين وما أدت اليه من نتائج بأعتبار أن السياسة الاقتصادية للادارة الامريكية الحالية لا تختلف كثيرا عنها فى معالمها الرئيسية ٠

المؤشرات الرئيسية للموقف الاقتصادى فى أهم الدول الرأسمالية المتقدمة خلال عامى ١٩٨١/٨٠ ، نسب مئوية :

الدولة	معدل النمو الحقيقى		معدل تغير الرقم القياسى لأثمان المستهلكين		معدل البطالة	
	١٩٨٠	تقديرات ١٩٨١	١٩٨٠	تقديرات ١٩٨٢	١٩٨٠	تقديرات ١٩٨١
الولايات المتحدة	– ١ر٤	١	١٣	٩ر٥	٧ر٩	٩ر٣
اليابان	٤ر٧	٣ر٥	٨ر٦	٦ر٥	٢ر١	٢ر١
المانيا الغربية	٢ر٥	٢ر٤	٥ر٤	٤ر٧	٣ر٩	٤ر٥
فرنسا	٢ر١	١ر٩	١٣ر١	١٠ر٧	٧ر٥	٧
ايطاليا	٢ر٩	١	١٩ر٧	١٥ر٨	٧ر٧	٨
المملكة المتحدة	– ٢ر٢	– ٢	١٨ر١	١٣ر٥	٦ر٤	٧ر٨
كندا	– ١	٢	٩ر٩	٩ر٧	٧ر٩	٨ر٤
هولندا	٠ر٨	١ر٣	٦ر٥	٥ر٨	٥	٥ر٣
استراليا	٢ر٣	٣ر١	١٠ر٦	١٠ر٣	٧ر٣	٧ر٦
بلجيكا	١ر٤	١ر٣	٦ر٨	٥ر٩	٨ر٧	٩ر٢
اسبانيا	٠ر٨	٢	١٦ر٨	٢٥ر٧	١١ر٧	١٢ر٥
السويد	٢ر٥	١ر١	١٣ر٣	١٠ر٥	٢ر١	٢ر٥
الدانيمارك	– ١ر٢	٠ر٥	١٢ر٩	١٠	٧	٧ر٩
النرويج	٣ر٩	٢ر٨	٩ر٩	٩ر٩	١ر٣	١ر٥
ايرلندا	١ر٣	٢ر٤	١٨ر٣	١٤	١٢ر١	١١ر٧
سويسرا	١ر٥	١ر١	٤ر٤	٣ر٦	٠ر٤	٠ر٦

المصدر : Furomoney, Oct. 1980

هذه المؤشرات تبين استمرار معدل النمو الحقيقى فى الانخفاض فى ١٩٨٠ وتوقعات أن يكون كذلك فى ١٩٨١ ، كما تبين أن هذا المعدل كان سلبيا فى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانيمارك ٠ كما تشير الى زيادة معدلات البطالة وتوقع تفاقم وضعها فى غالبية هذه البلدان ٠ هذا فى الوقت الذى تستمر فيه معدلات التضخم فى أن تكون مرتفعة فى عام ١٩٨٠ ، حيث وصلت الى ما يقارب ٢٠٪ سنويا فى ايطاليا وبريطانيا و ١٣٪ فى الولايات المتحدة وفرنسا ٠

كما تبين **المؤشرات الهيكلية** استمرار انخفاض معدل الاستثمار الذى لا يتعدى ١٧٪ من اجمالى الناتج القومى فى الولايات المتحدة • وهو أدنى معدل بين الدول الرأسمالية المتقدمة فيما عدا بريطانيا • وجزء كبير من هذا الاستثمار مخصص لاستبدال الامكانيات الانتاجية الحالية ولشراء المساكن وللتركيم فى المخزون السلعى • وما يبقى منه للتوسع فى الطاقة الانتاجية لا يتعدى ٣٪ • كذلك الأمر بالنسبة لانتاجية العمل التى يستمر معدل زيادتها السنوى فى الانخفاض طوال العشرين سنة الأخيرة فى الدول السبع الكبار فى داخل الاقتصاد الرأسمالى الدولى • وهو اتجاه يتأكد فى ١٩٨٠ •

معدل النمو السنوى للانتاجية فى العشرين سنة الأخيرة لأكبر الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

	١٩٦٠ ـ ١٩٦٦	١٩٦٧ ـ ١٩٧٣	١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
كندا	٣ر٤٪	٩ر٤٪	٨ر٢٪
اليابان	٥ر٨٪	١٠٪	٢ر٤٪
ايطاليا	٣ر٧٪	٦ر٦٪	٣ر٣٪
المانيا الغربية	٨ر٥٪	٥٪	٥٪
فرنسا	٤ر٥٪	٧ر٥٪	١ر٥٪
المملكة المتحدة	١ر٤٪	٨ر٣٪	٦ر٠٪
الولايات المتحدة	٢ر٤٪	٩ر٢٪	١ر٢٪

المصدر : The Us Productivity Crisis, Special Report, Newsweek, Sep., 8, 1980, P 43 .

تخبط السياسات الاقتصادية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

وازاء هذا الموقف الذى يصفه الرئيس الامريكى ريجان فى خطابه الموجه للأمة فى ٥ فبراير ١٩٨٠ بأنه « أسوأ فوضى اقتصادية منذ الكساد الكبير » فى الثلاثينات ، **تتخبط السياسة الاقتصادية** بين التضخم والبطالة •

ففى **بريطانيا** حيث بلغ معدل التضخم ٢٢٪ فى صيف ١٩٨٠ ووصل عدد المتعطلين فى نهاية العام الى ٢ مليون (أعلى رقم منذ الكساد الكبير) ، وشهدت نفس نهاية العام عددا كبيرا من المشروعات يواجه خطرا حقيقيا للافلاس ، تقوم حكومة المحافظين باتباع سياسة اقتصادية قوامها تخفيض

الضرائب على الافراد والشركات (بقصد تشجيع الادخار والاستثمار لديهم) وانقاص الانفاق الحكومى والعمل على ايجاد اطار يطلق من حرية حركة المشروع الفردى • وهى السياسة التى يوصى بها اصحاب المذهب النقدى monetarist doctrine • وقد قامت الحكومة بتخفيض الضرائب لمستويات الدخل المرتفعة تخفيضا معتبرا • ولكى لا يؤدى هذا التخفيض الى زيادة عجز الميزانية قامت الحكومة بزيادة الضريبة على القيمة المضافة، وهى نوع من ضريبة المبيعات ، من ٨٪ الى ١٥٪ • وهو ما أدى الى رفع اثمان التجزئة ودفع بالمستهلكين الى زيادة مشترواتهم خوفا من زيادات جديدة فى الاثمان ، كما دفع العمال الى المطالبة بزيادة فى الأجور • وقد أدت زيادة الأجور فى قطاع الدولة فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى زيادة اثمان التجزئة ودفع بالمستهلكين الى زيادة مشترواتهم خوفا من زيادات عجز الميزانية• أما نفقات الدفاع فلم يكن من الممكن تخفيضها الا اذا زيدت ضرائب الدخل • كل ذلك أدى الى انفجار فى عرض النقود يناقض ما وعدت به الحكومة من الحد من عرضها • ولتحقيق حرية المشروع الفردى قامت الحكومة بازالة الرقابة على الصرف سامحة للشركات البريطانية بالأقتراض من الخارج ، كما أزالت القيود على التوسع فى النقود المصرفية • وقد ترتب على حرية البنوك الدولية فى تسجيل ودائع وقروض أكثر فى حسابات فروعها البريطانية (نتيجة لاقتراض الشركات البريطانية من الخارج) أن قفز عرض النقود بـ ٥٪ خلال شهر واحد • الأمر الذى زاد من الضغوط التضخمية • ولمواجهة ذلك يعتمد بنك انجلترا على سلاح رفع اسعار الفائدة للحد من التوسع فى الائتمان، حيث بلغ سعر الخصم ١٦٪ • وقد أدى ذلك الى الزيادة فى عرض النقود ، اذ أدى توقع الحصول على هذا العائد المرتفع من الاسترلينى ، وهو عملة يسندها بترول بحر الشمال ، الى جذب الودائع المعدة للاقراض من الخارج ، أى الى زيادة الطلب على الاسترلينى ، الأمر الذى يرفع من قيمته فى سوق العملات ويجعل الصادرات البريطانية أغلى ثمنا ويزيد من منافسة السلع المستوردة الرخيصة للمنتجات البريطانية فى السوق المحلية • وقد وجهت شروط التبادل الجديدة مع الطلب الداخلى المنخفض ضربة للكثير من المشروعات لا يتوقع لها أن تفوق منها • وقد اعلنت الحكومة انخفاض الناتج الصناعى فى ربع العام المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ بـ ١ر٩٪ من مستواه فى

العام السابق • كما أن الشركات الكبيرة تضطر لمواجهة الموقف الى زيادة الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة ، الأمر الذى يزيد من خسائرها •

وفى **الولايات المتحدة الامريكية** حيث يوصف عام ١٩٨٠ بأنه عام انتشار الكساد كان اتجاه الحكومة فى بداية العام نحو مواجهة التضخم بالحد من التوسع فى الائتمان وعرض النقود • فاعلنت برنامجها فى ١٤ مارس ١٩٨٠ الذى تمثلت أهم بنوده فى :

- ضغط الانفاق الحكومى لتخفيض العجز فى ميزانية ١٩٨١/٨٠ •
- زيادة الايرادات عن طريق فرض المزيد من الضرائب خاصة على الواردات البترولية وأرباح التأمين •
- احتساب سعر خصم جزائى (١٦٪) على البنوك الكبيرة مع استمرار سعر الخصم عند (١٣٪) بالنسبة للمقترضين غير الدائمين والبنوك الصغيرة •
- تحديد سقوف للتوسع الائتمانى فى حدود ٩٪ •
- زيادة الالتزامات المطلوبة لمقابلة الاحتياطى فى كل البنوك بنسبة ٢٪ لتصل الى ١٠٪ مع تخفيض البنود الداخلة فى حساب مقام نسبة الاحتياطى •
- تثبيت الاثمان والأجور •

وعندما تبدى للحكومة انتشار الكساد فى فروع النشاط المختلفة وتناقص معدل بناء الوحدات الجديدة عدلت عن هذا الاتجاه وأعلنت نهاية سياسة التقييد على الائتمان فى الاسبوع الثانى من يوليو ١٩٨٠ • وكان معدل ارتفاع الاثمان بطيئا فى الفترة من مارس حتى أغسطس ١٩٨٠ • ولكنه عاد الى التزايد وارتفعت الاثمان ارتفاعا كبيرا وبرز التضخم كالمشكلة رقم واحد لمتخذى قرارات السياسة الاقتصادية • **وهكذا يختلف مسار السياسة الاقتصادية ثلاث مرات فى عام واحد • وتكون محصلة هذه السياسة فى تخبطها بين التضخم والبطاله أن ينتهى عام ١٩٨٠ وكلاهما مستمر فى ازدياد حدته ، معلنا بذلك مأزق السياسة الاقتصادية تجاه التضخم فى ثنايا الركود** • ولكن نهاية العام تشهد الحملة الانتخابية للرئاسة وتدور فى جزء كبير منها حول السياسة الاقتصادية وينادى ريجان مرشح الجمهوريين بضرورة تغيير هذه السياسة . فى أى اتجاه ؟ الظاهر أن جعبته لا تحتوى على الجديد حتى فيما يتعلق بالتركيز على

التسليح • فما أعلن عن سياسته يبين أنها ترتكز على انقــاص الضرائب لتشجيع المشروع الفردى، وانقاص الانفاق الحكومي وعلى الأخص عن طريق الحد من التوسع في الجهاز الحكومي والحد من الانفاق على النواحي الاجتماعية، والعمل على اطلاق حرية المشروع الفردي بالحد من تدخل الحكومة وازالة القيود على حركة المشروعات وترك الحرية أكثر لجهاز الاثمان، والعمل على تحقيق نظام نقدى مستقر حتى يمكن تفادى الاثر المعاكس للتدهور فى القوة الشرائية للدولار على المدخرات والاستثمار • كل ذلك بقصد تمكين المشروعـــات الخاصة من زيادة الانتاجية عن طريق تحديث وسائل الانتاج استخداما للتكنولوجيا التى تخلقها أمريكا على نحو يرجع للاقتصاد الامريكى قدرته التنافسية فى الاسواق الداخلية والخارجية •

هذه السياسة فى مجملها لا تختلف كثيرا عن سياسة حزب المحافظين فى انجلترا • فكلاهما من قبيل السياسة التى ينادى بها أصحاب المذهب النقدى • ينادون بها فى الوقت الذى **تفقد فيه أدواتها الجزء الأكبر من فعاليتها :**

- تفقد فعاليتها أولا عن طريق الدور الذى تلعبه الشركات والبنوك فى زيادة الضغوط التضخمية • باندفاع البنوك نحو زيادة قروضها وودائعها ، مظهرة فى ذلك عبقرية كبيرة فى التهرب من أثر الجهود التى تبذلها السلطات النقدية للحد من أى توسع نقدى يزيــــد عن الضرورى •

- من ناحية أخرى يصعب على البنوك المركزية السيطرة على خلق النقود، أولا لصعوبة تحديد ما يعتبر من قبيل النقود أو الائتمان الآن ، وثانيا لأن البنك لايمكن أن يوقف خلق الائتمان فى خارج البلد وهو ائتمان تستطيع الشركات المحلية استخدامه •

- من ناحية ثالثة ، ليس من الضرورى أن يؤدى رفع سعر الفائدة الى نقص الطلب على النقود بواسطة القطاع الخاص فى الزمن القصير • بل أن أثره عادة ما يكون فى هذه الظروف نحو دفع الائتمان نحو التوسع وزيادة عرض النقود • ذلك لأنه مع زيادة عبء خدمة الدين تضطر الشركات الى الاقتراض لمواجهة ديونها قبل البنوك • كما أن خفض سعر الفائدة لا يرتب فى الزمن القصير زيـــادة الطلب على الائتمان • اذ يقلل سعر الفائدة المنخفض فى الداخل من جاذبيـــة

السوق المالية المحلية فى نظر رأس المال الأجنبى الأمر الذى يخفض من قيمة العملة المحلية ويزيد الطلب على الصادرات ٠ وهو ما يعطى الشركات قدرا من الربح لا تضطر فى وجوده الى اقتراض رأس المال النقدى من البنوك ٠ فزيادة الصـــــادرات ومن ثم الربح لا يجعل الشركـــات بحاجـــة الى نفس القدر من القروض فيقل الطلب على الائتمان ٠

تخبط السياسة الاقتصادية فى ١٩٨١/٨٠ يؤكد المأزق الذى تعيشه منذ منتصف السبعينات :

هذا التخبط للسياسة الاقتصادية فى ١٩٨١/٨٠ يؤكد مأزقها فى مواجهـة التضخم فى ثنايا الركود الذى تعيشه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة على الأقل طوال النصف الأخير من السبعينات ٠ لفهم هذا المأزق يلزمنا فهم طبيعة هذه السياسات الاقتصادية ٠ ولفهم طبيعتها ، بمكوناتها النقدية والمالية والتجارية ، نلاحظ :

أولا : أنها فى مجموعها من قبيل سياسة ادارة الطلب الكلى الفعال، سياسة كينزية ٠ وهى سياسة كانت **تركز على المكونات الداخلية للطلب الكلى** وتفترض سيادة المنافسة وغياب ارتفاع عام فى مستوى الاثمان قبل الوصول الى مستوى العمالة الكاملة (مع ما يتضمنه هذا الأخير من حد معين من البطالة للقوة العاملة والتعطل للطاقة الانتاجية المادية) ٠ وذلك حتى سنة ١٩٧٩ ٠ فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨ يغلب على السياسات المعلنة أنها لمواجهة التضخم : سياسة انكماشية تهدف الى الحد من ارتفاع الاثمان ٠ وهى تحقق بعض الأثر ، خاصة فى ظل ظروف تبادل خارجى تكون شروط التبادل فيها مواتية نظرا لانخفاض اثمان المواد الأوليـــة المستوردة ٠ وقد حققت معدلات التضخم بعض الانخفاض فى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ولكنها تحققها وبصحبتها آثار ضارة بالنسبة للبطالة والناتج القومى : تزداد معدلات البطاله وتقل امكانيات التصدير ، خاصـــة اذا أضفنا أثر الاتجاه الانكماشى فى الدول الرأسمالية المتقدمة على قـــدرة الاجزاء الاخرى من الاقتصاد الرأسمالى الدولى على استبقاء نفس معـــدل زيادة الطلب على صادرات الدول المتقدمة ٠ ولكن ، من الناحية الفعلية ، اتسم الموقف :

- باتجاه عام نحو عجز الميزانية ، يتجه فى المتوسط بين ٥٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٧٥ و ٤٪ فى ١٩٧٨ · وفيما عدا ذلك تتسم السياسة المالية بالحرص ، أى التردد فى احداث تغييرات ذات دلالة ازاء وجود معدلات كبيرة من التضخم والبطالة فى ذات الوقت· فبالنسبة لاستخدام الدافع المالى مع المشروعات الخاصة كان الاتجاه العام نحو سحب هذا الدافع فى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ثم استخدامه فى ١٩٧٨ ثم عود الى الحد منه فى ١٩٧٩ · واختلف الوضع من دولة لأخرى : ففى الولايات المتحدة مثلا كانت السياسة هى سحب الدافع المالى على نحو مستمر فى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، بينما كانت سياسة اليابان هى التزويد به فى هاتين السنتين· وفى انجلترا اتبعت سياسة ضريبية انكماشية بادخال الضريبة على القيمة المضافةوزيادة الضرائب غير المباشرة ·

- كما يتسم الموقف باتجاه عام نحو التوسع النقدى سنويا · فمنذ ١٩٧٥ لم يقل المعدل العام للتوسع النقدى السنوى فى معظم البلدان المتقدمة عن ١٠٪ · ففى انجترا مثلا حيث تتخذ السياسة النقدية كمحور لمواجهة التضخم ، ويتخذ الحد من التضخم كمحور لكل السياسة الاقتصادية ، وبعد عودة معدل التضخم الى الارتفاع فى ١٩٧٩ (١٣ر٤٪ بالمقارنه مع ٨ر٣٪ و ١٥ر٩٪ فى ١٩٧٨ ، ١٩٧٧ على التوالى) ، مع كل هذا تزيد كمية وسائل الدفع بمقدار ٥ ٪ خلال شهر يوليو فقط من عام ١٩٨٠ · وفى فرنسا زادت كمية النقود فى عام ١٩٧٩ بـ ١٤ر٣٪ · هل يعكس ذلك عدم قدرة الحكومة على السيطرة على أدوات السياسة النقدية ؟ أم أنه يعكس طبيعة المصالح السائدة فى جهاز مصرفى يهدف الى الربح ويصدر نوع النقود الذى يستخدم فى تسوية ما بين ٩٥ - ٩٨٪ من المعاملات الجارية فى المجتمع ، أى النقود المصرفية ، وهى المصالح السائدة فى بقية الاقتصاد القومى ومدى تحقيقها عن طريق التضخم ؟ ·

- كما تتسم السياسة الاقتصادية بعدم اتخاذ اجراءات تذكر فى مجال سياسة الدخول وتركها أساسا للصراعات بين الفئات الاجتماعية وتنظيماتها الاقتصادية وللتضخم ·

- وتحقق السياسة الاقتصادية بعض الانخفاض فى معدل التضخم فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ولكن بدفع ثمن غال : زيادة معدلات البطالة والطاقه المادية المتعطلة (بدرجة أقل بالنسبة لهذه الأخيرةفىالولايات المتحدة) وانخفاض معدلات نمو اجمالى الناتج الداخلى · ويرجع صندوق النقد الدولى ذلك ، فى تقريره السنوى لعام ١٩٧٩ ، الى أن السياسة ضد التضخم كانت تدريجية ، وانما أكثر من اللازم ، ومن ثم لم تنقص من التوقعات التضخمية لدى الافراد · وهكذا يظل تفكير «الصندوق» قاصرا على المواقف النفسانية فى مجال التداول ·

- ومع ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ يزداد التركيز ، كما رأينا ، على سياسة مواجهة التضخم : فى الولايات المتحدة تثور ضرورة أن تكون موازنة ١٩٨١ انكماشية وأن تفرض القيود على الاثمان والأجور ، ولكن سرعان ما ينتشر الكساد على التفصيل الذى رأيناه·فى ألمانيا الغربية تدور السياسةالاقتصاديةحول اعطاء الأولوية للصراع ضد التضخم· فى انجترا كذلك · فى اليابان تتخذ الحكومة شعار : مشكلتان أساسيتان للاقتصاد اليابانى فى الثمانينات : التضخم وارتفاع اثمان الواردات ·

ثانيا : نلاحظ أن تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ الحرب العالمية الثانية يتم عن طريق زيادة حدة تشابك الداخل القومى بالخارج الدولى من خلال الشركات دولية النشاط ، ومن ثم ازدياد **أهمية الطلب الخارجي** ، خاصة فى جو داخلى يسوده الصراع بين القوى الاجتماعية على توزيع الدخل ، فى علاقته بالمكونات الداخلية للطلب الكلى · وتتزايد بالتالى أهمية التوازن الخارجى (كما يعكسه ميزان المدفوعات) وسعر الصرف عند تصور السياسة الاقتصادية القومية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة·وهو ما يحدث فى وقت يفرض فيه الاتجاه التضخمى طويل المدى ، كظاهرة هيكلية ، نفسه ، ليس فقط فى الاسواق الداخلية وانما كذلك فى السوق الدولية ، مؤديا ، مع تزايد معدلاته ، الى تدهور قيمة العملات الرئيسية بمعدلات سريعة نسبيا،وخالقا فى السوق الدولية انماط سلوك مشابهة لتلك التى تسود فى داخل الاقتصاديات القومية عند سيادة اتجاهات تضخمية رهيبة : التوسع فى المعاملات المؤجلة الدفع، زيادة حدة المضاربات ، التخلى عن النقود الورقية والسعى الى تركيم

السلع والمعادن ، وخاصة الذهب ، الذى مازال يستطيع أن يقوم بوظيفة النقود كمخزن للقيم وان كان لا يستطيع بعدم استقرار ثمنه وحرص السلطات النقدية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة ، على ابعاده عن الاستخدام النقدى — أن يقوم بوظيفته كأداة للحساب • ويتفسخ النظام النقدى الدولى بما كان يتضمنه من قواعد لتحديد أسعار الصرف فى وقت تزداد فيه الحاجة الى سعر الصرف عند تحديد سياسة اقتصادية خاصة بأداء الاقتصاد القومى فى الداخل •

ثالثا : تكون النتيجة تخبط السياسات الاقتصادية ومساهمتها فى زيادة حدة عدم الاستقرار فى الداخل والخارج • ويثير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية الكينزية ومدى قدرتها على مواجهة الموقف بعد التغييرات الهيكلية التى تحققت منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكنها ، أى السياسة ، تعيش أزمتها بعد أن تكون قد حققت دورها : وضع جل ميزانية الدولة تحت تصرف المشروعات الكبرى ، وخاصة تلك المنتجة للأسلحة وما يرتبط بها ، وتمكينها من تحقيق درجة أكبر من التركز والتغيير اولتكنوللوجى •

رابعا : عليه يكون من الطبيعى ، أمام تخبط السياسة الاقتصادية هذا ألا يوجد المخرج من الازمة ، بالنسبة للوٍيات المتحدة الامريكية ، الا :

١ ـ **بالالتجاء الى التسلح والانفاق الحربى** • ويكون الانقاص من الانفاق الحكومى على حساب رأس المال الاجتماعى والخدمات الاجتماعية الجارية والمعونة لبلدان العالم الثالث • ومثل هذا الاتجاه يحتاج الى جو من التوتر السياسى ولايديولوجى يبرره ، بل ويستلزم اثارة التوتر فى كل مكان يمكن أن تتهدد فيه أسس الاقتصاد الراسمالى الدولى بالخطر •

---

(١) فى هذا الاتجاه تقوم الادارة الامريكية برفع الحظر على تصدير الاسلحة مع التغاضى عن احترام حقوق الانسان كشرط لتزويد دولة ما بالسلاح • وتزداد أهمية الدور الذى تلعبه صادرات الاسلحة فى التجارة الخارجية للولايات المتحدة (يتوقع أن تزيد الصادرات من الاسلحة عن المستوى الذى وصلت اليه فى العام الماضى حين وصلت قيمتها الى ١٥ مليار دولار) • برنامج التسلح هذا يخلق ضغوطا على طاقة شركات الاسلحة الامريكية ، فتلجأ الادارة الامريكية الى امتداد صناعة الاسلحة الامريكية فى الخارج ، كصناعة الاسلحة فى اسرائيل ، لمواجهة بعض الاحتياجات فى خارج أمريكا لتسليح بعض الانظمة ، كنظام السلفادور •

(يتوقع زيادة الانفاق العسكرى الامريكى بين ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ من أقل من ٥٠ مليار دولار لما يقارب ١٢٠ مليار (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٢) ، وأن يمثل ذلك أقل من ٥٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٨٠ تصل الى ما يقارب ٧٪ فى ١٩٨٦) ٠

٢ ـ بالاصرار على أن يسترجع الدولار مكانته كعملة احتياطية ، أى كسيد العملات فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى، بما يتضمنه ذلك من مكاسب للاقتصاد الامريكى وتفاديا لما يستتبعه اعتناق بديل نقدى آخر (كالذهب مثلا) من أعباء على الاقتصاد الامريكى ٠ وتتم محاولة استرجاع الدولار لقيمته عن طريق رفع اسعار الفائدة فى الولايات المتحدة (وصل سعر الفائدة الجارى فى نهاية يوليو ١٩٨١ ، ١٩٫٥٪ وسعر الفائدة على الودائع لأجل (٣ شهور) ١٧٪) ، حتى ولو ترتب على ذلك جلب المتاعب للبلدان المتقدمة الأخرى من جراء هجرة رؤوس الأموال منها وخلق الارتباكات فى مجالات الاستثمار فيها ٠ فضلا عما يؤدى اليه من ضرب اثمان الذهب والبترول ٠ ويتم ذلك بحجة مواجهة التضخم ٠ وقد رأينا أن سعر الفائدة ليس بالسلاح الفعال لهذا الغرض ٠ ويتضح مماتم فى لقاء اوتاوه فى يوليو١٩٨١بين رؤساء البلدان الصناعية السبع (الولايات المتحدة ـ كندا ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ المانيا الغربية ـ اليابان ـ ايطاليا) أن الولايات المتحدة تملك أن تفرض على البلدان الست هذا الاتجاه ٠

ويغادر مستشار المانيا الغربية مكان المؤتمر بعد أن يعلن أن بلاده ستقيم سياستها الاقتصادية على أساس أن الولايات المتحدة ستبقى اسعار الفائدة لديها مرتفعة لفترة طويلة مستقبلة (١) ٠

---

(١) ويؤدى ارتفاع سعر الفائدة الى تحطيم صغار رجال الاعمال ويسىء الى الاستثمار فى البناء والى تجارة السيارات (اذ يقلل من الشراء بالتقسيط) ، ويزيد من عدد المتعطلين ٠ ولا يقلل من الطلب على الائتمان الذى يكبر لدرجة تفوق قدرة الاقتصاد على الادخار ٠ ويمثل اقتراض الحكومة الفيدرالية مصدرا رئيسيا للزيادة فى الطلب على الائتمان ، اذ تقترض لتغطى عجز الميزانية ٠ وقد بلغ العجز فى الميزانية ٦٥ مليار دولار خلال الثمانى شهور الاولى من السنة المالية ٠ وقد نتج عن بطء معدل النشاط الاقتصادى (انخفض الناتج القومى فى النصف الثانى من العام) ان زادت الضغوط على سعر الفائدة بدلا من أن تنخفض ، اذ يزيد طلب=

ولكن ، هل تفلح مثل هذه الاجراءات فى اخراج الاقتصاد الرأسمالى من أزمته ؟ اذا لم ينته برنامج التسلح ومـــا يستلزمه من جو توتر دولى تزيد معه سوء الأوضاع وامكانيات الانفجار فى أمـــاكن متعددة من الجزء المتخلف من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، اذا لم ينته هـــذا الى حروب ، أغلب الظن أن هذه الاجراءات لن تمكن من مواجهة التضخم فى ثنايـــا الركود • ذلك لأن المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الاقتصاديـــات الرأسمالية المتقدمة وفى مقدمتها الاقتصاد الامريكى تتعدى الوضع الموقفى الذى تحاول السياسات الاقتصادية المتخبطة مواجهته • « ففى المراكز الصناعية الامريكية » مثلا ، على حد قول التقرير الخاص الذى تقدمـــه النيوزويك فى ٨ سبتمبر ١٩٨٠ ، « تبرز أزمة الانتاجية بأعراض مرض يهدد مستويات المعيشة الآن ولاجيال قادمة » • وهو تعبير عن اتجـــاه طويل المدى « يعرض للخطر قدرة الاقتصاد الامريكى على خلق الثروة فى الداخـــل والمنافسة فى الخـــارج » • يعرض التقرير ، مع غيره من الدراسات ، لمجموعة من العوامل يلزم البحث فيها للتعرف على هذا المرض الهيكلى الذى تعانى منه الانتاجية • فتذكر الاجراءات الحكومية التى تبعد رأس المال عن المشروعات المنتجة ، ونظام الضرائب الذى يشجع الاستهلاك ويحد من الادخار والاستثمار الفرديين ، وصغر المساعدات التى تقدمها الحكومة للبحث اللازم للنمو ، وقصر نظر ادارة المشروعات ، وتدفق عدد

١

ـــــــــــ

= الشركات التى تجد صعوبة فى البيع وتواجه بتراكم المخزون السلعى، يزيد طلبها على الائتمان بقصد الحصول على نقود تمكنها من تصريف أمورهـــا انتظارا « للفرج» • يضاف الى ذلك أن توقع البنوك ، فى حالة الاتجاه الانكماشى للنشاط الاقتصادى ، وانخفاض نفقتهم النقدية فى القريب ، يدفعهم الى التركيز فى اقتراضهم على اسواق الائتمان قصير الأجل ، الأمر الذى يدفع باسعار الفائدة نحو الارتفاع • ويؤدى رفع سعر الفائدة فى النهاية الى تحطيم صغار رجال الاعمال فى امريكا ، وهو ما يمثل دفعة جديدة نحو تمركز رأس المال • وهكذا تتكاتف الازمة مع ارتفاع اسعار الفائدة لتصفية العديد من الشركات الاصغر وحتى بعض الشركات الكبيرة • وفى اطار زيادة تمركز رأس المال تتصاعد حرب الاندماج بين كبار الشركات ، مثال ذلك الحرب بين سيجرام (كندا) ودى بون وموبيل لشراء شركة كونوكو للبترول •

كبير من العمال غير المهرة الى الولايات المتحدة ، وتدهور اخلاقيات العمل في الاقتصاد الامريكي. ولكنه يصل الى أن هذه العوامل لا تكفي لشرح هذا الاتجاه ، وينتهي الى أن ((**الظاهر أن هناك شيء عميق ، وان كان مما لايمكن قياسه ، يتحدث لروح المشروع الامريكي والعلاقة بين المشروعات والعمال والحكومة**)) • الحديث في الواقع هو عن شيء ما أصاب العلاقات الأساسية التي يرتكز عليها الانتاج في المجتمع •

٢ ـ الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة

الاقتصاديات المتخلفة تمثل الجانب الآخر من صورة نمط تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي :

يمثل الاداء الاقتصادي في البلدان المتخلفة الجانب الآخر من الصورة التي تحتوي نشاط الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، اذ بينما تتخصص هذه الاقتصاديات المتقدمة ، على أساس حد أدنى من الذاتية الاقتصادية ذات القاعدة الانتاجية المتكاملة الحلقات التكنولوجية ، في انتاج المنتجات الصناعية (وهي تنتج ما يزيد على ٨٠٪ من الناتج الصناعي العالمي) ، تكمل البلدان المتخلفة نمط تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي عن طريق التخصص في انتاج المواد الأولية بما فيها البترول (٣ر٥٥٪ من انتاج البترول العالمي ، ٦ر٣٣٪ من انتاج المواد الاولية الاخرى في ١٩٧٩) ، وانما مع فارق جوهري : أن التخصص في المواد الأولية لا يرتكز على قاعدة انتاجية متكاملة الحلقات تكنولوجيا ، ويغيب عنها على الأخص القاعدة الصناعية لمجمل النشاط الاقتصادي (لاتنتج الا ٥ر٩٪ من الناتج الصناعي العالمي) •

ويترجم هذا التخصص في نمط مساهمة البلدان المتخلفة في التجارة الدولية ونوع شروط التبادل وحركة هذه الشروط التي تتضمنها الاثمان الدولية للسلع التي تصدرها وتستوردها • فهي تصدر أساسا المواد الاولية • وكثيرا ما تصدر الجزء الأكبر من الصادرات العالمية منها • فهي تصدر مثلا ٩٩٪ من الكاكاو و ٩٧٪ من البن ، ٩٧٪ من المطاط ، ٨٣٪ من القصدير ، ٦٤٪ من السكر ، ٥٩٪ من النحاس ، ٥٦٪ من الفوسفات ، وهكذا • كما أن جل وارداتها من المنتجات الصناعية • فعلى سبيل المثال تمثل المواد الأولية ٨ر٨٨٪ من صادرات الدول المتخلفة الى بلدان السوق الاوروبية المشتركة، وتمثل المنتجات الصناعية ١٦٪ من هذه الصادرات•

وتمثل المنتجات الصناعية ٨٨،٤٪ من صادرات بلدان السوق الاوروبية الى البلدان المتخلفة، بينما تمثل المواد الأولية ١١،٦٪ من هذه الصادرات .

وعليه يكون من الطبيعى ، فى ظل التنظيم القائم للاقتصاد الدولى ، أن تتأثر البلدان المتخلفة ، بدرجات مختلفة ، بما يحدث فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، اذ تتحدد الحركة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة بتفاعل قواها الداخلية مع القوى التى تدخل معها فى علاقات فى الجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالى الدولى وبقية اجزاء العالم . ويكون مستوى الأداء الاقتصادى فيها محصلة لعوامل حركتها الاقتصادية بما فيها من سياسات تتبعها حكوماتها فى تفاعلها مع القوى الاقتصادية الخارجية ، وعلى الأخص فى الاقتصاديات المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ويكون من الطبيعى اذن أن تتبع المؤشرات الاقتصادية فى البلدان المتخلفة الاتجاهات العامة التى توجد فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . وعلى الاخص فى الاجزاء المتقدمة منه . مع فارق فى الحدة يصل الى مستوى الفارق الكيفى ينتج من افتقاد الاقتصاديات المتخلفة لهياكل اقتصادية تمكنها من اعادة ترتيب أمورها ببعض الاستقلالية الاقتصادية . فاذا كان الوضع يتميز فى السبعينات ، بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، بالأزمة وسيادة التضخم فى ثنايا الركود ، وهو اتجاه تزداد حدته فى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، سادت الأزمة باتجاهاتها الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى مع زيادة فى الحدة ترجع لعوامل عدة أهمها :

- مايتميز به البناء الاقتصادى من تبعية تفرض عليه نمطا غير موات من اقتسام ما تغله المبادلات الدولية ، وتجعله أكثر تعرضا لأثار تقلبات السوق الدولية .
- التخلف النسبى فى ادارة النشاط الاقتصادى على مستوى تصور السياسات ومستوى تنفيذها .

الازمة الدولية تبرز أزمة هيكلية أحد ، أزمة التنمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى :

فالأزمة تبرز فى الاقتصاديات المتخلفة أزمة هيكيلية أحد : أزمة تنمية هذه الأجزاء بما تعكسه من تدهور أوضاعها الاقتصادية الداخلية وزيادة صعوبات علاقاتها الخارجية وتفاقم وضع مديونيتها الدولية . وهو تفاقم يدعو الى حركة رأس المال فى اتجاهها للحصول على أجزاء أكبر

من فائضها الاقتصادى مع تقوية الاتجاه نحو تمويل حركة رأس المـــال هذه ، لا من مدخرات الاجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، ولكن من مدخرات اجزاء أخرى متخلفة ، تلك التى تصدر البترول ٠

ويظهر هذا الاتجاه المتأزم فى **معدلات نمو اجمالى الناتج الاجتماعى** خلال السبعينات التى تأخذ اتجاها هبوطيا فى البلدان المتخلفة ٠ فبينما كان متوسط معدل النمو ٦ر١٪ سنويا فى الفترة من ٦٢ ـ ١٩٧٢ **للدول المتخلفة غير البترولية** نجده يتجه نحو الانخفاض حتى يصـــل الى ٣٪ فى ١٩٧٥ ثم يعود ليصل الى ٦ر٤٪ فى ١٩٧٩ ، ليعاود الانخفاض فى ١٩٨٠٠ وحتى البلدان التى كانت تحقق معدلات نمو مرتفعة ، ككوريا الجنوبية ، عرفت فى ١٩٨٠ معدل نمو ٢٪ بالمقارنة مع ١٠٪ فى ١٩٧٩ ٠ وذلك مع وجود تفادت بين المناطق ، اذ تنخفض المعدلات بالنسبة لافريقيا مثلا : ٥٪ فى ٦٢ ـ ١٩٧٢ ، وتأخذ اتجاها نحو الانخفاض حتى تصل الى٤ر١٪ فى ١٩٧٧ ثم تعاود الارتفاع لتصل الى مســـتوى منخفض ، ٦ر٢٪ فى ١٩٧٩ ٠ وكان هذا المعدل مساويا لصفر تقريبــا فى افريقيـــا جنوب الصحارى فى ١٩٨٠ ٠ وينتظر أن يستمر هذا المعدل حتى ١٩٨٥ ٠

وتعرف **البلدان المتخلفة البترولية** نفس الاتجاه مع ارتفاع نســـبى عن معدلات النمو فى البلدان المتخلفة غير البترولية ، وان كان الاتجاه يسجل تقلبات أكبر من سنة لأخرى ٠ وقد بلغت معدلات نمو اجمـــالى الناتج الداخلى لهذه البلدان أدنى مستوياتها فى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث كان المعدل ٧ر٢٪ ، ٩ر٢٪ على التوالى ٠ ويتحدد مستوى النمو كثيرا بما يحدث فى قطاع البترول وعلى الأخص بما يطرأ على شروط التبادل من تقلبات فى علاقته بالمنتجات الصناعية والمواد الغذائية التى تستوردهـــا البلدان البترولية المتخلفة ٠

ويسود البلدان المتخلفة **اتجاه تضخمى** فى السبعينات باتجـــاه صعودى لمعدلات التضخم ، أى مع تزايد سرعة التضخم ٠ ومع تفاوت بين المناطق : فهى أعلى فى الدول المتخلفة غير البترولية منهـــا فى الدول البترولية ٠ وهى أعلى فى امريكا اللاتينية منها فى افريقيا وآسيا والشرق الأوسط ٠ ويزيد التضخم بمعدلات سنوية رهيبـــة فى بعض المناطق كأمريكا اللاتينية وبعض بلدان الشرق الأوسط حاليا ٠ وهى فى مجموعها أعلى فى البلدان المتخلفة منها فى البلدان المتقدمة ومن المتوسط العالمى ٠

على هذا النحو تنتهى السبعينات وتبدأ الثمانينات فى الدول المتخلفة بمعدلات نمو أدنى من المعدلات التى كانت تتحق فى الستينات وبمعدلات تضخم أعلى بكثير من تلك التى كانت تسودها فى ذلك العقد .

وتعكس **موازين الحساب الجارى** للدول المتخلفة أزمة التنمية التى تعيشها وهى تعانى منذ بداية السبعينات من العجز المتزايد . ويشير تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم فى سنة ١٩٨٠ **الى اجمالى عجز الحساب الجارى للبلدان المتخلفة غير البترولية** مساويا لـ ٦١ مليار دولار فى ١٩٨٠ ومقدرا بـ ٧٨ر٣ مليار لسنة ١٩٨٥ و ١٠٤ر٢ مليار لسنة ١٩٩٠ ، بالاسعار الجارية . ويكون العجز لهذه السنوات على التوالى ٤٣ر٢ مليار دولار ، ٣٨ر٧ مليار ، ٣٨ر٥ مليار بأسعار ١٩٧٧ . ويمثل العجز ٣ر٦٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٨٠ لمجموعة الدول منخفضة الدخل (أى التى لايزيد فيها دخل الفرد فى ١٩٧٨ عن ٣٦٠ دولار سنويا) و ٤ ٪ من اجمالى الناتج القومى بالنسبة لمجموعة الدول متوسطة الدخل (أى يزيد فيها دخل الفرد سنويا على ٣٦٠ دولار فى ١٩٧٨) . ويقدر نفس التقرير نسبة خدمة الدين الى الصادرات فى الدول المتخلفة المستوردة للبترول بـ ٩ر٢٪ ، ١١ر٣٪ ، ١١ر٥٪ لمجموعة الدول منخفضة الدخل منها فى السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ على التوالى ، وبـ ٢٥ر٧٪ ، ٢٨ر٦٪ ، ٢٢ر١٪ لمجموعة الدول متوسطة الدخل منها فى نفس السنوات . ويقدر النسبة للدول المتخلفة المصدرة للبترول بـ ١٥ر٤٪ ، ١٣ر٥٪ ، ١٢ر٩٪ فى نفس السنوات . ومن المعروف الآن ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ذات العجز ، الاتجاه الى ازدياد الوزن النسبى للمديونية فى مواجهة الهيئات الدولية الخاصة (البنوك الدولية) . وهذا النوع من الاقتراض يتم بشروط أصعب من حيث سعر الفائدة ومدد استحقاق الدين والفوائد . وهنا يزداد استخدام البنوك الدولية للبترودولارات كمورد مالى لاقراض البلدان المتخلفة ذات العجز ، وانما من خلال البنوك المملوكة للبدان الرأسمالية المتقدمة .

واستمرار العجز بالنسبة للبلدان المتخلفة غير البترولية (وبعض البلدان المتخلفة البترولية) يتضمن اذن استمرار تدفق رأس المال فى شكل قروض واستثمارات واعانات لتمويل هذا العجز . ولا يحول الاعسار الاقتصادى دون الاستمرار فى اقراضها لاسباب سياسية تكون شفيع

المقترض لدى البلدان الدائنة وأغلبها ينتمى الى بلدان منظمة التعـــاون الاقتصادي والتنمية الرأسمالية • فعجز البعض، وهو عجز ناتج عن المركز الذى يشغله فى نمط تقسيم العمـــل فى الاقتصاد الرأسمالى الـــدولى والشروط التى يتم بها التبادل (وهما يحددان فى النهاية القدر من الفائض الذى تجرى تعبئته نحو الخارج) ، نقول عجز البعض يتضمن تشغيل أموال البعض الآخر ، أى يثير حركة رأس المال فى اتجاه العجز •

أزمة الغذاء وسلاح الغذاء :

وتظهر أزمة التنمية فى البلدان المتخلفة نفسها بشكل خاص فى **أزمة الغذاء** • ومشكلة الغذاء تفرض نفسها بشكل حاد منذ بداية السبعينات على الأخص بالنسبة لهذه البلدان • اذ مع عدم تغيير نمط تقسيم العمل الزراعى الذى ورثته البلدان المتخلفة من العهد الاســـــتعمارى تراخت معدلات زيادة انتاج المواد الغذائية وتخلفت عن مواجهة معدلات الزيادة فى الطلب عليها • الأمر الذى يدفع الى الالتجاء المتزايد الى استيراد هذه المواد • ولا يعنى الالتجاء الى الاستيراد فى كل الحالات عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان حتى استخداما لموارده الحالية • وانما ينجم ذلك فى بعض الأحيان عن نمط تقسيم العمل فى الزراعة والتركيب المحصولى ابتداء من احتياجات السوق الخارجية • كما نجم فى أحيان أخرى عن **سوء توزيع المواد الغذائية بين الســـكان على نحو يوجد معه قدر من تبديد هذه المواد بواسطة فئة اجتماعية بينمـــا تعانى فئات أخرى من نقص فيها •**

والالتجاء المتزايد الى الاستيراد يعنى التوجـــــه للبلدان التى تنتج فائضا من المواد الغذائية ، وعلى الأخص الحبوب ، يعد للتصدير • وعلى رأس هذه البلدان توجد الولايات المتحدة وكندا • فالولايات المتحدة تسيطر عادة، بعد أن كفت عن سياسة تقييد الانتاج الزراعى للحيلولة دون اثمانها والهبوط حماية للمزارعين ، على ثلث الاحتياطى العالمى من الحبوب وتزود البلدان المستورده لها بما يقارب نصف احتياجاتها • وقد قدر ما صدرته فعـــلا فى ١٩٧٠/٧٩ بحوالى ٧٥ر٥ مليون طن من الحبوب • وينعكس الاعتماد المتزايد للبلدان المتخلفة على المستورد من المواد الغذائية فى اتجاه صعودى لاثمان المواد التى تستوردها يتحقق بمعدلات مرتفعة : فقد زادت

اثمان هذه المواد بـ ٦١٪ خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ٠ وارتفع الرقم القياسي لاثمان المنتجات الغذائية بـ ٤٨٪ فى عام ١٩٧٩ ٠

فى موقف كهذا يظهر **سلاح الغذاء فى الساحة الدولية** ، يستخدم لتقييد الحرية الاقتصادية والسياسية للدول التى تعتمد على المستورد من الغذاء ٠ ويعى قادة الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات ، بل ومن تاريخ سابق ، امكانية استخدام هذا السلاح:« الرئيس ووزير الخارجية يشيران الى امكانية استخدام الغذاء كسلاح سياسى » ـ وزير الزراعة الامريكية يصرح بأن الزراعة سلاح أو « أحد ادواته الرئيسية فى المفاوضات » ـ منذ عدة شهور تختم المخابرات الامريكية تقريرا لها عن النتائج الممكنة للتطور السكانى وانتاج المواد الغذائية والتغييرات المناخية فى العالم بقولها ان « الزراعة يمكن أن تساوى بالنسبة للولايات المتحدة نفوذا سياسيا واقتصاديا غير عادى » ٠ كل ذلك تنقله جريدة لوموند الفرنسية فى عددها الصادر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ ٠ ويستخدم السلاح من الناحية الفعلية ٠ ولكن استخدامه لايبدأ كسلاح رسمى الا فى مستهل عام ١٩٨٠ ٠ حين أوقفت الحكومة الامريكية التعامل فى عقود الحبوب يومى ٧ ، ٨ يناير بعد قرارها بايقاف تصدير ١٧ مليون طن من الحبوب الى الاتحاد السوفييتى لدراسة الاجراءات الممكن اتخاذها ، وعرضت شراء الحبوب من الشركات التى تعاقدت على بيعها للاتحاد السوفييتى ٠ على أن تحتفظ بها الحكومة لعرضها للبيع فى المستقبل ٠ وقد قدرت قيمة التعاقدات فى ذلك الوقت بحوالى ٥ر٢ مليار دولار ٠ السلاح يستخدم رسميا فى مواجهة بلد له قدراته الانتاجية بصفة عامة وقدرات فى انتاج الحبوب وكذلك قدراته على الدخول فى معاملات مع بلدان أخرى مصدرة للحبوب رغم الحظر الامريكى ٠ لاشك ان السلاح يكون أكثر فعالية اذا ما استخدم ضد البلدان المتخلفة ٠ الامر الذى يدعو الى اعطاء وزن أكبر لانتاج الغذاء وتكوين مخزون غذائى استراتيجى لكل بلد ، ليس لمواجهة النقص فى انتاج الغذاء فحسب وانما لمواجهة الضغوط التى يمكن أن تمارس عليه كذلك ٠

٣ ـ الاثمان : آلية السوق الدولية

تتحقق العلاقات الاقتصادية فى السوق الرأسمالية الدولية المتأزمة على أساس الاثمان الدولية التى تمثل آلية حركة هذه السوق من خلالها توزع نتائج العملية الانتاجية الدولية بين البلدان والفئات الاجتماعية المختلفة. وقد تميزت هذه الاثمان فى ١٩٨١/٨٠ بعدم الاستقرار الكبير وسيطرة الاتجاهات التضخمية بمعدلات متفاوتة بالنسبة لاثمان السلع المختلفة ، الأمر الذى :

(أ) يجعل شروط التبادل فى غير صالح البلدان المتخلفة ، ومن ثم يقلل من ايراداتها الخارجية (التى تزداد حدة تقلباتها مع زيادة عدم الاستقرار فى السوق الدولية) .

(ب) يؤدى الى تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطاتها من العملات وقيمة مدخراتها التبرولية وغير البترولية وكذلك القيمة الحقيقية لدخول الجزء من القوة العاملة من البلدان المتخلفة التى تعمل فى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

(ج) ويصعب من شروط حصول البلدان المتخلفة على الائتمان ويزيد من أعباء خدمة ديونها .

خصائص الاثمان الدولية فى ١٩٨١/١٩٨٠ :

ونظرة سريعة الى أهم خصائص الاثمان الدولية فى ١٩٨٠ تبين أن الموقف يتميز :

(أ) باستمرار تفاوت وجهات النظر حول نظام تحديد **ثمن النفط** فى داخل منظمة الاوبك . ومعه أصبحت الاثمان متباينة ومختلفة كثيرا عما يسود الاثمان فى سوق البضاعة الحاضرة . وقد عقد اعضاء منظمة الاوبك عدة اجتماعات خلال ١٩٨٠ (فيينا فى ٢٨ مايو ، الجزائر فى ١١ يونيو ، فيينا فى ١٧ سبتمبر ، بالى باندونيسيا فى ١٥ ديسمبر) . وتراوحت نتائج الاجتماعات بين مبدأ المحافظة على مستويات الاثمان عن طريق تخفيض الانتاج فى الفترات التى تتسم فيها أسواق البترول بالركود . وهو مبدأ عارضته السعودية واقترحت انتهاج برنامج يهدف الى التنسيق بين دول الاوبك فى الانتاج بحيث تتحدد الاثمان فى ضوء معدلات التضخم السائدة والتقلبات فى اسعار الصرف الدولية . وبين رفض السعودية والامارات لرفع الثمن وخفض الانتاج ، ثم موافقة

السعودية فى مرحلة تالية على رفع الثمن مع تجميد الاثمان بالنسبة لبعض الدول وخفضها بالنسبة للبعض الآخر ، ثم الانتهاء فى نهاية العام الى زيادة اثمان البترول طبقا لنوعية الخام ، وأصبح ثمن البترول السعودى الخفيف ٣٢ دولار للبرميل ، ويكون للدول الاخرى أن تزيد عن هـذا الثمن فى حدود ٦ ـ ٨٪ (دولار) طبقا لنوعية الخام · ويصل بترول كل من الكويت وقطر والعراق الى ٣٦ دولار للبرميل ، وبترول الجزائر وليبيا نيجيريا الى ٤١ دولار للبرميل · وتعلن فنزويلا بعد انتهاء المؤتمر زيادة اثمان بترولها بما يتراوح بين ٣ ـ ٥ر٥ دولار للبرميل اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ ليصل الى ٣٥ دولار للبرميل · وعليه تكون زيادة الثمن فى عامى ١٩٨٠/٧٩ ، بالنسبة للبترول العربى ، حوالى ٦٠٪ للسعر الرسمى لبرميل النفط الخفيف (١) · الا أن ذلك يتعلق بالاثمان الاسمية، لا الحقيقية ، للبترول · ويبرز كل ذلك حقيقة هامة مؤداها ان النظام الدولى الحالى لتحديد اثمان النفط نظام يسوده نوع من عدم الاستقرار فى اسواق النفط يصعب معه التنبؤ بالحركة المستقبلة لهذه الاثمان · وبهذا ينضم ثمن النفط الى غيره من الاثمان الدولية ويصبح عرضة للتغيرات والتقلبات فى اطار الاتجاه التضخمى العام ، وذلك رغم ان الثمن الحقيقى للنفط يسجل مسارا مختلفا :

---

(١) التقرير السنوى للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠ ، ص ٩٢ · وقد صاحب هذه الزيادة انخفاض فى الانتاج بما يزيد على ٩٪ · وتشير احصائيات بريتش بتروليوم عن سنة ١٩٨٠ أن استهلاك العالم (فيما عدا الدول الاشتراكية) من البترول كان مساويا لـ ٢٣٧٤ مليون طن بنقص ٥٪ عن استهلاك عام ١٩٧٩ · وقد نجم هذا النقصان من تناقص استهلاك الدول الرأسمالية المتقدمة بمعدلات بين ٨ر٨٪ للولايات المتحدة و ٧ر١٦٪ للدانيمارك ، رغم زيادة استهلاك بلدان السوق المتخلفة بمعدلات تتراوح بين ٥ر٤٪ لجنوب آسيا و٣ر٩٪ لافريقيا · هذا فى الوقت الذى بلغ فيه انتاج العالم (ما عدا الدول الاشتراكية) ٥ر٢٣٤٦ مليون طن بنقص ٦ر٦٪ عن سنة ١٩٧٩ · وقد نقص الانتاج فى كل دول الشرق الاوسط عدا السعودية وعلى الاخص فى ايران والكويت والعراق ، وزاد فى المكسيك (٨ر٣١٪) والنرويج (٣ر٣٧٪) وبريطانيا (٣ر٣٪)· وزاد الانتاج فى العالم كله ، ٣ر٧٤ مليون طن ، على استهلاك العالم ، ٣٠٠١ مليون طن ، وذلك بالنسبة لعام ١٩٨٠ ·

- ففى الفترة السابقة على بداية السبعينات كانت اثمان النفط معبرا عنها بالدولار الجارى تأخذ اتجاها هبوطيا فى الوقت الذى كانت ترتفع فيه اثمان السلع الأخرى خاصة اثمان السلع الصناعية ٠
- وفى الفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨ بعد الارتفاع الكبير فى نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ فى اثمان النفط بالدولار الجارى عرفت الفترة التالية حتى ١٩٧٨ « انخفاضا فى الثمن الحقيقى الذى تآكل بفضل التضخم الدولى وانخفاض قيمة الدولار »،على حد تعبير البنك الدولى فى تقريره عن عام ١٩٧٩ (١) ٠
- ثم يرتفع ثمن النفط بالدولار الجارى فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ٠ ولكن اذا ما أخذنا فى الحسبان معدل التضخم التراكمى والتغير فى اسعار صرف العملات تظهر حركة الاثمان الحقيقية للنفط وهى تبين، وفقا لما تقدمه منظمة الاقطار العربية المصــــدرة للنفط ، أن الثمن الحقيقى لا يحقق فى الفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ الا زيادة قدرها٥٠ ٪ فى الوقت الذى تشير فيه الاثمان الاسمية الى زيادة سنوية قدرها ٢٠٪ خلال تلك الفترة ٠

الاثمان الرسمية لبرميل النفط العربى الخفيف مخصومة بمعدلات التضخم وتراوح سعر الدولار تجاه العملات الرئيسية (دولار/ برميل) (٢) :

سنة الاساس	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
السعر الرسمى	٩ر٥٦	١٠ر٤٦	١١ر٥١	١٢ر٤٠	١٢ر٧٠	٨١ر٧٤	٢٨ر٦٧
الولايات المتحدة	٩ر٥٦	٩ر٥٩	١٠ر٠٦	١٠ر٠٨	٩ر٦٢	١٢ر٠٥	١٧ر١٩
اليابــــان	٩ر٥٦	٩ر٥٥	٩ر٦١	٨ر٦٤	٦ر٦٧	٩ر٤٧	١٤ر٥٤
المانيا الغربية	٩ر٥٦	٩ر٣٨	١٠ر٠٨	٩ر٩٦	٨ر٣٩	١٠ر١٩	١٥ر٣٥
فرنســـــا	٩ر٥٦	٨ر٣٣	٩ر٣١	٩ر٢٤	٨ر٦٦	٩ر٨٠	١١ر٩٦
المملكة المتحدة	٩ر٥٦	٨ر٠٠	٦ر١٢	٥ر٥٤	٥ر٧٤	٧ر٦٧	١١ر٩٦
ايطاليـــــا	٩ر٥٦	٨ر٩٤	١٠ر٧٨	١٠ر٥٤	٩ر٢٢	١١ر٠٠	١٤ر٩١
+							
المعـــدل	٩ر٥٦	٨ر٩٩	٩ر٦٦	٩ر٠٣	٨ر١٢	١٠ر١١	١٤ر٣٥

---

(١) البنك الدولى ، تقرير التطور فى العالم ، ١٩٧٩ ، ص ١٠ ٠

(٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوى السابع ، ١٩٨٠ ، ص ٩٧ ٠

ويتضح من ذلك أن كل ما يستطيع أن يفعله النفط ، نظرا لما يتمتع به الطلب عليه حاليا من انعدام مرونة ، هو أن يمكن ثمنه من أن يلحق من حين لآخر بأثمان السلع الصناعية التى تصدرها الدول المتقدمة المستوردة للنفط • وهو لحاق لا يكون الا ذى طبيعة لحظية •

(ب) كما يتميز موقف الاثمان الدولية بالتقلب الكبير فى **اثمان المواد الأولية** غير النفطية ، على الاخص الصناعية وتكوين مخزونات منها وصيرورة المضار به لب الممارسة الخاصة بها،على الاخص فى النصف الأول من عام ١٩٨٠ • فعلى سبيل المثال يتقلب ثمن النحاس فى سوق لندن بين ١٠٠٠ استرلينى للطن فى ابريل ١٩٨٠ يبدأ بعدها فى التناقص ليصل الى ٨٢٠ استرلينى فى بداية مايو ١٩٨١ يعود بعدها للارتفاع حتى يصل فى أوائل أغسطس لما يزيد على ١٠٠٠ استرلينى ، محققا ارتفاعا فى الثمن مساو لـ ٢٢ ٪ فى ظرف ٣ شهور • وكذلك يرتفع ثمن الزنك فى سوق لندن بـ ٢٧ ٪ خلال نفس الثلاثة شهور (مايو - يوليو ١٩٨١) ليصل الى ٥٠٨ استرلينى للطن ، أعلى ثمن له منذ ٧ سنوات • ويتبع الرصاص والالومنيوم والنيكل والقصدير هذين المعدنين فى الارتفاع نظرا لارتفاع اثمانها فى الولايات المتحدة ولسلسلة الاضرابات التى أثرت على عرض بعضها فى السوق •

(جـ) بلوغ المضاربة لقمتها بالمضاربة على **الذهب والفضة** من أواخر ١٩٧٩ ووصول اثمانها الى حدود غير معقولة فى فترة قصيرة جدا فى اوائل ١٩٨٠ (٨٥٠ دولار للأوقية فى ٢١ يناير ١٩٨١ بعد أن كان ثمنه ٤٤٧ فى الأسبوع الأول من اكتوبر ١٩٧٩) • هنا يرتفع سعر الفائدة الدولارية بما يترتب عليه من الانتقال الى المواد الأولية الاخرى والى الودائع والتوظيف الدولارى • ويبدأ ثمن الذهب فى الانخفاض حتى يصل الى ٦٤٥ دولار فى آخر يوليو ، ثم يعود يتجه نحو الارتفاع الى ٧٢٠ دولار فى منتصف سبتمبر ، ثم عودة للانخفاض ليستقر حول ٦٠٠ دولار فى نهاية العام • ثم يبدأ فى ١٩٨١ اتجاها هبوطيا مع رفع اسعار الفائدة فى الولايات المتحدة بقصد تقوية الدولار ، ويتجه نحو الهبوط الكبير : ٥٠٣ دولار فى الاسبوع الثالث من مارس ١٩٨١ ، ٤٨٠ فى الاسبوع الأخير من ابريل ، ٤٥٣ دولار فى منتصف يونيو ، ٣٩٢ دولار فى الاسبوع الاول من أغسطس ١٩٨١ ، أقل مستوى له منذ نوفمبر ١٩٧٩ • وتؤكد

حركة الثمن فى سوق الذهب فى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ أن المضاربة عليه تصبح السمة السائدة فى السوق . والظاهر أن الولايات المتحدة قصدت ضرب الاتجاه نحو الاحتفاظ بالذهب فى مواجهة التضخم وتدهور قيمة العملات، ودفع المدخرين الى الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياطية . وأيا كان الاتجاه الذى تقود اليه المضاربة فالمستفيد منها فى النهاية هو الدول الكبرى لأنها هى التى تقدر على المضاربة بما تملكه من أرصدة ذهبية وبما لديها من قدرة على توجيه اسعار الفائدة .

(د) كما يتميز موقف الاثمان الدولية بالارتفاع المستمر فى **اسعار الفائدة** مع تقلباتها وأثر ذلك على حركة رأس المال واساليب الاستثمار وأعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان المتخلفة . ويتميز الموقف بصفة خاصة فى نهاية ١٩٨٠ والنصف الأول من ١٩٨١ باصرار الولايات المتحدة على الاستمرار فى رفع الفائدة . فبعد أن وصل أعلى مستوى له فى بداية ١٩٨٠ (٢٠ ٪) لمواجهة ارتفاع الثمن فى سوق الذهب ، بدأ فى الانخفاض نسبيا ، ولكنه عاد ثانية للارتفاع ليصل الى ١٩ر٠٨ ٪ فى يناير ١٩٨١ وحوالى ٢٠ر٢٥ ٪ فى اوائل يونيو ١٩٨١ ، ٢٠ر٥ ٪ فى اوائل اغسطس ١٩٨١ . ولم تلجأ الولايات المتحدة الى هذه الزيادة الكبيرة فى سعر الفائدة لعجز كبير فى ميزان مدفوعاتها . فرفع سعر الفائدة يجذب رؤوس الأموال من خارج الولايات المتحدة ويزيد الطلب على الدولار ويرفع من قيمته ، الأمر الذى يرفع من اثمان السلع الامريكية ويجعلها أقل قدرة على المنافسة فى السوق الدولية فى وقت تعانى فيه الانتاجية النسبية فى الاقتصاد الامريكى فى مواجهة الانتاجية النسبية لبلدان مثل اليابان والمانيا الغربية. وقد رأينا أن سعر الفائدة ليس بالاداة الفعالة لمحاربة التضخم . فرفعه لايحد بالضرورة من الأئتمان وانما قد يزيد منه على الاقل فى الزمن القصير. والظاهر أن الدافع وراء رفع سعر الفائدة والاصرار على ذلك رغم احتجاج البلدان الرأسمالية المتقدمة هو رغبة الولايات المتحدة فى رفع قيمة الدولار لاستعادة مكانته كسيد العملات فى السوق الدولية بعد أن بدأت الاصوات ترتفع للبحث عن بديل له واتجهت المدخرات فعلا نحو الذهب ونحو غيره من عملات بلدان السوق المتقدمة . وقد حقق الدلار تقدما كبيرا فى مواجهة العملات الرئيسية الاخرى فزادت قيمته ما بين مايو ١٩٨٠ واغسطس ١٩٨١ بـ ٤٠ر٨ ٪ بالنسبة للمارك الالمانى و ٤ر٩٠ ٪ بالنسبة للين اليابانى

و ٤ر٨ ٪ بالنسبة للفرنك الفرنسى و ٢٢٫٧٪ بالنسبة لجنيه الاسترلينى •

وقد اضطر الكثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ازاء هجرة رؤوس الاموال نحو الودائع الدولارية ، الى رفع اسعار الفائدة لديها الى مستويات تتعارض مع مستلزمات الموقف فيها • والمعروف ان ارتفاع اسعار الفائدة يعنى زيادة فى نفقة الانتاج ودفعا للافراد بعيدا عن الاقتراض لاغراض انتاجية وتشجيعا على المضاربة ، وزيادة فى أعباء خدمة الديون • وهو يحقق كل هذه الآثار بدرجة أكبر بالنسبة للاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، خاصة البلدان صاحبة العجز • بالنسبة لهذه البلدان تمثل السنوات الاولى من الثمانينات تعجيلا للاتجاه الذى ساد السبعينات فى شكل رفع مستمر فى اسعار الفائدة يضاعف من أعباء خدمة ديونها الخارجية ، أى من استنزاف الفائض الاقتصادى الذى تنتجه •

(هـ) ويتميز موقف الاثمان الدولية فى ٨٠/١٩٨١ كذلك بتكريس **تفكك النظام** النقدى الدولى والحركات غير المستقرة لاسعار الصرف استمرار هبوط قيمة العملات الرئيسية وزيادة حد التناقص بين الدولار والعملات الرأسمالية الاخرى ، مما أدى الى زيادة المضاربة على العملات أى زيادة تحركات رأس المال المحلية لمزيد من الاستقرار •

(و) وأخيرا يتميز موقف الاثمان الدولية بالاتجاه الصعودى المستمر فى **اثمان السلع الصناعية** التى يجرى تبادلها فى السوق الدولية وعلى الاخص التى تمثل الجزء الاكبر من صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة • الى هذه السلع الصناعية تلزم اضافة المواد الغذائية مع تزايد اعتماد البلدان المتخلفة على ماتستورده منها فى غذائها •

والنتيجة أنه لم يبق من الاثمان الدولية ما يعرف الاستقرار ويمكن من التنبؤ لاتخاذ سياسة بشأنه كاساس لاتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية بشكل عام •

٤ ـ أهم مشكلات الاقتصاد الرأسمالى الدولى التى تواجه الاقتصاد العربى :

هذا الوضع فى الاقتصاد الراسمالى الدولى ، كما يعرض فى ١٩٨٠/ ١٩٨١ ، فى اطار الاتجاه طويل المدى للتضخم فى ثنايا الركود ، يثير عددا من المشكلات تواجه الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة المسماه « بالعالم الثالث » ، ومنها الاقتصاديات العربية • وتتمثل أهم المشكلات فى :

- مشكلة الأزمة ذاتها واستمرارها وزيادة حدتها ، أزمة اقتصاد السوق الدولى وسيادة التضخم فى ثنايا الركود · خاصة وأن اندماج الاقتصاديات المتخلفة ، ومنها الاقتصاديات العربية ، فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى يتزايد وهو فى أزمته · وهو ما يعنى ازدياد حدة أزمة الاقتصاد اليومى الذى تعيشه الغالبية من أفراد الأمة العربية ·

- مسألة الطاقة واثمان البترول وغيره من المواد الأولية وخاصة المعادن (وقد بدأت شركات البترول العالمية تتسابق فى السيطرة على الكشف عنها واستخراجها والاتجار فيها فى السوق الدولية) فى علاقتها بأثمان المنتجات الصناعية والغذاء والذهب ، خاصة مع ازدياد حدة المضاربة على هذا الاخير مع تزايد رصيد الاقتصاد العربى ، وخاصة البلدان البترولية ، من الذهب ·

- مشكلة النظام النقدى الدولى وتفسخ قاعدته ، بما يتضمنه من تقلبات لأسعار صرف العملات الرئيسية والعملات التابعة ·

- مشكلة السياسة الحمائية التى تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة فى المستمر لاسعار الفائدة فى أمريكا ، واتساع نطاق استخدام البترودولارات لتغطية العجز فى موازين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ومن ثم اتساع نطاق اعادة استخدامها فى بلدان السوق المتخلفة ونمط استخدامها · واثرها كعامل محدد لنمط البناء الاقتصادى (من حيث نوع الاستثمار وحجمه ونوع التكنولوجيا ، ومن ثم من من حيث نوع الدخل ومستواه ونمط توزيعه ونقطة منتهاه) الذى يتحقق بتمويله عن طريق الاقتراض من البنوك الدولية ·

- مشكلة السياسة الحمائية التى تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة فى مواجهة السلع الصناعية التى تصدرها البلدان المتخلفة ·

- مشكلة التسلح الآمريكى والانفاق عليه كمحور لسياسة تهدف الى اخراج الاقتصاد الامريكى من الازمة ، وما يستلزمه هذا التسلح من توتر دولى يظهر بصفة خاصة فى عالمنا العربى وما يتضمنه من تسليح لاسرائيل واعطاء دفعات جديدة لصناعة السلاح فيها ·

- كل هذه المشاكل تصب فى المشكلة الاساسية : مشكلة نظام الاثمان الدولية وطبيعته وحرمانه المتزايد من الاستقرار ·

الفصل الثانى

الموقف فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة
مشكلات اعادة الهيكلة

تحتوى الدول الاشتراكية ٣٢٪ من سكان العالم وتنتج مايقرب من ٤٠٪من الانتاج الصناعى فى العالم وتسهم بنسبة ١٠٪ من التجارة العالمية ٠ وتنطوى الاقتصاديات الاشتراكية الاوروبية (فيما عـــدا يوغسلافيا وألبانيا) فى منظمة تاخذ بمبدأ التكامل الاقتصادى بينها على أساس تقسيم العمل والتخصص الدولى فى اطار نوع من التخطيط المشترك الذى يستند الى خطة محلية لكل بلد اشتراكى على حدة ٠ وتمثل بلدان هذه المنظمة ١٩٪ من مساحة العالم ويسكنها ١٠٪ من سكانه وتنتج ما يقرب من ثلث الناتج الصناعى العالمى و ٢٥٪ من الدخل العـــالمى ٠ وتتميز اقتصادياتها من الناحية التنظيمية بأنها تسعى الى تحقيق تطور مخطط هدف تدريجيا الى أن ينتقل من المستوى القومى الى المستوى الدولى بين بلدان أوروبا الاشتراكية ٠

ولبيان الوضع الاقتصادى فى ١٩٨٠ والعلاقات الاقتصادية التى تقوم مع بقية اجزاء الاقتصاد العالمى وأهم المشكلات الاقتصادية التى تواجهها سنرى أولا البلدان الاشتراكية فى أوروبا ٠ مع محاولة تقديم أدائها الاقتصادى فى ١٩٨٠ فى اطار الاتجاه العام الذى يغطى السبعينات (١) ٠ لنتعرف بعد ذلك على الموقف الاقتصادى للصين الشعبية ٠

١ ـ الاقتصاديات الاشتراكية الاوروبية :

الاتجاه العام للسبعينات :

يمكن القول بأن أهم خصائص الاتجاه العالم لحركةهذهالاقتصاديات تتمثل فى الآتى :

١ ـ نمو القوة العاملة بمعدل سنوى منخفض (أعلى مستوى له فى بولندا ، ١ر١٪ ولا يتعدى ٣ر٪ فى المانيا الشرقية ، كمتوسط لمعدل النمو السنوى فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٧ ٠ ويتجه هذا المعدل

---

(١) غالبية البيانات مستمدة من تقريرى اللجنة الاقتصادية لاوروبا عن عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ECE 35, ECE 36 ومن المؤشرات الاحصائية لتطوير العالم ، تقرير البنك الدولى العـــالمى ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، وبعض المجلات الاقتصادية الدورية ٠

للانخفاض . وهو معدل منخفض اذا ما قورن بمثيله في بلدان العالم بما فيها البلدان الرأسمالية المتقدمة بصفة عامة والمستوردة منها للسكان (مثل الولايات المتحدة وكندا) بصفة خاصة .

ويمثل هذا المعدل المنخفض والمتناقص عبر الزمن مشكلة محورية لاقتصاديات أوروبا الاشتراكية في المرحلة الحالية لتطورها، وهي تفرض اما اعادة النظر في الوضع السكاني أو التركيز على زيادة انتاجية العمل . وقد أدى هذا النقص النسبي للقوة العاملة الذي ساد فترة الخطة الخمسية من ٧٦ - ١٩٨٠ الى قيام بعض دول المنظمة الى دعوة السكان فوق سن العمل الى القيام ببعض الاعمال . ولكن الاتجاه العام هو نحو انقاص عدد ساعات العمل الاسبوعية .

٢ - بالنسبة لانتاجية العمل في الاقتصاد القومي يلاحظ تزايدها بمعدلات مرتفعة نسبيا في الفترة ٧١ - ١٩٧٥ (بين ٥ر٨٪ في رومانيا و ٦ر٣٪ في المانيا الشرقية)، وبمعدلات أقل في الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ (بين ٥ر٨٪ في رومانيا و ٤ر٢٪ في بولندا) . أي أن هناك **ميل لمعدل زيادة انتاجية العمل نحو الانخفاض** .

٣ - بالنسبة **لقطاعي الزراعة والصناعة** يميل التخطيط في الكثير من بلدان المنطقة الى زيادة معدلات التراكم في الزراعة واعطائها الاولوية . وتتميز حركة معدلات النمو الصناعي في مجموعها بنوع من الاستقرار النسبي أى بعدم وجود تقلبات كبيرة سنويا . وكان ميل معدل زيادة الانتاجية الصناعية نحو الانخفاض في النصف الثاني من السبعينات في كل من بلغاريا والمجر والمانيا الشرقية وبولندا ، ونحو الارتفاع في كل من رومانيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي (٧٪) . أما معدلات نمو اجمالي الناتج الزراعي فتشير الى أن النشاط الزراعي يتعرض لتقلبات سنوية كبيرة (في ١٩٧٨ كان هذا المعدل ٢٪ في المجر ، ١ر٤٪ في بولندا ، ٥ر١٪ في تشيكوسلوفاكيا (بعد أن كان ٩٪ في ١٩٧٧) ، ٧ر٢٪ في الاتحاد السوفييتي (بعد أن كان ٥ر٦٪ في ١٩٧٦) وانخفض الى - ٦ر٪ ، - ٤ر١٪ ، - ٥ر٣٪ ، - ٤٪ في ١٩٧٩ في هذه البلدان على التوالي) . وهو ما يظهر مدى التقلبات السنوية التي

يعرفها النشاط الزراعى وفقا للظروف المناخية ، وأن عام ١٩٧٩ انخفض فيه الناتج الزراعى انخفاضا كبيرا بما عرفه من شتاء قاسي٠ وهو ما يبرز الدور المحدد للظروف المناخيةفيزراعة بلدان المنظمة٠ وهكذا تضيف الظروف المناخية الى ما اعطاه التخطيط فى مرحلته الاولى فى بلدان المنظمة ، وخاصة فى الاتحاد السوفييتى،من اهتمام أكبر بالنشاط الصناعى ، لتعطى لاستيراد المواد الغذائية أهمية كبيرة خاصة فى السنوات التى تكون فيها الظروف المناخية غير مواتية ٠

٤ ـ **تتجه معدلات النمو السنوى لصافى الناتج المادى ، رغم تميزها بالارتفاع النسبى والاستقرار النسبى عبر السنوات،نحو الانخفاض فى فترة السبعينات وعلى الاخص خلال الفترة الخمسية الثانية ٠** ويبين هذا الاتجاه فى جميع بلدان المنظمة : فى ٧١ ـ ١٩٧٥ كان المتوسط ٧ر٨٪فى بلغاريا ، ٦ر٢٪ فى المجر ، ٩ر٨٪ فى بولندا ، ٥ر٤٪ فى المانيا الشرقية ، ١١ر٣٪ ، فى الاتحاد السوفييتى ٠ وتنخفض هذه المعدلات الى ٥ر٦٪ ، ٣ر٩٪ ، ٣٪ ، ٣ر٦٪ ، ٤ر٧٪ فى هذه البلدان على التوالى فى سنة ١٩٧٨ ٠ وقد كان هذا المعدل منخفضا لكل بلدان المنظمة فيما عدا بلغاريا ورومانيا والمانيا الشرقية ، فى عام ١٩٧٩ : ١ ـ ٥ر١٪ فى المجر ، ـ ٢٪ فى بولندا، ٦ر٢٪فى تشيكوسلوفاكيا ، ـ ٢٪ فى الاتحاد السوفييتى،و٥ر٦٪ فى رومانيا،٦ر٢٪ فى رومانيا،٤٪ فى المانيا الشرقية٠وسنرى ان هذا الاتجاه مستمر فى ١٩٨٠ ٠

ويمكن جمع العوامل المختلفة التى تكمن وراء هذا الاتجاه الانخفاضى فى **انخفاض معدل نمو السكان العاملين وميله نحو التناقص** (الأمر الذى يدعو الى ضرورة النظر فى زيادة انتاجية العمل ويثير قضية معدل التقدم التكنولوجى) ، **والتغير فى نمط السياسة الاستثمارية** بتوجيه نسبة أكبر من اجمالى الاستثمارات الى مجالات تتميز الاستثمارات فيها بطول فترة التفريخ نسبيا ، وهى الزراعة والفروع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية (كالصناعة الالكترونية والبتروكيماوية وصناعة الطاقة) ، وكذلك اعطاء أهمية أكبر نسبيا للتوسع فى انتاج المواد الاولية ٠ وهناك

ثالثا مسألة اعادة التنظيم الاقتصادى فى بعض بلدان المنظمة ، كألمانيا الشرقية • وهناك رابعا **الصعوبات الناجمة عن الظروف المناخية وتقلباتها** واثر ذلك على الزراعةوالصناعات التى تعتمد عليها على نحو مباشر ما تؤدى اليه هذه الظروف من زيادة استهلاك الطاقة بصفة عامة • وهناك أخيرا **الصعوبات الناجمة عن العلاقات الخارجية** وخاصة العلاقات مع الاقتصاديات الرأسماليةالمتقدمةالتى يسودها التضخم وتقلبات الاثمان ، الامر الذى يزيد من تكلفة الواردات ويصعب من عملية التخطيط •

٥ ـ يتجه الاستهلاك ، بشقيه الفردى والجماعى ، الى أن يزيد سنويا بمعدلات شبه منتظمة تتواكب مع معدلات زيادة الناتج الاجمالى الصافى بل قد تفوقها فى بعض السنوات •

٦ ـ **بالنسبة للرقم القياسى لاثمان السلع الاستهلاكية** وهى تعبر عن معدل التضخم ، (مع مراعاة أن جزءا كبيرا نسبيا من الاستهلاك يتم فى بلدان اوروبا الاشتراكية عن طريق الاستهلاك الجماعى الذى عادة ما يكون اما مجانا أو باثمان رمزية) كان متوسط المعدل السنوى فى زيادة اثمان هذه السلع حول ١ ـ ٥ر١٪ فى الفترة من ٧٦ ـ ١٩٧٩ فى بلدان المنظمة فيما عدا المجر وبولندا ؛ وفى بلد كألمانيا الشرقية لم ترتفع اثمان السلع الاستهلاكية خلال الفترة • وتشير الارقام القياسية لاثمان المنتجات الغذائية ان معدل الزيادة فى اثمانها أقل من معدل الزيادة فى اثمان السلع الاستهلاكية فى مجموعها •

ويختلف الوضع بالنسبة للمجر وبولندا ، اذ ترتفع اثمان السلع الاستهلاكية فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ بـ ٥٪ ، ٩ر٣٪ ، ٦ر٤٪ ، ٩٪ فى المجر و ٤ر٤٪ ، ٩ر٤٪ ، ١ر٨٪ ، ٧ر٦٪ فى بولندا • بل ان اثمان المنتجات الغذائية تسجل معدلات ارتفاع أعلى ٧ر٥٪ ، ٦ر٥٪ ، ٩ر٥٪ للسنوات ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨ فى المجر و ٦ر٤٪ ، ٤ر٧٪ ، ٤ر٧٪ لنفس السنوات فى بولندا • هل يرجع ذلك الى ارتفاع النصيب النسبى لواردات كل من بولندا والمجر من الدول الرأسمالية المتقدمة ، مع ما يسودها من تضخم متزايد المعدل ، فى كل وارداتها؟فقد استوردت بولندا فى السنوات

١٩٧٥ ، ٧٧ ، ١٩٨٧ ، ٤ر٤٩٪ ، ٠ر٤٣٪ ، ٧ر٤٠٪ من اجمالى وارداتهامن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (بالاضافةالى٦٪سنويا من بلدان السوق المتخلفة) • وكانت النسب ٤ر٣٤٪ ، ٢ر٣٨٪ ، ٦ر٣٩٪ بالنسبة لنفس السنوات على التوالى فى المجر (بالاضافة الى ١١٪ سنويا من الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة)٠ان صحذلك تكون الواردات سبيل استيراد التضخم حتى فى الاقتصاديات المخططة • وهذه النسب مرتفعة جدا اذا قورنت بالنسب المشابهة لبقية بلدانالمنظمة (فيما عدا رومانيا والاتحاد السوفييتى) • من هذا يتضح أن التضخم ليس ظاهرة عالمية وانما ظاهرة دولية ترتبط هيكليا بالاقتصاد الرأسمالى الدولى وبالسياسات المتبعة فى اجزائه المتقدمة والمتخلفة • وهو يؤثر بطبيعة الحال ، خاصة مع استمراره بمعدلات عالية ومتزايدة ، على الحياة الاقتصادية فى المجتمعات ذات الاداء الاقتصادى المخطط ، وان القدرةعلى احتواء آثاره تكون أكبر فى ظل التخطيط •

أهم احداث ١٩٨٠/١٩٨١ :

يمكن حصر أهم الاحداث ذات الأثر على الاداء الاقتصادى فى :

١ ـ تعرض اقتصاديات اوروبا الاشتراكية لاحوال جوية سيئة لثلاث سنوات متتالية ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، سواء تمثلت هذه الاحوال فى شدة البرودة أو فى الفيضانات أو فى شدة الحرارة والجفاف • وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على الانتاجالزراعىوالصناعات المتوقفة عليه وبقية الاقتصاد القومى •

٢ ـ محاولة استخدام سلاح الغذاء بواسطة الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، فمنذ ١٩٧٥ توجد اتفاقية بينهما لمدة خمس سنوات بمقتضاها يشترى الاتحاد السوفييتى سنويا ٦ مليون طن من الحبوب يمكن أن يزيدها الى ٨ مليون ، واذا زادت عن ذلك يكون بالتشاور مع الولايات المتحدة • وفى العام الماضى حصل الاتحاد السوفييتى على الموافقة لشراء ١٧ مليون طن اضافية • ثم فرضت الادارة الامريكية الحظر على هذه الكمية الاضافية ومنعت تصدير الحبوب للاتحاد السوفييتى • الامر الذى اوقف التعامل المتعاقد عليه بينما • ورغم أن هذا الحظر قد فشل ، اذ استطاع

الاتحاد السوفييتي أن يحصل على ما يريده من مصادر أخرى فى السوق الدولية ، الا أنه مثل للاتحاد السوفييتي تكلفه أعلى فى الثمن والوقت ٠

والمتوقع أن يكون محصول الحبوب منخفضا هذا العام كذلك، ولكن الولايات المتحدة تعود تحاول اقناع الاتحاد السوفييتي بتجديد اتفاقية الحبوب (التى تنتهى فى اكتوبر ١٩٨١) وترفع الحظر وتعلن استعدادها بتزويد الاتحاد السوفييتي من الحبوب فى الموسم الحالى وموسم ١٩٨٢/٨١ ٠ كما أن الجفاف فى صيف ١٩٨١ يؤدى بالاتحاد السوفييتي الى استيراد كميـــــات أكبر من الارز التايلاندى : ٤ر٢٤٢ ألف طن فى الستة شهور الأولى من ١٩٨١ مقارنة بـ ٧ر١٦٠ ألف طن فى نفس المدة من العام الماضى ٠كذلك يشترى الاتحاد السوفييتي من الهند كل فائضها من الذرة بعد أن رفعت الحظر الذى كان مفروضا منذ خمس سنوات على تصدير الحبوب ٠ وتفيد الانباء أن الجفاف يصيب كذلكمحاصيلالبطاطس والبنجر فى الاتحاد السوفييتي هذا العام ٠ كما أن الكثير من بلدان أوروبا الاشتراكيةقد أصابهسوء الاحوالالجويةفى١٩٨١،وقد كانت بولندا أكثرها تأثرا بالفيضانات التى حالت دون جمع المحاصيل ٠ بالاضافة الى ما تعانيه زراعتها من نقص فى الاسمدة والآلات وقطع الغيار ٠ وقد أصيبت كذلك تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية بعد أن كانا يتوقعان محصولا جيدا هذا العام ٠

٣ ـ **احداث بولندا :** السبعينات تبدأ ببرنامج « تحديث » اقتصادى عن طريق الاستيراد المكثف للآلات والتكنولوجيا من دول الغرب ، وعلى أساس أن تقوم الصادرات البولندية بتغطية احتياجات هذا البرنامج من الواردات ـ الازمةفىالاقتصاد الرأسمالىالدولىوتأثيرها الكبير على الصادرات وعدم قدرة هذه الاخيرة على مواجهة الالتزامات الناجمة عن الاستيراد ـ العجز المستمر فى ميزان التجارة (ما يزيد على ٢ مليار دولار فى المتوسط سنويا ، يبلغ اقصاه فى ١٩٧٦) ـ تفاقم المديونية الخارجية والارتفاع المستمر فى اثمان السلع الإستهلاكية وعلى الاخص المواد الغذائية (الزراعة البولنديـــــة تســـودها الوحدات الزراعيـــة الفرديـــة الصـــغيرة) ـ كل

استراتيجية البناء الصناعي لم يعد من الممكن استمرارهـا ـ المعدل السنوى لنمو الناتج المادى يتناقص: ٨ر٩٪ فى ٧١ ـ ١٩٧٣، ٨ر٦٪ فى ١٩٧٦ ، ٥٪ فى ١٩٧٧ ، ٣٪ فى ١٩٧٨ ، ـ ٣ر٢٪ فى ١٩٧٩ ـ الموقف المضطرب سياسيا فى ١٩٨٠ ـ الاضطرابات فى قطاعات استخراج المعادن والصناعة والبنـاء والنقص الكبير فى الانتاج الزراعى وخاصة الحبوب ، كل هـذه تحول دون تنفيذ الخطة وتستلزم اتخاذ مجموعة من الاجراءات من قبيل اجراءات الطوارىء ـ زيادة نصيب الاستهلاك فى الدخل القومى من ٦٦٪ فى ١٩٧٨ الى ٨٧٪ فى ١٩٨٠ ومن ثم انقاص نصيب اجمـالى الاستثمار بـ ٨ر٧٪ فى ١٩٧٩ و ٥ر١٠ فى ١٩٨٠ ـ فى ١٩٨٠ تنخفض انتاجية العمل فى الزراعة بـ ١ر٩٪ وينخفض النـاتج الصناعى بـ ٣ر١٪ والناتج الاجتماعى المادى بـ ٤٪ مقارنة بعام ١٩٧٩ ـ المديونية الخارجية تتفاقم وتضطر الحكومة البولندية الى التفاوض فى منتصف ١٩٨١ مع البنوك الغربية الدائنة حول اعادة جدولة الديون التى يحل أجلها فى عام ١٩٨١ ، والبنوك تعرض اعادة جدولة الديون التى حلت خلال التسعةشهور الاخيرةمن١٩٨١ على سبع سنوات بمقابل زيادة ١¾٪ بشرط أن تعطى الحكومـة البولندية معلومات مفصلة عن الاقتصاد البولندى ، والحكومـة لا توافق ومازالت المفاوضات جارية ٠

٤ ـ على صعيد السياسة الاقتصادية فى بلدان المنظمة تشهد السنوات الاخيرة ابتداء من ٧٨/١٩٧٩ اعادة النظر فى استراتيجية التطور٠ اذ رؤى انه لضمان توسع اقتصادى مستقر فى الزمن الطويل لابد من اتباع سياسة نمو أكثر توازنا (فيما يتعلق بالعلاقـة بين الاستثمار والاستهلاك والعلاقة بين القطاعات) وذلك حتى يمكن مواجهة الظروف المعاكسة داخليا (الاحوال المناخية أساسـا) والخارجية المتغيرة ، خاصة وأن نمو تجارتها الخارجية جعل مايقرب من ثلث ارداتها يأتى من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بالاضافة الى ما يقرب من ١٣٪ من الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة ٠ وهو ما يستلزم اعادة النظر فى الوضع التنظيمى الاقتصادى وفى ادوات السياسة الاقتصادية والروافع التى تستخدم فى الاداةالاقتصادية٠

على المستوى التنظيمى تكوين مجمعات انتاجية ــ علمية ومركبات اقليمية ، وتكوين جمعيات تعاونية زراعية صناعيـــة وتكثيف تصنيع الزراعة ، ادخال انظمة جديدة من التسيير الذاتي والتمويل الذاتى ، اعادة النظر فى ادوات الآلية الاقتصادية وعلى الاخص فى مجال الاثمان وانظمة الاجور والحوافز والائتمان والتجـــارة الخارجية ٠

وقد ترتب على اعادة النظر فى الاستراتيجية تبطىء معدلات النمو فى الخطط السنوية لعامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ عن المعدلات التى كانت مقدرة لهذين العامين فى الخطة الخمسية التى غطت الفترة ٧٦ ــ ١٩٨٠ ٠ وتم تأكيد هذا الاتجاه بتخفيض معدلات نمو صافى الناتج الاجتماعى المادى فى الخطة الخمسية ٨١ ــ ١٩٨٥ مقارنة بالخطة الخمسية السابقة عليها (على سبيل المثال كـــان المعدل ٥ ــ ٥ر٥ ٪ لتشيكوسلوفاكيا فأصبح٣٪،٧ر٤ ٪للاتحاد السوفييتى فأصبح ٧ر٣ ــ ٤ ٪ ، ١٠ ــ ١١٪ لرومانيا فأصبح ٧٪ ، ٧ر٧٪ لبلغاريا فأصبح ٦ر٤ ــ ٤ر٥ ٪) ٠

الأداء الاقتصادى فى عام ١٩٨٠ :

بالنسبة لكل دول المنظمة كان معدل نمو صافى الناتج الاجتماعى المادى ٣٪ فى عام ١٩٨٠ بزيادة ٦ر٠ عن عام ١٩٧٩ ٠ ولكن مستوى الأداء لم يكن واحدا لكل بلدان المنظمة ، اذ يمكن التفرقة بين المانيا الشرقية وبلغاريا والاتحاد السوفييتى من جـــانب والبلدان الاربعـــة الاخرى (تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا) من جانب آخر ٠ اذ تقوم بلدان المجموعة الاولى بعملية اعادة ترتيب الاقتصاد التى بدأت بعد١٩٧٣ بصعوبات أقل وعلى الاخص الاتحاد السوفييتى الذى يملك ، على عكس بلدان وروبا الاشتراكية ، كميات من الطاقة تفوق احتياجاته ، كما أن تجارته الخارجية تمثل نسبة محدودة من الناتج الاجمالى المادى ٠

فبالنسبة للمجموعة الأولى يكون النمو الزراعى ســـالبا لكل من الاتحاد السوفييتى وبلغاريا فى عام ١٩٨٠ (١ ــ ٢ ٪ ، ــ ٩ر٤ ٪) ، ويكون النمو الصناعى ابطأ فى بلغاريا اذا ما قورن بالنمو فى عام ١٩٧٩،ويحقق الاتحاد السوفييتى معدلا للنمو الصـــناعى أعلى بقليل من معدل ١٩٧٩ (٤ر٣٪ ، ٦ر٣٪) ٠ وتحقق المانيا الشرقية معدل نمو زراعى موجب

(٥ر٢٪)ومعدل نمو صناعى ٧ر٤٪ فى ١٩٨٠ ، وتكون معدلات نمو صافى الناتج الاجتماعى المادى لهذه البلدان على النحو التالى : بلغاريا ٦ر٥٪ فى ١٩٧٩ ، ٦ر٦٪ فى ١٩٨٠ ، المانيا الشرقية ٨ر٣٪ ، ٢ر٤٪ ، الاتحــاد السوفييتى ٥ر٢٪ ، ٨ر٣٪ · وتكون كل هذه المعدلات مؤكده للاتجاه الذى ساد على الاخص فى النصف الثانى من السبعينات : اتجاه تناقص معدل نمو الناتج الاجتماعى ·

وبالنسبة للبلدان الأربعة الأخرى كانت معدلات نمو النــاتج الاجتماعى المادى والناتج الصناعى فى ١٩٨٠ أدنى معدلات شهدتها فترة ٧٦ ــ ١٩٨٠ · حتى رومانيا (صاحبة أعلى معدلات فى السبعينات) لم تحقق فى نمو الناتج الاجتماعى فى ١٩٨٠ الا ٥ر٢٪ (وكان المعــدل ٥ر٦٪ فى ١٩٧٩) · وكان معدل النمو الزراعى سالبا لكل من بولنــدا (ــ ٦ر٩٪) ورومانيا (ــ ٥٪) ومنخفضا للمجر (٢ر٢٪) ومرتفعــا لتشيكوسوفاكيا (٦٪)·

الاتجاه العام اذن هو نحو انخفــاض معدلات النمو واستمرار التقلبات فى الاداء الزراعى · وتظهر تقلبات الانتاج الزراعى بصفةخاصة اذا ما أخذنا الناتج من **الحبوب** ، وقد ازدادت الكميات التى يشتريهــا الاتحاد السوفييتى وبقية بلدان اوروبا الاشتراكية من السوق الدولية · فقد كان الناتج السنوى (بملايين الاطنان) من سنوات الخطة الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ للاتحاد السوفييتى وبقية بلدان اوروبا الاشتراكية على النحو التالى : ٢٧ر٣٠٢ ، ٣٨ر٢٧٣ ، ٩٢ر٣١٩ ، ٩٦ر٢٥٤ ، ٤٠ر٢٦٩·

أما بالنسبة **لمتوسط الدخل الحقيقى** فتشير البيانات الى استمرار زيادة هذا الدخل بمعدلات تتوائم مع زيادة الناتج الاجتماعى المادى ، وكانت فى ١٩٨٠ موجبة ومقاربة لمعدلات ١٩٧٩ فى كل بلدان المنظمة ما عدا المجر (ــ ٧و٠٪ وبولندا ((ــ ١ ــ ٣ر١٪) ·

وتظل **اثمان السلع الاستهلاكية** بصفة عامة والسلع الغذائيــة بصفة خاصة مستقرة عبر الزمن ، تكاد لا تتغير فى المانيا الشرقية،وتتزايد بمعدلات ضعيفة جدا فى الاتحاد السوفييتى ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وتتزايد فى ١٩٧٩ بمعدل محسوس فى بلغاريا · ولكنها تتزايد بمعدلات كبيرة فى كل من المجر (٩ر٨٪ فى ١٩٧٩ ، ٩٪ فى ١٩٨٠) وبولنــدا (٤ر٧٪ ، ١٠٪) ·

هذا ويلاحظ بالنسبة لنمط استخدام الدخل القومى (بين الاستهلاك والتراكم) أن الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ شهدت فى دول المنطقة اتجاها نحو انخفاض نصيب صافى تكون رأس المال فى الدخل القومى . وهـذا يرجع :

- لخفض معدلات نمو الناتج الاجتماعى المادى .
- لاستخدام نسب أعلى منه لمواجهة العجز فى الميزان الخارجى (كما فى حالة المجر) .
- ولزيادة نصيب الاستهلاك لرفع مستوى المعيشة .

العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلدان اوروبا الاشتراكية : يلاحظ بشان هذه العلاقات من البداية أمران :

- الأول يتمثل فى محاولة هذه البلدان خلق نوع من التكامل الاقتصادى المخطط القائم على تقسيم العمل مع حد أدنى من الركيزة الصناعية فى كل بلد من البلدان .
- والأمر الثانى ان بلدان أوروبا الاشتراكية تميل فى تعاملاتها مع البلدان الاخرى الى أن تقوم العلاقة فى اطار نوع من التعاون الاقتصادى الذى لا يقتصر على التبادل التجارى، يتحقق وفقا لاتفاقيات يستحسن أن تكون لفترات أطول . وهـذا الاتجاه ، نحـو علاقات أشمل ولمدة أطول ، مجلبة لدرجـة أكبر من الاستقرار فى الأداء الاقتصادى لكل من الطرفين .

بالنسبة **للتكامل** بدأ بالعلاقات التجارية الثنائية ثم وقعت اتفاقية لنظام تسوية متعددة الاطراف تنتقل بالبلدان من مرحلة التجارة الثنائية الى مرحلة التجارة متعددة الاطراف . وتطور التكامل فيما بعد على اساس التخصص الدولى والتعاون المتبادل واستدعى ذلك القيام بمشروعـات مشتركة والتنسيق بين الخطط القومية ، الى أن أصبحت الخطة الخمسية ٧٦ ـ ١٩٨٠ خطة مشتركة للدول الاعضاء تم اعدادها من خلال التنسيق بين الخطط القومية وتحولت بذلك الى عملية تخطيط مشـترك للخطط الوطنية . وفى عامى ٧٨ ، ١٩٧٩ قامت الدول الأعضاء بتحضير برامـج نوعية للتعاون طويل المدى تغطى حتى ١٩٩٠ . كما قامت بتنسيق الخطط القومية لفترة ٨١ ـ ١٩٨٦ وتحضير خطة جديدة باجراءات التكامل المتعددة الأطراف . وقد شهدت الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ البدء فى تنفيذ برامج تعاون

طويلة المدى خاصة بالوقود والطاقة والمواد الأولية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الاستهلاكية والمواصلات بين الدول الاعضاء ٠ وأخيرا تنضمن هذه المحاولة فى خلق نوع من التكامل الاقتصادى المخطط مبدأ اتخاذ اجراءات خاصة لمصلحة البلدان الأقل نموا ، وهى كوبـــا ومنغوليا وفيتنام ٠

أما بالنسبة **لتجارة هذه البلدان** فيمكن أن نلاحظ بشأنها :

١ ـ أن تجارتها أصبحت مع السبعينات أكثر عالمية عن طريق تنويع أكبر لمستقر صادراتها ومصادر وارداتها ٠ وفى نهاية السبعينات أصبح أقل من ٤/١ صادراتها يذهب للبلدان الرأسمالية المتقدمـــة وحوالى ١٨ ٪ منها للبلدان المتخلفة ، والباقى ، حوالى ٥٧ ٪،للبلدان الاشتراكية٠أما الواردات فيأتى أقل من ثلثها من البلدانالرأسمالية المتقدمة وحوالى ١٣٪ من الدول المتخلفة والباقى (حوالى ٥٦ ٪) من البلدان الاشتراكية ٠

٢ ـ أن الوزن النسبى لتجارة بلدان اوروبا الاشتراكيـــة مع البلدان المتخلفة ضعيف ٠ بل أن النصيب النسبى للواردات من هذه البلدان فى تناقص منذ ١٩٧٥ ٠ وذلك رغم أن طلب البلدان الاشتراكية لمنتجات الدول المتخلفة فى تزايد ، اذ تسعى بلدان أوروبا الشرقية الى تنويع مصادر التزود بالمنتجات:المعادن الحديدية وغير الحديدية، البترول الخام ، المنتجات الكيماوية ، الصوف والخيوط الطبيعية الاخرى ٠ كما تسعى الى زيادة قائمة السلع التى تقدمها فى اسواقها الداخلية من السلع الاستهلاكية كالبن والكاكاو والفواكه والاحذية والمنسوجات والاثاث ومن الآلات وقطع الغيار ٠

٣ ـ انه فيما يتعلق بمسار تجارتها مع البلدان الرأسماليةالمتقدمةتزايدت هذه التجارة بمعدلات سريعة فى السبعينات حتى ١٩٧٧٠ ثم بدأ المعدل فى التناقص لمصلحة الدول الاشتراكية ٠ ذلك أن زيادة التجارة مع الدول الرأسماليةالمتقدمةقد صاحبه نمو غير متوازىبين الصادرات والوردات لغير صالح البلدان الاشتراكية ٠ وعليه بدأت منذ ١٩٧٧ فى تغيير مسار التجارة نحو ازالة عدم التوازن هذا والتخلص من العجز فى الميزان التجارى ٠ فى اتجاه هذا المسار تسير تجاراتها الخارجية فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ٠

٤ ـ أن ميزان تجارة بلدان اوروبا الاشتراكية (بلدان المنظمة) مع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة كان سلبيا فى السنوات ٧٧، ٧٨، ١٩٧٩ وان اتجه العجز نحو التناقص فى ١٩٧٩ ، وايجابيا مع البلدان المتخلفة فى نفس السنوات مع تناقص فى الفائض فى ١٩٧٩ ٠ وانه قد ترتب على توالى عجز ميزان التجارة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة أن تراكمت مديونية بلدان أوروبا الاشتراكية على نحو تدفع معه فوائد سنوية قدرت بـ ٤ ـ ٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٩ ٠

٥ ـ أن مجموع ميزان تجارة بلدان اوروبا الاشتراكية كان ذى عجز فى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وأصبح ذى فائض فى ١٩٧٩ ٠

٦ ـ بالنسبة لعام ١٩٨٠ زاد مجموع تجارة بلدان المنظمة بمعدل ١٢٪ (وهو نفس المعدل لعام ١٩٧٩) ، بمعدل ١٦٪ زيادة فى الصادرات و ١١٪ فى الواردات ، وذلك اذا أخذت قيمة التجارة ٠ أما من الناحية الكمية فقد زادت التجارة بـ ٣٪ فى التسع شهور الأولى من ١٩٨٠ ومن المحتمل أن يكون المعدل مساويا لـ ٥ر٤٪ لكل السنة (كان المعدل ٥ر٤٪ فى عام ١٩٧٩) ٠ هذه المعدلات تبين أن التجارة الخارجية لدول المنظمة تنمو بمعدلات أقل من السنتين الأخيرتين ٠

وقد أدت تطورات الصادرات والوردات فى ١٩٨٠ الى تحسين ميزان التجارة لكل بلاد المنطقة فيما عدا بولندا ٠ وكان الميزان التجارى ايجابيا لصالح الاتحاد السوفييتى بمقدار ٥ مليار دولار (بالمقارنة مع ٤٢٦ر٦ مليار فى ١٩٧٩) ، كما كان الميزان التجارى سلبيا لبقية بلدان المنظمة بمقدار ٣ مليار دولار فى ١٩٨٠ (بالمقارنة مع ٩٢٦ر٦ مليار دولار فى ١٩٧٩) ٠ ويكون مجمل الميزان التجارى لبلدان المنظمة ايجابيا بمقدار ٢ مليار دولار بعد أن كان سلبيا حتى ١٩٧٩ ٠ وتكون دول الاقتصاديات المخططة قد حققت الهدف الذى وضعته منذ ١٩٧٧ للتجارة الخارجية ، رغم ازدياد حدة الازمة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ٠

٧ ـ أن التجارة بين بلدان المنظمة قد زادت ، قيميا ، بـ ٨ر٣٪ خلال التسعة شهور الأولى من ١٩٨٠ مقارنة بنفس الفترة فى ١٩٧٩ ٠

أما عن تجارة بلدان المنظمة مع البلدان المتخلفة،فقد زادت صادراتها، فى نفس الفترة عن ١٩٨٠ ، بمعدل ٥ر٨٪ وزادات وارداتها بـ ٦ر١٣٪ . وارتفعت اثمان صادراتها للبلدان المتخلفة ب ٧ر٥٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه إثمان وارداتها منها ب ٧ر٢٩٪ . وبذلك قدر تدهور شروط التبادل بينهما من وجهة نظر البلدان الاشتراكية بـ ٥ر١٨٪ .

أما مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد نتج عن حركة تجارة بلدان أوروبا الاشتراكية معها خلال التسع شهور الأول من عام ١٩٨٠ أن تناقص عجز الميزان الجارى لصالح الدول الاشتراكية وذلك بسبب تناقص عجز الميزان التجارى رغم زيادة عبء خدمة الدين الخارجى لبلدان أوروبا الاشتراكية تجاه دول السوق المشتركة . فبعد أن كان الميزان التجارى متضمنا عجزا لدول اوروبا الاشتراكية بدون الاتحاد السوفييتى مساويا لـ ٦١٨ر٣ مليار دولار فى ١٩٧٩ وفائضا لصالح الاتحاد السوفييتى مساويا لـ ٤٧٨ مليون دولار، أصبح العجز فى ميزان تجارة دول المنظمة غير الاتحاد السوفييتى مساويا لـ ٠٢٩ر٢ مليار دولار فى التسع شهور الأولى من ١٩٨٠ والفائض لصالح الاتحاد السوفييتى ٥١٦ر٢ مليار دولار . وعليه يتحول الميزان التجارى لكل دول المنظمة مع الدول الرأسمالية المتقدمة الى ميزان ايجابى بمقدار ٤٧٦ مليون دولار .

٨ - فى نهاية ١٩٨٠ بلغ الدين القائم على بلدان المنظمة الاشتراكية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ٦٧ مليار دولار، وذلك بزيادة ٧ مليار عن عام ١٩٧٩ . وقد نتج هذا الدين أساسا من تراكم عجز الميزان التجارى فى السنوات الماضية .

٢ - الموقف الاقتصادى فى جمهورية الصين الشعبية

وفى داخل البلدان الاشتراكية المخططة تتميز الصين بثقلها السكانى (٥٥ر٩٨٢ مليون نسمة فى ١٩٨٠(١)) ، وبوزنها السياسى باعتبارها أحد الخمسة الكبار فى التنظيم الدولى المعاصر ، وبالدلالة التاريخية الهامة

---

(١) نعتمد فى البيانات الواردة فى هذه الصفحات على الارقام التى يوردها تقرير البنك الدولى عن الصين (فى ٩ أجزاء) ، الصادر فى أول يونيو ١٩٨١ .

لتجربتها فى التطور كبلد متخلف يحاول القضاء على التبعية عن طريق نوع من التنظيم الاشتراكى • وتتميز استراتيجية التطور التى اتبعت، من الناحية الاقتصادية ، باعتناق هدفين رئيسيين هما التحول الصناعى عن طريق بناء قاعدة صناعية ترتكز على الصناعات الثقيلة ، وهو تحول يتم اساسا عن طريق تعبئة الموارد اللازمة **تعبئة مركزية** مخططة مع عناية أقل فى مرحلة أولى بالكفاءة محسوبة على اساس نفقة الانتاج ، والهدف الثانى هو ازالة مظاهر الفقر ، على الاخص فى الريف ، عن طريق تطوير الريف وتزويد السكان بالخدمات الأساسية ، ويكون ذلك بتعبئة الموارد على **المستوى المحلى** من خلال تعبئة للقوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد مادية فى اطار تنظيم الكوميونات • كما استخدم التخطيط المركزى فى شأن أمرين حيويين : توزيع الغذاء على المستوى القومى لمواجهة الموقف فى الجهات الأقل نموا ، ونشر المعرفة الفنية والفنون الانتاجية اللازمين للتطور الريفى •

وقد شهدت **السياسة الاقتصادية منذ ١٩٧٧** تغييرات يمكن جمعها فى ثلاث : الأول هو اعادة النظر فى نمط الأولويات نحو اعطاء أهمية أكبر للاستهلاك • الثانى هو العمل على زيادة كفاءة الموارد المستخدمة بعد مرحلة كان التركيز فيها على تعبئة غير المستخدم من الموارد ، والثالث هو النظر فى صعوبة الاستمرار فى التطور فى معزل عن التطورات التكنولوجية فى العالم • وتجرى هذه التغييرات على أساس عدة افتراضات أصبحت من متضمنات أداء الاقتصاد الصين وهى : ضرورة ضمان التوازن بين الجهات عن طريق عناية أكبر للجهات الأقل نموا وعلى الاخص بالنسبة للعلاقة بين الريف والمدينة ، واستقرار ضمان نوع من التوازن بين النشاط المركزى والنشاط المحلى ، وضرورة ضمان الاستقرار المالى عن طريق قيام النقود بدور سلبى فى تعبئة الموارد واستقرار الاثمان الداخلية عبر الزمن فى عزلها عن الاثمان الدولية •

ويستمر الاقتصاد الصينى فى تحقيق معدلات مرتفعات نسبيا للنمو ولتحسين مستويات المعيشة وذلك من خلال التغيير المستمر فى هيكل الاقتصاد القومى • من ابرز هذه التغييرات **ارساء أسس تطوير الريف ابتداء من تصنيعه لتحويل المجتمع الريفى فى مكانه** • وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة العاملين فى الزراعة حتى الآن • فى ١٩٧٩ تتوزع

القوة العاملة (٨ر٤٠٥ مليون نسمة) بنسبة ٨١ر٧٠٪ فى الزراعــــة باستبعاد العاملين فى الصناعة الريفية و ٤٢ر١٧٪ فى الصناعة والتشييد و ٧٧ر١١٪ فى النشاطات الأخرى ٠ الى جانب ذلك تخلق قاعدة صناعية تلعب دورا ديناميكيا في تطوير الكل الاقتصادى ٠ وهو ما يبينه **نسبة مساهمة قطاعات النشاط الصناعى فى اجمالى الناتج المادى** فى١٩٧٩ :٣٦ر٣١٪ تأتى من الزراعة ، ٦٥ر٤٣٪ من الصناعة ، ٤٩ر٣٪ من التشييد ، ٣ر٤٪ من النقل ، ٩٨ر٦٪ من التجارة ، ٥١ر١٪ من الخدمات غير المادية ٠ وقد حرص تقدير البنك الدولى فى تقديمه لهذه الارقام أن يفصل الصناعـة الريفية عن الزراعة ليلحقها بالقطاع الصناعى ٠ وهو أمر وان كان يسهل المقارنات الدولية الا أنه يخون المقصود التنموى لاستراتيجية تصـــنيع الريف ، ألا وهو تحويل المجتمع الريفى وتطويره وليس مجرد زيـــادة انتاجية النشاط الزراعى لتعبئة قدر أكبر من الفائض الزراعى ، وكذلك خلق وحدات انتاجية ريفية تضم النشاطين الزراعى والصـــناعى تحقق التكامل بينهما دون تدخل علاقات السوق ٠

وخلافا للوضع السائد فى بلدان العالم الثالث ، ومنهـــا البلدان العربية ، يبين هذا النمط لمساهمات قطاعات النشاط أن ٥ر٨٩٪ من اجمالى الناتج الاجتماعى يأتى من نشاطات الانتاج المادى (الزراعـــــة والصناعة) والخدمات اللازمة لهما وأن الخدمات غير المادية لاتسهم الا بـ ٥ر١٠٪ منه ٠

وابتداء من هذا النمط فى مساهمة القطاعات كـــان **نمو الناتج الاجتماعى المادى** (بالاثمان الثابتة لسنة ١٩٧٧) بمعدل ٥ر٦٦٪ فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٧٩ ، بمتوسط معدل سنوى ٤ر٧٪ ٠ وكان المعدل ٧٪ لسنة ١٩٧٩ ٠ أما متوسط نصيب الفرد من صافى الناتج المادى فيزيد منذ ١٩٥٧ بمعدل شبه مستقر يدور حول ٣٨ر٣٪ سنويا ٠

وتؤكد البيانات **التغيير فى نمو الأولوية عن طريق اعطاء الاستهلاك اهتماما أكبر** فى استخدامات الناتج الاجتماعى : يزيد الاستثمار بمعدل أقل من معدل زيادة الاستهلاك المادى (١) ٠ وفى اطار الاستهلاك المادى

---

(١) على اساس اعتبار ١٩٧٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسى للاستثمار مساويا ١٠٩ر٩٨ و ٣٤٩ر٩٩ فى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى ٠

يستمر اتجاه تصحيح الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الريف والحضر فيكون معدل الزيادة أكبر بالنسبة للريف (٢) ٠٠ أما الاستهلاك الكلى (المادى وغير المادى) فيزيد بمعدلات أقل : على اساس ١٩٧٠=١٠٠ ، كان الرقم القياسى ١٢١ ، ١٠١ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٣ر٦٢٩ لسنة ١٩٧٩٠

وتشير الارقام القياسية الى **استقرار اثمان السلع الاستهلاكية** بصفة عامة ٠ فبالنسبة لاثمان التجزئة وعلى أساس ١٩٥٠=١٠٠ كان الرقم القياسى ١٣١ر٥ لسنة ١٩٧٠ ، ١٣٥ ، ١٣١ر٥ ، ١٣٤ للسنوات ١٩٧٧، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى ٠ كما تشير البيانات الى **شبة ثبات اثمان المنتجات الصناعية التى تباع فى الريف** فى الوقت الذى ترتفع فيه اثمان المنتجات الزراعية ٠ على أساس ١٩٥٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسى ١٠٩ر٦ لسنة ١٩٧٠ و ١٠٩ر٨ و ١٠٩ر٩ للسنوات ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالى٠

والنظر الى ارقام **جانب الايرادات فى موازنة الدولة** ، للتعرف على كيفية تمويل جهود التنمية دون أن ننسى الدور الحيوى للتعبئة على مستوى القاعدة ، يبين :

- **أولا** : التجاء الدولة الى الوسائل المباشرة جدا فى تعبئة ما هو لازم لتمويل جهودها التنموية : فى عام ١٩٧٩ يأتى ٤٤ر٧٪ من ايراداتها من ارباح مشروعات الدولة و ٤٨ر٧٪ تأتى من الضرائب وجلها ضرائب مباشرة ٠ وعليه لاتعتمد الدولة لا على الاثمان ولا على الضرائب غير المباشرة كسبيل رئيسى للحصول على موارد مالية ٠ وهى سبل غير واضحة تعتم العلاقات وتستلزم من المواطن وعيا معينا ليدرك ما تستقطعه الدولة من دخله ٠

- **ثانيا** : أن الاقتراض العام يكاد يكون غير موجود ٠ غياب الاقتراض الداخلى يعنى غياب الفئات الاجتماعية القادرة على الاقراض ٠ كما يعنى تعمد تفادى التمويل عن طريق عجز الميزانية وهو سبيل تضخمى ٠ وتفاديه ينسجم مع الحرص على أن تلعب النقود دورا سلبيا فى تعبئة الموارد ٠

---

(٢) على اساس اعتبار ١٩٧٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسى للاستهلاك فى الريف ١٠٦ر٤٧٧ ، ١١ر١٧٤ لعامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى ، بينما كان ١٠٠ و ١٠١ر٩٠ بالنسبة للاستهلاك فى الحضر ٠

- ثالثا : تبين ارقام ايرادات الدولة أن كل جهود التطوير تتم عن طريق تعبئة الموارد القومية • ففيما عدا الفترة التى انتهت في ١٩٦٠، التى كان للمساعدات السوفييتية فيها دورا معتبرا ، لم تظهر القروض الأجنبية الا أخيرا جدا ومازال دورها محدودا للغاية (٣ر٣٪ من ايرادات الدولة فى ١٩٧٩ ، ناهيك عن دورها فى كل موارد الاقتصاد القومى) • وتتم تعبئة الجزء الأكبر من الموارد القومية الذى تستخدمه الدولة عن طريق التنظيمات المحلية • فى ١٩٧٩ أتى ٨٣٪ من ايرادات الدولة عن طريق المحليات و ١٧٪ من سبل مركزى • وان كانت بيانات السنوات الثلاث الاخيرة تشير الى اتجاه النصيب النسبى للمركز نحو الزيادة •

أما جانب **النفقات فى موازنة الدولة** فيبين انشغال الدولة بالنباء الاقتصادى بالاضافة الى التزويد بالخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية • فى ١٩٧٩ ، يذهب ٨ر٥٩٪ من اجمالى الانفاق لتمويل دور الدولة الانتاجى فى الاقتصاد القومى • فى اطاره يذهب مايساوى ٤ر٤٠٪ من اجمالى انفاق الدولة لاغراض تراكم وسائل الانتاج • ويذهب ٥٣٪ من مخصصات التراكم للصناعات الثقيلة • ويخصص ١٤٪ من اجمالى انفاق الدولة للخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية ، و ٥ر١٧٪ للدفاع • وهى نسبة تكاد تكون مستقره منذ منتصف السبعينات •

أخيرا تأتى **التجارة الخارجية** بوزنها المحدود فى النشاط الاقتصادى للصين فمتوسط ما تمثله الصادرات لاجمالى الناتج القومى فى عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ يساوى ٥ر٤٪ ، ولا تتعدى النسبة ٧ر٤٪ بالنسبة للوردات • وقد نمت التجارة الخارجية بمعدلات معقولة فى الخمسينات (متوسط ٧ر٩٪ سنويا للصادرات و ٧ر١٠٪ للواردات) ، ثم انخفضت معدلات النمو فى الستينات (متوسط سنوى ٦ر٢٪ للصادرات و ٨ر٢٪ للواردات)، بدأت فى الارتفاع الكبير أخيرا (٧ر٢٥٪ للصادرات و ٦ر٢٥٪ للواردات فى عام ١٩٧٩) •

والميزان التجارى للصين شبه متوازن طوال العقود الثلاثة الماضية ، بفائض محدود حتى ١٩٧٨ ويعجز محدود (١٥٪ من قيمة الصادرات فى ١٩٧٩ ، ٧٪ فى ١٩٨٠) فى السنوات الثلاثة الأخيرة •

ويبرز التركيب السلعى الحالى لتجارة الصين الخارجية التغييرات الهيكلية التى عرفها ، ولا يزال يعرفها ، الاقتصاد الصينى : اذ تمثل الصادرات الأولية من منتجات زراعية واستخراجية ، ومنها البترول ، ٦ر٥٣٪ من اجمالى الصادرات فى ١٩٧٩ ، فى الوقت الذى وصلت فيه الصادرات الصناعية الى ٤ر٤٦٪ من اجمالى الصادرات ، منها ٩ر١٠٪ فى شكل منتجات لصناعات ثقيلة و ٥ر٣٥٪ منتجات لصناعات استهلاكية ٠ أما الورادات فى ١٩٧٩ و ٣ر٨١٪ منها من السلع الانتاجية و ٧ر١٨٪ من السلع الاستهلاكية ٠ وبالنسبة لنوع السلع الانتاجية تمثل الآلات والمعدات ٢ر٢٥٪ من اجمالى الواردات (وهو ما يبين أن الاقتصاد القومى ينتج الجزء الأكبر من احتياجاته منها) و ١ر٥٦٪ فى شكل مواد أولوية خاصة للصناعات الأساسية ، هذا النمط للتجارة الخارجية تلزم مقارنته بالنمط السائد فى بلدان العالم الثالث ٠

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافى لتجارة الصين الخارجيــة فالجزء الأكبر منها،وخصوصا بالنسبة للواردات،يتم مع البلدان الرأسمالية المتقدمة٠ والنصيب النسبى لهذه البلدان فى تزايد كبير فى السنوات الاخيرة : الصادرات اليها تزيد من ٤ر٣٣٪ فى ١٩٧٧ الى ٢ر٤١٪ فى ١٩٧٧ الى ٢ر٤١٪ فى ١٩٧٩ وعلى الأخص اليابان (٢ر٢٠٪) والولايات المتحــدة ٤ر٤٪ وفرنسا ٠ والواردات منها تزيد من ٨ر٦٤٪ من اجمالى الواردات فى ١٩٧٧ الى ٨ر٧٠٪ فى ١٩٧٩ وعلى الأخص من اليابان (٢ر٢٥٪) والولايات المتحدة (٨ر١١٪) والمانيا الغربية ٠

يليها التجارة مع البلدان الراسمالية المتخلفة (بلدان العالم الثالث + يوغسلافيا) ٠ ونصيبها النسبى من تجارة الصين فى تناقص فى السنوات الأخيرة ٠ فالصادرات اليها (خاصة من خلال هونج كونج (٤ر٢٥٪ من كل صادرات الصين) ينخفض نصيبها من ٢ر٥٣٪ ١٩٧٧ الى ٤ر٤٧٪ فى ١٩٧٩ ٠ أما الواردات منها فينخفض نصيبها النسبى من ٢ر٢٢٪ الى ٧ر١٧٪٠ ولا تمثل الصادرات لبلدان الشرق الاوسط (بما فيها ايران) الا ٤ر٤٪ من صادرات الصين فى ١٩٧٧ انخفضت الى ٣٪ فى ١٩٧٩ ٠ كما أن وارداتها من هذه البلدان (وأهمها العراق والكويت) انخفض نصيبها النسى من ٨ر٢٪ الى ١ر١٪ ٠

أما **التجارة مع بلدان اوروبا الاشتراكية** فتأتى فى المرتبة الثالثة ويتناقص نصيبها النسبى فى الصادرات (من ٤ر١٣٪ فى ١٩٧٧ الى ٤ر١١٪ فى ١٩٧٩) وفى الواردات (من ١٣٪ الى ٥ر١١ فى هـــــاتين السنتين) • وتتم هذه التجارة أساسا مع رومانيا ثم كوريا الشمالية ثم الاتحاد السوفييتى •

وفيما يتعلق **بالاقتراض من الخارج** لم تبدأ الصين فى الاقتراض من البلدان الرأسمالية المتقدمة **لتمويل السلع الانتاجية** لمشروعات التنمية الا منذ ١٩٧٨ • وقد لجأت فعلا الى صندوق النقد الدولى للحصـــــول على بعض التسهيلات المالية ، ومستعدة الآن للحصول على الائتمان من البنك الدولى والوكالة الدولية للتنمية I DA ، وقد قامت الصين فى ١٩٧٩/١٩٨٠ بالتفاوض مع البلدان الرأسمالية المتقدمة بعد أن عقدت اتفاقيات تبادل تجارى معها • وكان مجموع القروض المتعاقد عليها مساويا لـ ٥١٦ مليون دولار يأتى أهمها من صندوق التعاون الاقتصادى الخارجي اليابانى • وقد بلغ اجمالى الدين الخارجى القائم ٤ر٣ مليار دولار فى ١٩٨٠ • وعلى افتراض متوسط سعر فائدة ١٠٪ تصل خدمة هذا الدين الى ٣٤ر٠ مليار دولار وهو ما يمثل أقل من ٢٠ر٠ ٪ من قيمة صادرات الصين فى ١٩٨٠ •

تلك هى المعالم الأساسية لأداء الاقتصاد الصينى فى نهاية السبعينات، هذا الأداء يعكس نموذجا للتنمية تبلور من خلال التجربة خـــلال العقود الثلاثة الماضية ويواجه عوامل جديدة تبرز فى بداية الثمانينات • أمـــا **نموذج التنمية** فيمكن جمع أهم خصائصه فى حرص على تحويل المجتمع الريفى عن طريق تصنيع الريف مع بناء القاعدة الاساسية الصناعية ، وفى محاولة الجمع بين المركزية واللامركزية فى تعبئـــــة الموارد وادارة الاقتصاد القومى ، وفى عزل الاثمان الداخلية عن الاثمان الدولية ، وفى الجمع بين استيعاب التكنولوجيا الاجنبية بعد تطويعها وتطوير التكنولوجيا الوطنية • كل ذلك وفقا لاستراتيجية تقوم على تعبئة الموارد القومية فى اطار تنظيم يرتكز على التعبئة على مستوى الوحدات الانتاجية •

أما **العوامل الجديدة** التى تبرزها بداية الثمانينـــــات فتتمثل فى تقلص نصيب الفرد من الارض الزراعية مع ارتفاع الانتاجية فى الزراعة• وفى الموقف الخاص بالطاقة وقد تباطأت معدلات نموها من متوسط ١٠٪ سنويا فى ٦٥ ــ ١٩٧٠ الى ٦ر٥٪ سنويا فى ٧٥ ــ ١٩٨٠ ، ولو أن ميزان

الطاقة لايزال ايجابيا حتى الآن ، اذ صدرت الصين ٥٪ من انتاجها من البترول فى ١٩٨٠ وقيمته ٤٥ مليار دولار • كما أن الموقف يتميز بنقص جدى فى القوة العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا •

★ ★ ★

تلك هى المعالم الرئيسية للموقف فى الاقتصاد العالمى•فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى يتميز الموقف بتفاقم الأزمة ، وفى الاقتصاديــــــات الاشتراكية يثور العديد من مشكلات اعادة هيكلة هذه الاقتصاديات فى تأثرها بأزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى • وتمثل الاقتصاديات العربية جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى الدولى يزداد اندماجها به وتبتعد فى تعاملاتها الاقتصادية عن الاقتصاديات الاشتراكية • وفى اطار هــــــذا الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد الرأسمالى الدولى بصفة خاصــــة يبرز الوضع الاقتصادى العربى فى بداية الثمانينات كبلورة لحركـــــة الاقتصاديات العربية فى السبعينات •

الباب الثاني

الموقف الاقتصادى العربى الراهن كبلورة لحركة الاقصاديات العربية في السبعينات

لابراز أهم سمات الموقف الاقتصادى العربى فى بداية الثمانينات سنرى أولا أداء الاقتصاديات العربية فى ١٩٨٠/١٩٨١ منظورا اليه فى اطار حركتها فى السبعينات ، لنرى بعد ذلك الصورة العامة لهذا الأداء ببعض التدقيق ، فى مرحلة أولى باستبعاد مؤقت للبترول لنبرز اتجاه ما يتم فى نشاطات الانتاج الأخرى ، وفى مرحلة ثانية بادخال البترول فى الصورة التحليلية (١) ٠

---

(١) فى تقديمنا لاداء الاقتصاديات العربية فى ١٩٨٠/١٩٨١ نعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات الوارة فى « التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨١ » الصادر فى سبتمبر ١٩٨١ عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى٠ ويظهر مما نقدمه فى هذا الباب الثانى اننا نتبع منهجية مختلفة عن تلك اتبعت فى كتابة تقرير تكاد تغيب منه النظرة التحليلية ٠

الفصل الاول
أداء الاقتصاد العربي في ١٩٨٠/١٩٨١

تؤكد نتائج أداء الاقتصاديات العربية فى ١٩٨٠ **الاتجاه العام الذى تبلور خلال السبعينات** • هذا الاتجاه العام عادة ما يعبر عنه بعدد من المؤشرات يجرى استخدامها فى ادبيات الاقتصاديات المتخلفة • **هى مؤشرات أصبحت تقليدية** • فاذا ما أخذنا متوسطات هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاديات العربية فى مجموعها خلال السبعينات نجدها على النحو التالى :

- حقق الاقتصاد العربى مدل نمو لاجمالى الناتج المحلى بالاسعار الجارية مساويا لـ ١٧٪ فى الفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٩ • وهو متوسط بين ٨ر١٠٪ كمعدل نمو سنوى للبلدان غير البترولية و ٩ر٢٥٪ للبلدان البترولية • وكان معدل النمو ٤٨٪ لعام ١٩٨٠ • ويتوقع انخفاضه لعام ١٩٨١ نظرا لتخفيض انتاج البترول فى كل البلدان العربية فيما عدا السعودية فى ١٩٨٠ وانخفاض اثمان النفط المباع فى السوق الفورية وما قد يتلوه من انخفاض فى الاثمان التعاقدية •

- فاذا ما استبعدنا اثر الارتفاع المستمر فى الاثمان ، خاصة فى جو التضخم الذى يسود العالم العربى ، على الاخص فى بلدانه غير البترولية ، نجد أن معدل النمو السنوى الحقيقى لاجمالى الناتج المحلى يكون مساويا لـ ٤ر٧٪ فى الفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٩ ولـ ٨٪ فى ١٩٧٩ ويتوقع أن يكون فى نفس المستوى فى ١٩٨٠ • وذلك على اختلاف بين البلدان العربية : ٩٪ فى البلدان النفطية ، ٤٪ فى مصر وسوريا وتونس والبحرين وعمان ، ٢٪ فى الدول الاقل نموا •
- أما اذا نظرنا الى كل السبعينات يكون متوسط معدل النمو السنوى الحقيقى فى اجمالى الناتج المحلى مساويا لـ ٣ر٧٪ • وهو معدل مرتفع نسبيا اذا ما قورن بمتوسط معدل النمو للبلدان المتخلفة (١ر٦٪ فى الفترة ٦٢ ـ ١٩٧٢ ، ٣٪ فى ١٩٧٥ ، ٦ر٤٪ فى ١٩٧٩) ، وبمتوسط معدل النمو فى البلدان الرأسمالية المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية : ٩ر٤٪ فى الستينات و ٤ر٣٪ فى السبعينات) • ولا يفوقه الا معدل النمو السنوى الذى حققته الاقتصاديات الاشتراكية (٨ر٧٪ فى الفترة من ٧١ ـ ١٩٧٥ الذى يتجه للانخفاض فى النصف الثانى من السبعينات ، ٦ر٥٪) •

ـ هذا المتوسط السنوى للنمو الحقيقى لاجمالى الناتج المحلى خـــلال السبعينات هو محصلة متوسط معدل نمو سنوى مساويا لـ ٢٪ فى الزراعة و ٢ر٥ ٪ فى الصناعة الاستخراجية و ٨ر٧٪ فى الصناعة التحويلية ٠

ـ وينتهى العقد باقتصاد عربى يتم انتاج اجمالى الناتج المحلى فيه عن طريق مساهمة الزراعة بـ ٢ر٧٪ منه ومساهمة الصناعة التمويليـة بـ ٧ر٦٪ (منها ما يقارب الثلث من صناعة البترول وتسييل الغاز الطبيعى) ومساهمة النشاط الاستخراجى (وخاصـــة البترول) بـ ٤٥ ٪ ومساهمة التشييد بـ ٧ر٩٪ ٠ واضح الضعف الكبير للمساهمة النسبية لكل من الزراعة والصناعة التحويلية ٠ وتتأكد هذه الصورة ، بل وتزداد فى ١٩٨٠ حيث تكون المساهمة النسبية لهذه القطاعات على النحو التالى : ٣ر٦٪ للزراعة ، ٩٠ر٥٪ للصناعة التحويليلية ، ، ٥ر٨ ٪ للتشييد و ٥ر٥١٪ للنشاط الاستخراجى ٠

ـ هذا الناتج المحلى تنتجه قوة عاملة عربية تقدر فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٨ر٤٥ مليون عامل (تمثل ٣ر٥٢٪ من مجموع السكان فى سن العمل، حوالى ٥ر٨٦ مليون عامل فى ١٩٨٠) ، توزع بنسبة ٣ر٥٤٪ فى الزراعة و ٥ر١٠٪ فى الصناعة التحويلية ٠

الاتجاه العام معبرا عنه بمؤشر اشباع الحاجات ومدى الاعتماد على الذات فى اشباعها :

هذا هو الاتجاه العام لنمو الاقتصاد العربى فى السبعينات كما تعبر عنه المؤشرات التقليدية ٠ **لنحاول الآن رؤية صورة هذا النمو من خلال مؤشر آخر ، مؤشر اشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع العربى ومدى اعتماد العالم العربى على ذاته فى اشباعها ٠ وسنأخذ هنا حاجات الغذاء والكساء والايواء** ٠ لنرى أولا وضع اشباعها ، ثم مدى اعتماد العـــالم العربى على ذاته فى اشباعها فى مرحلة ثانية (١) ٠

---

(١) انظر فى ذلك د٠ محمد دويدار ، محمد نور الدين ، سلوى العنترى ، غادة الحفناوى ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطور العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية ٠ منشأة المعارف بالاسكندرية ، مصر ، ١٩٨٠ ، الصفحات من ٢٩٠ ـ ٢٩٣ ٠

اذا كان مدى اشباع الحاجة يتحدد كيفيا بعاملين : حجم مايستهلك من وحدات الناتج المتبع للحاجة ، ونمط الاستهلاك ، الذى يتحدد بدوره بالكيفية التى يتم بها الاستعمال الفعلى لهذه المكونات ، وكان من الممكن أن يقاس مدى الاشباع كميا وفقا لمعايير تتحدد عمليا واجتماعيا ، فـــان مدى اشباع حاجات الغذاء والكساء والايواء فى العالم العربى يعبر عن **حجم الاستهلاك** ويصل وفقا للمتوسط العربى فى اعوام ٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٢٢٥٩ سعر حرارى يوميا للفرد من الغذاء ، ٣ر٣ كيلو جرام سنويا للفرد من المنسوجات ، و ١ر٦متر مربع من المساحة السكنية • وهو متوسط يخفى التفاوت بين البلدان العربية (من ٢٦٦٦ سعرا حراريا للفرد فى ليبيا الى ١٨٥٦ فى موريتانيا ، ومن ٧ر٢٥ كيلوم جرام من المنسوجات سنويا فى قطر الى كيلو واحد فى اليمن الشمالية ، ومن ٧ر٣٣ مترا مربعا مساحة سكنية للفرد فى الكويت الى ٢ر٣ فى الجزائر) • كما يخفى هذا المتوسط التفاوت فى حجم الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة فى داخل البلد الواحد محددا بمستويات الدخل • وبالاستشهاد بالوضع فى تونس وجد أن التفاوت فى نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية يصل الى حد أدنى مساو لـــ ١٩٢٠ فى المدينة وحد أعلى ٣١٢٦ فى الريف ، وحد أدنى ١٤١٥ للفئات ذات الدخول الدنيا وحد أعلى ٢٨٩٩ فى الحضر ، وحد أدنى ١٠٧٧ سعرا يوميا فى المدن الكبرى وحد أعلى ٣٤٦٩ •

كما يتحدد مدى اشباع الحاجة **بنمط الاستهلاك**• وقد لوحظ تشابه كبير فى نمط الاستهلاك بالنسبة للحاجات الثلاث فى البلدان العربيـــة المختلفة • اذ تكاد تشترك ، مع تفاوت فى الدرجة ، بالنسبة لنمط الغذاء، فى ارتفاع نسبة السعرات ذات المصدر النباتى (٨٨٪) على حساب المصدر الحيوانى (١٢٪) ، ويتميز نمط الكساء بتفضيل الأفراد للمنسوجات القطنية على غيرها ، وتفضيلهم للمنسوجات على الملابس الجاهزة • كما يتميز نمط الاسكان بارتفاع نسبة المساكن غير المناسبة ، أى غير المزودة بالمرافق الاساسية ، وبالمساكن المزدحمة والمساكن التى هى من قبيـــل المأوى الهامشى الغير معد أصلا لسكنى البشر •

فاذا ما أخذنا مدى الاشباع كما يتحدد بحجم الاستهلاك ونمطـــه وقسناه بما يعد ضروريا كحد أدنى وبالمتوسطات العالمية نجد أن الموقف الغذائى يتميز فى العالم العربى بوجود ١٦٪ من سكانه (أى ١٤٤٣٣٠٠٠

نسمة) يعانون سوء التغذية مع تفاوت : من ٤٨٪ من سكان موريتانيا الى ٧٪ من سكان ليبيا • وأن ما يقرب من ٣٠ مليون يعانون من نقص التغذية الناجم عن الحد الأدنى اللازم توافره من البروتين/طاقة فى الغذاء المتوازن • اذ بينما يلزم حصول الفرد يوميا على ٧٠ جرام من البروتينات منها على الأقل ٣٠ جراما من مصدر حيوانى نجد أن متوسط ما يحصل عليه الفرد فى العالم العربى هو ٦٥ جراما يوميا منها ١٤ جراما فقط من مصدر حيوانى ، فى الوقت الذى يصل فيه المتوسط العالمى الى ٦٩ جراما يوميا منها ٢٤ جراما من مصدر حيوانى ، ويصل هذا المتوسط فى الدول المتقدمة الى ٩٥ جراما منها ٦٥ من مصدر حيوانى • وعليه يجتمع فى عالمنا العربى ٥ر٤٤ مليون نسمة ، أى ما يعادل ١ر٣١٪ من سكانه ، يعانون من سوء التغذية ونقصها •

ولايعكس مدى اشباع الحاجة الى الكساء وضـــعا أكثر بريقا من الموقف الغذائى اذ تصعب مقارنة متوسط استهلاك الفرد من المنتجات النسجية فى العالم العربى وقدره ٣ر٣ كيلو جرام سنويا ـ مع تفاوت بين أعلى مستوى فى الامارات (١١كيلو جرام فى السنة) ومستويات أدنى (٣ كيلو جرام) فى المغرب ـ مع متوسط استهلاك الفرد فى انجلترا البالغ ٩ر١٣ كيلو جرام سنويا والمتوسط الخاص بالولايات المتحدة وقدره ١ر٢٠ كيلو جرام فى السنة •

ويقدر عدد المساكن غير المناسبة بـ ٣٠٪ من رصيد المساكن الموجودة فى العالم العربى يسكنها ٢ر٧ مليون اسرة • فاذا أضفنا اليها ٢ مليون أسرة يزاحمون الآخرين فى مساكنهم بمتوسط معدل للتزاحم مســـاو (٧ر٢ فرد/حجرة (هذا المعدل يصل فى بعض أحياء المدن الكبرى الى ١٤٦فرد/للمتر المربع) تمثلت النتيجة فى ٩ر٢ مليون أسرة ، أى ٤٦ مليون نسمة (بمتوسط عدد أفراد أسرة = ٥) ، أى أن ما يعادل١ر٣٢٪ من سكان العالم العربى يعيشون فى مساكن غير مناسبة أو مزدحمة • ويتميز موقف الاسكان فى الريف بشروط عادة ما تكون أقل مناسبة منها فى المدن • واذا أخذنا ما اعتبرته الامم المتحدة حد أدنى لاحتياجات الفرد من المساحة السكنية ويقدر بين ١٠ ـ ١٦ متر مربع وجدناه يبعد كثيرا عن المتوسط فى معظم البلدان العربيـــة : وهو ١ر١ متر مربع فى اليمن الجنوبية ، ٢ر٣ متر مربع فى الجزائر،٢ر٤ متر مربع فى الاردن على سبيل المثال •

يتضح من هذه الصورة أن المواطن العربى يكاد يكون فى المتوسط بائسا فيما يتعلق بمدى اشباع هذه الحاجات الثلاث · ويكون البؤس أوضح اذا أخذ فى الاعتبار : التفاوت بين البلدان العربية ، والتفاوت فى داخل البلد الواحد بين الفئات الاجتماعية وكذلك التفاوت فى داخل البلد الواحد بين الجهات المختلفة بصفة عامة وبين الريف والمدينة بصفة خاصة ·

هذا فيما يتعلق بمدى اشباع هذه الحاجات الضرورية الثلاث · أما بالنسبة **لمدى الاعتماد على الذات** ، ومن ثم على الخارج بالنسبة لمستوى الاشباع المتحقق لهذه الحاجات الثلاث فتتضح صورته بالتعرف على القدر الذى ينتج محليا من المنتجات المشبعة لهذه الحاجات ، ومن المستلزمات المتطلبة لانتاج هذه المنتجات ·

وبصفة عامة يمكن القول بأن العالم العربى **ينتج** ما يعادل ٨ر٧٢٪ من مستوى الاشباع الحالى لهذه الحاجات الثلاث وتصل النسبة الى ٨٤٪(١) فيما يخص الغذاء النباتى وتقل عن ذلك بالنسبة للكساء حيث تنتج البلدان العربية ٦٩٪ من مستوى الاشباع الحالى ، على تفاوت بينها : اذ بينما تنتج مصر ما يعادل ٩٩٪ من استهلاكها من المنسوجات والجزائر ٩٣٪ ، تعتمد السعودية والكويت والبحرين وقطر الامارات كلية على الواردات (الأمر الذى مدى امكانية التوسع فى صناعات النسيج الغربية لمواجهة الاحتياجات ، حتى فى شكلها الحالى من المنسوجات) · أما رصيد المساكن القائمة فلا يغطى الا ٦٦٪ من احتياجات الأسر العربية · ولايتعدى معدل تغطية الزيادة السنوية فى عدد الأسر ٧٠٪ عن طريق المساكن الاضافية المنفذة سنويا (باستثناء ليبيا التى يبلغ فيها معدل التغطية ١٤٠٪) ·

أما بالنسبة **لمستلزمات ما ينتج حاليا** من منتجات لتحقيق المستوى الحالى من اشباع هذه الحاجات فالصورة توضح **الاعتماد الكبير على العالم الخارجى بالنسبة لهذه المستلزمات** ، الأمر الذى يبين محدودية الشوط الذى يقطعه البناء الصناعى واقتصاد السلسلة التكنولوجية على حلقة أو حلقتين فى داخل العالم العربى واستكمال جل حلقاتها فى خارجه : يستورد العالم العربى ٥٠٪ من احتياجاته السنوية من الجرارات وكل

---

(١) سنرى فيما بعد أن درجة الاعتماد على الذات قد تناقصت كثيرا فى نهاية السبعينات ·

احتياجاته من الحاصدات (عدا الجزائر التى تنتج كل الحاصـــدات المستخدمة) ويعتمد اعتمادا شبه كلى على كل قطع الغيار الخاصة بالمعدات والآلات الزراعية • انتاج العالم العربى من الاسمدة الأزوتية والفوسفاتية يفوق احتياجاته الحالية • ويعتمد على العالم الخارجى اعتمادا كليا بالنسبة للأسمدة البوتاسية•كما يستورد العالم العربى كل احتياجاته من المبيدات ويكون بذلك معتمدا على الخارج اعتمادا شبه كلى بالنسبة لسلعـــــة استراتيجية من زاوية الانتاج الزراعى • يستورد العالم العربى ٧ر٢٦٪ من غزل القطن وغزل الصوف والألياف الصناعية • ويستورد ١٢٪ من القطن الخام و ٥ر٣٥٪ من الحوف الخام • يستورد العالم العربى ١٠٠٪ من المغازل والأنوال اللازمة لصناعة المنسوجات كما يعتمد على الخارج بالنسبة لمستلزمات البناء ، فى ١٩٧٥ ، على النحو التالى : يستورد ٤٠٪ من الاسمنت ، ٨ر٧٥٪ من حديد التسليح ، ٥٠٪ من المواسير الصلب ، ٦٧٪ من الزجاج ، ٨٨٪ من الادوات الصحية • واتجاه الاعتماد على الخارج فى مجال مستلزمات البناء فى تزايد منذ ١٩٧٠ •

تلك هى صورة الأداء الاقتصادى فى السبعينات كما يتبينها مؤشر اشباع الحاجات الضرورية بالنسبة لأفراد المجتمع العربى • **واضح ان البون شاسع بين صورة تعطيها المؤشرات التقليدية محتوية مساهمـــة البترول فى النـــاتج الاجتمـــاعى ، تركز على زيادة اجمــــالى النـــاتج المحلى العـــربى من ١ر٢٧٥ مليـــــار دولار فى ١٩٧٩ الى ٢ر٤٠٨ مليـــــار دولار فى ١٩٨٠ بمتوســـط ناتج فردى يزيـــد من ٤٢٦٠ دولار فى ١٩٧٩ الى ٦٨٣٠ دولار فى ١٩٨٠ فـــى الـــدول النفطية ومن ٦٠٠ دولار فى ١٩٧٩ الى ٦٥ ٧دولار فى ١٩٨٠ فى الدول غير النفطية ، نقول ان البون شاسع بين هذه الصورة والصورة التى تعطيها المؤشرات التى تقيس المستوى الحقيقى لمعيشة الافراد : ٥ر٤٤ مليون عربى (١ ر٣٢٪ من السكان) يعانون من سوء التغذية ونقصها ، ٤٦ مليون عربى (١ر٣٢٪ من السكان) يعيشون فى مساكن غير مناسبة أو مزدحمة ، واستهلاك سنوى من المنسوجات فى شكل ٣ر٣ كيلو جرام للفرد •**

لنرى الآن هذه الصورة العامة ببعض التدقيق ، فى مرحلة أولى باستبعاد مؤقت للبترول لتبرز اتجاه ما يتم فى نشاطات الانتاج الاخرى، وفى مرحلة ثانية باعادة ادخال البترول فى الصورة التحليلية •

الفصل الثانى

اتجاه التغيرات فى الاقتصاد العربى باستبعاد البترول مؤقتا

لاشك فى أن التطور الاقتصادى يقاس بقدرة المجتمع على استخدام امكانياته التمويلية (وهى تكمن فى الفائض الاقتصادى الذى ينتجه) فى تعبئة قوته العاملة فى بناء قاعدة للنشاط المادى (الزراعى والصناعى، والزراعة فى تحولها المستمر الى فرع من فروع النشاط الصناعى) متكاملة الحلقات التكنولوجية تمكن من انتاج ما يلزم لاشباع الحاجات المادية والثقافية لغالبية أفراد المجتمع اشباعا متزايدا ومستمر . من هنا جاءت أهمية البصر فيما شهده قطاعا الزراعة والصناعة من تغيير .

١ ـ الزراعة العربية فى السبيعنات :

فيما يتعلق بالزراعة ، يعتبر قطاع الزراعة القطاع الأساسى بالنسبة للعدد الأكبر من البلدان العربية اذا ما أخذنا عدد السكان الذين يعيشون على الانتاج الزراعى ، وان كانت ارقام المحاسبة القومية فى الدول العربية لا تبين المساهمة الحقيقية للزراعة فى الناتج الاجتماعى نظرا لاعتبار كل انواع الخدمات من قبيل الخدمات المنتجة للدخل ، الامر الذى يعطى للخدمات أهمية نسبية تفوق وزنها المنتج حقيقة . ورغم ذلك تشير البيانات الى تناقص الوزن النسبى لمساهمة الزراعة فى اجمالى الناتج (باستبعاد البترول) . اذ كانت مساهمتها النسبية فى الجزائر والعراق ٢ر١٧٪ ، ٨٠ر١٢٪ ، ٥ر١٣٪ فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى . وانخفضت من ١ر٢٢٪ الى ٥ر١٧٪ الى ١٧٪ فى نفس السنوات فى البحرين وتونس وسوريا وعمان ومصر ، وبقيت مساهمتها النسبية ثابتة تقريبا (حوالى ١٧٪) فى المغرب والاردن ولبنان . وظلت نسبة مساهمتها مرتفعة فى الدول الأقل نموا (بين ٦٣٪ فى اليمن الشمالى و ٣٦٪ السودان) . وبلغت نسبة مساهمتها ٦ر٣٪ ، ٤ر٢٪ ، ٣ر٢٪ فى بلدان الخليج وليبيا للسنوات ٧٥ ، ٧٩ ، ١٩٨٠ .

وبتتبع معدلات الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى وفى الناتج المولد فى القطاعات الاقتصادية سرعان ما يتضح انخفاض معدلات النمو بالنسبة للناتج الزراعى سواء وقورنت بمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى أو معدلات النمو فى القطاعات الاخرى . كما يتضح أن **معدلات النمو للناتج الزراعى تراخت بصورة واضحة خلال السبعينات عما كانت عليه فى**

الستينات . ويصدق ذلك على معظم الدول غير البترولية وخاصة مصر والمغرب وموريتانيا . ويبدو ذلك أيضا بالنسبة للدول نصف بترولية حيث انخفض الناتج الزراعي في العراق بمتوسط سنوى ٥ر١٪ بعد أن كان يسجل معدلات سنوية متوسطة للنمو خلال الستينات بلغت ٧ر٥٪ . كما استمر معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر في الانخفاض ليصل متوسطه السنوى الى ٢ر٠٪ فقط في السبعينات مقابل ٤ر٠٪ في الستينات . وليس لارتفاع معدلات النمو للقطاع الزراعي في بعض الدول البترولية (كليبيا) مدلول كبير حتى الآن نظرا لضآلة الانتاج الزراعي فيها بصفة عامة .

ويعكس الوضع الزراعي الحالي في الدول العربية مجموعة من العوامل أهمها :

(أ) انخفاض انتاجية العمل الزراعي ، حيث يعمل في هذا القطاع ما يتراوح بين ٤٣٪ و ٨٣٪ من اجمالي القوى العاملة في الدول العربية (٣ر٥٤٪ بالنسبة لكل العالم العربي في ١٩٨٠) في حين يتراوح نصيبه من الناتج المحلى الاجمالي بين ١٣٪ و ٦٣٪ . وهو نصيب يتضاءل بحدة اذا ما ادخلنا البترول في الصورة .

(ب) استمرار اعتماد الزراعة العربية على العمل اليدوى ووسائل الانتاج البسيطة بصفة عامة . نتيجة لاهمال تنمية الزراعة والتركيز على القطاعات الاخرى . وكذا بصفة خاصة نتيجة لعدم قيام البناءات الصناعية العربية بدورها في تطوير الزراعة من خلال توفير الأساس المادى اللازم للرى والصرف ، والآلات والمدخلات الجارية اللازمة لاستغلال الاراضى المنزرعة حاليا بدرجة أعلى من درجات التكثيف واستغلال الاراضى القابلة للزراعة وعلى الاخص في السودان والعراق وسوريا .

(جـ) يعكس انخفاض الانتاجية مدى تخلف نظم الاستغلال الزراعي وعلاقات الانتاج الزراعية واستمرار تفتيت الارض وسيادة الوحدات الانتاجية الصغيرة والقزمية .

(د) مازالت الزراعة العربية تعكس بصورة واضحة ومباشرة معظم الخصائص التى ترتبت على اندماجها في اقتصاد السوق الدولى وقيامها بدور محدود في نمط تقسيم العمل الدولى تقوم من خلاله بالانتاج استجابة لحاجات السوق الدولية بالدرجة الاولى (القطن والمواد الاخرى الاولية

والكروم ٠٠٠) على حساب انتاج المحاصيل اللازمة للسوق المحلية وخاصة المحاصيل الغذائية ٠ الامر لا يجعل الزراعة قادرة على تحقيق زيادة فى انتاج الغذاء تساير الزيادة فى السكان على الاقل ويزيد من الاعتماد على الخارج فى سلعة استراتيجية كالغذاء ، فى ظل الوضع الحالى للسوق الدولية للحبوب بصفة خاصة ، وتركز السيطرة عليها فى يد عدد محدود من الدول (خاصة الولايات المتحدة) سواء من حيث الطاقة التصديرية أو المخزون أو القدرة على التحكم فى الاثمان ، وفى ظل اوضاع عالمية بدأت تشهد استخدام سلاح الغذاء فى اطار سياسات رسمية بعد أن كـــان استخدامه يقتصر على ممارسات فعلية لا تعطى الصفة الرسمية ، كمـــا تشهد تهديدات توجه للعالم العربى بتجويعه اذا ما مارس نوعا من الضغط لاستعادة حقوقه فيما يتعلق بالبترول أو غير البترول ٠

٢ ـ الصناعات التحويلية العربية فى السبعينات :

وبخصوص الصناعة التحويلية تشير الارقام الى ان الناتج الصناعى العربى قد نما خلال النصف الثانى من السبعينات بمتوسط معدل نموى سنوى ٦ر٢١٪ بالاسعار الجارية و ٢ر٨٪ بالقيمة الحقيقية ٠ وذلك على اختلاف بين البلدان العربية : ٤ر٢٤٪ (بالاسار الجارية) فى الدول البترولية ، ٦ر١٤٪ فى الدول غير البترولية و ٦ر١٣٪ فى الدول الأقل نموا ٠ هذا التفاوت فى معدل النمو الصناعى أدى الى تغير حصة كل مجموعة من الدول العربية فى ناتج الصناعة التحويلية ٠ فبالنسبة للدول النفطية تغير النصيب النسبى لدول الخليج وليبيا من ٣٧٪ الى ٦ر٣١٪ الى ٣٤٪ فى السنـــــوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ على التوالى ٠ وزاد نصيب العراق والجزائر فى هذه السنوات من ٢١٪ الى ٩ر٣٦٪ الى ٤١٪٠ وانخفض النصيب النسبى للدول غير البترولية من ٤٢٪ الى ٦ر٣١٪ الى ٣٦٪ ٠

على أى الحالات يتركز ٧٥٪ من الناتج الصناعى العربى فى ست دول هى مصر والسعودية والجزائر والمغرب والعراق وسوريا ٠ ويوزع الباقى على الدول الاخرى التى يفتقر معظمها الى قواعد انتاجية صناعية ٠

ورغم التغييرات لاتزال مساهمة الصناعة التحويلية فى اجمالى الناتج محدودة ولم تصبها تغييرات كبيرة فى النصف الثانى من السبعينات ٠ ففى السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ كانت نسبة مساهمة الصناعـــة

للناتج الاجمالى فى الجزائر والعراق ٢٠٪ ، ٥ر٢٢٪ ، ٧ر٢٠٪ ، وفى دول الخليج وليبيا ٤ر١٤٪ ، ٦ر١٠٪ ، ٥ر١١٪ وفى مصر وسورياوتونس والبحرين ١ر٢٢٪ و ٥ر١٧٪ و ١٧٪ ٠ وبقيت ثابتة (حول ١٦٪) فى الاردن والمغرب ولبنان ٠ كل ذلك مع استبعاد البترول ٠ فاذا ما أدخلنا البترول تبرز السبعينات الاتجاه الانخفاضى فى نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج القومى العربى : من ٧ر١٠٪ فى ١٩٧٠ الى ٤ر٧٪ فى ١٩٧٥ ، الى ٧ر٦٪ فى ١٩٧٩ ، الى ٩ر٥٪ فى ١٩٨٠ ٠

وبالنسبة لهيكل الصناعة العربية نلاحظ أولا : أنها صناعة مختلة اذ تسيطر عليها الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية بنسبة ٦٠٪ ويقل نصيب الفروع المنتجة للسلع الاساسية عن ٨٪ مقابل ٣٢٪ للسلع الوسيطة ٠ الامر الذى يبرز الاعتماد الكبير لهذه الصناعة العربية على الخارج فى حصولها على مستلزمات الانتاج الصناعى الاساسية والوسيطة ٠ وبالنسبة للدول العربية ذات القواعد الانتاجية المحلية تتراوح مساهمة الصناعات الاستلاكية فى الناتج الصناعى بين ٥ر٥١٪ (تونس) و ٣ر٨٥٪ (سوريا) ٠ وتوفر مصر والمغرب والجزائر وتونس والعراق وسوريا نحو ٨٢٪ من انتاج العالم العربى من الصناعات الاستهلاكية ٠ وقد نمت هذه الصناعات فى الستينات فى اطار سياسة احلال الواردات التى اتبعت بهدف اقامة بناءات صناعية تواجه الطلب المحلى على بعض السلع الصناعية التى كان يتم استيرادها من الخارج ٠ ومثلت هذه الصناعات الجزء الأكبر من البناءات الصناعية فى هذه الدول وقامت أساسا على استخدام القوة العاملة والمواد الزراعية والمواد الخام المتوفرة محليا ، ومن هنا كانت غلبة فرعى الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والملابس ٠

كما نلاحظ ثانيا بالنسبة لهيكل الصناعة العربية ما شهدته الفترة الاخيرة من أهمال نسبى لفروع انتاجية بالغة الأهمية كالصناعات الغذائية والصناعات التى تقوم على الثروة الحيوانية رغم تمتع الكثير من البلدان العربية (العراق ، سوريا ، بعض اقطار شمال افريقيا ، السودان ، اليمن والصومال بدرجات متفاوته) بمعطيات طبيعية مواتية لتطوير هذه الفروع ٠

وتبين الصورة الاجمالية للصناعة العربية ضعف هذه الصناعة

وانخفاض انتاجية العمل فيها ، الامر الذى ترتب عليه أن تدهورت قدرة البلاد العربية فى مجموعها على الوفاء باحتياجاتها من العديد من السلع الصناعية خلال السنوات الخمس الاخيرة • بل وتهالك بعض البنـــاء الصناعى للستينات عن طريق فتح الباب أمام السلع الصناعية والاجنبية المنافسة وعن طريق التحطيم المادى من خلال حروب الاستنزاف والعدوان الاسرائيلى المستمر •

أما عن الصورة الصناعية البين قطرية فان النمو الصناعى المتفاوت يؤدى الى تغييرات جوهرية فى توزيع الصناعات التحويلية بين الاقطار العربية لصالح الدول النفطية ويخلق تقسيما جديدا للعمل فى داخل العالم العربى ينشأ بشكل عفوى وعلى اساس منفرد ، مما قـد يؤدى الى مشاكل تصعب معالجتها ان هو ترك دون توجيه •

التدهور النسبى لمجالات الانتاج المادى (وخاصة الزراعة) وتحول الاقتصاد العربى الى اقتصاد ريعى :

وتكون محصلة ما يحدث للزراعة والصناعة فى العالم العربى تدهور نسبى لمجالات الانتاج المادى • واتجاه عام للاقتصاد العربى لان يتحول الى اقتصاد ريعى ، يهجر تدريجيا النشـــاط المنتج الذى يمثل الركيزة الحقيقية لكل بناء اجتماعى تطويرى ويعيش أكثر فأكثر على ثلاثة أنواع الريع :

- ريع البترول ،
- ريع الموقع ، الذى يخول مكانا خاصا على خريطة النقل العـالمى (قناة السويس) •

أو الذى يمثل مكانا خاصا (برماله وشمسه وشواطئه)للسياحة•

- ثم ((ريع)) القوة العاملة المصدرة لخارج القطر العربى أو لخارج العالم العربى حتى المجتمعات العربية التى بنت حضارات أصـيلة على انتاجية العمل الزراعى ، كمصر والعراق ، وتلك التى كـانت تمتلك قدرات انتاجية هائلة فى الزراعة حتى وقت قريب ، كالجزائر ، تعيش الآن هذا التحول نحو الاقتصاد الريعى •

فى ظل هذا الاتجاه مالذى يحدث للقوة العاملة العربية ؟

٣ ـ القوة العاملة العربية ووضعها فى الاقتصاد العربى فى السبعينات :

لاشك أنها تتغير كميا وكيفيا • فالسكان يتزايدون بمعدل يزيد على ٣٪ سنويا ويصلون فى عام ١٩٨٠ الى ١٦٢ مليون نسمة • ويتم التغير

الكيفى لحد كبير عن طريق نمط من التعليم بانواعه ومناهجه وطرقه التربوية) يسهم فى خلق قوة عاملة ضحلة المعارف ومحرومة من كل موقف ناقد ، وعلى الاخص فى شكل فئتين منها : الغالبية من المتعلمين يحصلون على قدر يجعلهم من قبيل العمل البسيط فى السوق الدولية عند المستوى الحالى لتطور قوى الانتاج (وقد ازداد تعقيد هذا العمل البسيط مع تطور وسائل الانتاج وفنونه) • وبفضل هذا القدر يتحقق تجانسهم مع بقية القوة العاملة فى السوق الدولية وتزيد قدرتهم على الحركة فى اطار هذه السوق • أما الفئة الثانية فتتمثل فى القلة التى تحصل على تأهيل عال نسبيا وفقا لنموذج يسهلل ادماجها فى عملية العمل خارج العالم العربى فى اقتصاديات السوق الدولية • هذا النمط من التعليم ينمى فى النهاية نمط قيم سلعى يحول القوة العاملة المؤهلة مستعدة لتقديم نفسها لمن يدفع الثمن الاكبر نظرا لغياب الانتماء الاجتماعى أو الفكرى الذى يربطها بضرورة العمل على بناء الوطن العربى •

فى ظل الاتجاه الريعى للاقتصاد العربى ، وما يتضمنه من نمط سلوك ريعى لدى متخذ القرار الاقتصادى ، ومع هذا التكوين للقوة العاملة ، وخاصة الفئات المؤهلة منها ، وتحت ضغط صعوبات الحياة اليومية التى يخلقها الاتجاه التضخمى ، يكون من الطبيعى أن يصاحب « النمو » الذى شهده الاقتصاد العربى فى السبعينات :

(أ) نسبة ضيقة من العمالة للسكان فى سن العمل • فاذا كان سن العمل ينحصر فى الفئة ١٥ ــ ٦٥ سنة ، وهى تمثل ٥٤٪ من مجموع السكان ، تصل قوة العمل فى العالم العربى الى ٨٦ر٥ مليون عامل فى ١٩٨٠ • ولكن عدد المشتغلين فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى لا يتعدى ٤٥ر٨ مليون أى بنسبة ٥٢ر٣٪ من مجموع الفئة فى سن العمل ، وبنسبة ٢٨ر٢٪ من مجموع السكان • وبالرغم من محدودية القوة العاملة ويتضمن الموقف صور مختلفة من البطالة بأنواعها الظاهرة والمقنعة • الدائمة والموسمية وصلت نسبتها الى ١٢٪ من القوة العاملة فى عام ١٩٧٩ •

(ب) زيادة حركة القوة العاملة العربية فى السوق الدولية كلها ومن ثم امكانية استخدامها بعيدا عن الاقتصاديات العربية •

(جـ) النزيف المستمر للاطارات العربية فى خارج الوطن العربى (مثال ،

فى ١٩٧٦ العالم العربى يفقد ٢٤ ألف طبيب يمثلون ٥٠٪ من الاطباء العرب و ١٧ ألف مهندس يمثلون ٣٢٪ من المهندسين العرب) .

(د) اتجاه بعض الاقطار العربية نحو الاعتماد على تصدير القوة العاملة حتى على حساب البناء الداخلى فيها . فقد لوحظ بالنسبة للاقتصاد المصرى مثلا فى السنوات من ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨ أن نسبة ما يمثلـــه اجمالى عدد المغادرين للقطر المصرى من حجم العمالة أعلى ما تكون فى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء (تضاعفت النسبة من ٥ر٦٪ فى ١٩٧٤ الى ٩ر١٢٪ فى ١٩٧٨) ، يليها النقل والمواصلات (حيث تزيد النسبة بأكثر من خمس امثالها فى خمس سنوات ، من ٤ر٢٪ الى ١٣٪) ، يليها نشاط الاسكان والتشييد (من ٢٪ الى ١ر٥٪) . ولاشك أن هذه النسب قد تزايدت كثيرا فى السنوات الثلاث الاخيرة التى شهدت معدلات غير مسبوقة من « المغادرة » . ويتميز الموقف بالنسبة للقوة العاملة فى مصر فى عجز (زيادة فى الطلب على العرض) فى :

- فئات الفنيين فى أعلى السلم الهرمى (فى ١٩٧٠ كان هنـــاك « فائض » فى هذه الفئة بنسبة ٥ر٤١٪ ، ثم انقلب الى عجز بنسبة ١ر٤٣٪ فى ١٩٧٥،زادت نسبته الى ٨ر٤٧٪ فى ١٩٨٠.
- فى العمال المهرة ، زادت نسبة العجز فيهم من ١ر١٢٪ فى ١٩٧٠ الى ٥ر١٩٪ فى ١٩٧٥ الى ٥ر٤٠ ٪ فى ١٩٨٠ .
- فى العمال متوسطى المهارة ، بعجز لم تتغير نسبته تقريبا خلال الفترة (٢٠٪ فى ١٩٧٠ ، ٥ر١٩٪ فى ١٩٧٥ ، ٧ر١٨٪ فى ١٩٨٠) (١) .

(هـ) العمل على تشتيت الطبقة العاملة اجتماعيا وسياســـيا فى بعض الاقطار العربية وتصيد اعضائها فرادى فى السوق الدولية فى ظل ظروف من القهر الاقتصادى والثقافى اليومى

(و) الاحلال التدريجى لقوة عاملة غير عربية محل القوة العاملة العربية

---

(١)الهجرة المؤقتة للمصريين للعمل بالخارج وخاصة بالدول العربية، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، ١٩٧٩ ، العددين الثانى والثالث، ص ٣٢٢ ــ ٣٢٤ .

فى بعض الاقطار العربية وما يحمله ذلك من اخطار اجتماعية وسياسية مستقبلة ٠

٤ ـ الصوة الاجمالية بدون البترول وما تبرزه بالنسبة للسبعينات :

البصر المدقق بصورة أداء الاقتصاد العربى فى السبعينات يظهر أن حركة هذا الاقتصاد فى تحوله الى اقتصاد ريعى :

- تحمل **تبديدا لامكانيات التطور الاقتصادى الحقيقية ٠**
- تحقق **نوعا من النمو فى اتجاه مضاد للتكامل العربى** اذ أتت البناءات الصناعية فى « اتجاهات مضادة للتكامل الاقتصادى الجماعى العربى ومكرسة للارتباط بالقوى الاقتصادية الخارجية ٠٠ ولم تتمخض الاتجاهات الرامية الى اقامة صناعات تحويلية بديلة للورادات الا عن هياكل صناعية تتصف بأنها استهلاكية وخفيفة تنتج عددا محدودا من السلع تتماثل أنواعها من بلد الى آخر ٠ ومانزال هذه الصناعات ذات مستوى منخفض من التخصص وضعف فى التكامل الانتاجى٠ وهى أساسا بحكم توجهها للطلب الداخلى القائم متأثرة بنمط الاستهلاك الذى رافق نشأتها ونموها ٠٠٠ أما تلك الصناعات الرامية الى اقامة صناعات تصديرية فقد أدت الى الانهماك فى انشاء مشاريع كبيرة أكثرها ذات منتجات متماثلة خصوصا تلك الصناعات المتعلقة بالبترول ومشتقاته وبالغاز الطبيعى وببعض المعادن القليلة الاخرى (كالحديد والالومنيوم) ٠ ولم تتوالد أواصر انتاجية متبادلة بين هذه الصناعات وبين الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطنى فى البلد الذى تنشأ فيه ، ذلك لانها نشأت ملحقة فقط بالعمليات الاستخراجية القائمة فى هذه البلدان وبقيت متضمنه اقتصاد القطر الذى اتخذته موطنه فى منأى عن الاقتصاديات العربية ، فضلا عن أنها باتت تستورد كل منتجاتها من السلع الوسيطه والتكنولوجيا والعمالة المتخصصة (وغير المتخصصة) من الخارج مما أضعف مساهمتها فى الناتج المحلى » ٠ ذلك ما أتت به البناءات الصناعية ، التى كانت تمثل ، لو كانت ذات طبيعة مختلفة ، أمل تحقيق نوع من التكامل العربى يبعد بكل الاقتصاد العربى عن التبعية للخارج٠ ولكنها غدت سبيل تباعد الاقتصاديات العربية وتعميق تبعيتها

(دون أن ننسى فى ذلك فضل البترول) فرادى لاقتصاديات خارجية تقع فى اقتصاد السوق الدولى • هذا ما يبينه بوضوح **الجـــانب التجارى من العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية وبينها وبين بقية الاقتصاد العالمى •**

فرغم تزايد اجمالى الواردات العربية زيادةملحوظةومستمرة انخفضت الواردات بين الدول العربية من ٧ر٨ ٪ من اجمالى الواردات العربية فى ١٩٧٥ الى ٨ر٣٪ فى ١٩٧٩ • كذلك الحال بالنسبة للصادرات العربية • ففى الوقت الذى تضاعفت فيه الصادرات العربية من ٧٥ ــ ١٩٧٨ تناقص النصيب النسبى للصادرات بين الدول العربية من ١٤ر٥٪ الى ٩١ر٣٪ • ولم تزد فيه كصيحة مطلقة الا من ٨ر٣ مليار دولار الى ٨ر٤ مليار • هذا فى الوقت الذى زادت فيه قيمة صادرات الدول العربية لدول السوق الاوروبية المشتركة بنسبة ٤٣٢٪ فى الفترة من ٧٠ ــ ١٩٧٨ ، ممثلـــة بذلك ٣٥٪ من الصادرات العربية لكل بلاد العالم • وكانت صادرات الدول النفطية تمثل ٨٣٪ من الصادرات العربية لدول السوق المشتركة • كذلك الامر بالنسبة للواردات العربية لدول السوق : زادت قيمتها فى نفس الفترة بنسبة تزيـــد على ٨٠٠٪ • وكـــانت تمثل ٤٣ر٥٪ من واردات الدول العربية من كل انحاء العالم • وكان نصيب الدول النفطية من هذه الوردات ٦٢٪

ــ حركة الاقتصاد العربى فى السبعينات تدفع أخيرا الى زيـــادة ادماجه ، فى تحوله الى اقتصاد ريعى ، فى اقتصاد السوق الدولى فى أزمته (وسنرى فيمـــا بعد المظهر المالى لهذا الادماج) ، التى تبرر التضخم فى ثنايا الركود • وهو ما يعنى زيادة حدة الأزمة التى يعيشها المواطن العربى يوميا • وهى أزمة يزيد من حدة مظاهرها الطبيعة المتخلفة للاقتصـــاد العربى •

تلك هى صورة الأداء العربى فى السبعينات مع الاستبعاد المؤقت للبترول ، رغم أن ظلاله بقيت تفرض نفسها على الصـــورة • **ما الذى يبرزه ادخال البترول على الصورة التحليلية ؟ •**

الفصل الثالث
اتجاه التغيرات فى الاقتصاد العربى بادخال البترول

لاشك أن البترول يمثل احتمالا مكنة هائلة فى تطوير المجتمع العربى تطويرا حقيقيا ، وانما اذا استغل الظرف التاريخى لوجوده المؤقت :

- لتحقيق معدلات كبيرة لاستخدامه كطاقة فى الانتاج وفى الاستهلاك ٠
- لاستخدامه بكميات متزايدة كمدخل فى صناعات تكتمل حلقاتها التكنولوجية داخل الاقتصاد العربى ٠
- لاستخدامه كقدرة تمويلية تمكن العالم العربى من الحصول فى المبادلات الدولية على وسائل الانتاج والتكنولوجيا اللازمة لخلق اقتصاد عربى مستقل يوجه للاشباع المتزايد لحاجات الغالبية من افراد المجتمع العربى ٠
- لاستخدامه كسلاح اقتصادى وسياسى فى سبيل تحقيق الاهداف القومية للامة العربية ٠

هذا الاستخدام الاحتمالى للبترول شىء وما يوجد عليه الوضع البترول العربى شىء آخر ٠ وادخال البترول ، فى ظل هذا الوضع ، الى الصورة التحليلية لحركة الاقتصاد العربى فى السبعينات يبرز :

(١) سيطرة النشاطات الاستخراجية على هيكل الاقتصاد العربى باعتبار البترول مصدرا لما يزيد على ٥٠٪ من الناتج القومى العربى ، وتظل هذه النسبة لبعض البلدان الى ما يزيد على ٩٠٪ ٠ بالاضافة الى البترول يمثل الفوسفات مصدرا هاما للدخل فى المغرب والاردن وكذا الحديد بالنسبة لموريتانيا ٠

ويمثل البترول اساس التجارة الخارجية للدول البترولية العربية٠ وقد شكلت الصادرات النفطية ما يزيد على ٩٦٪ من مجموع صادرات الاقطار الاعضاء فى منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لعام ١٩٧٩٠ وتشير التخمينات الأولية لعام ١٩٨٠ الى ارتفاع فى قيمة الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع اثمان الخام وتميزت الصادرات النفطية بازدياد محسوس فى حصة السعودية ، حيث وصلت الى ٥١٪ من مجموع صادرات الاعضاء التى تقدر بحوالى ١٩ مليون برميل /يوميا ٠ ويعود ذلك الى زيادة صادرات السعودية للتعويض عن انقطاع النفط العراقى والايرانى بسبب الحرب ، حيث تشير التوقعات الاولية الى انخفاض

الانتاج العراقى من ٧ر٣ مليون برميل/يوميا فى عام ١٩٧٩ الى ٦ر٢مليون برميل يوميا فى ١٩٨٠ ٠

وابتداء من الصادرات البترولية تتحدد القدرة الاستيرادية ٠ وتوجه الصادرات فى أغلبيتها الساحقة الى دول الاقتصاد الرأسمالى وعلى الاخص دول السوق الاوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة ٠ من هذه الدول تستمد غالبية الواردات ٠

وتتمثل خطورة الاهمية المتزايدة لقطاع النشاط الاستخراجي فى الاقتصاديات العربية فى انه يعد امتدادا مباشرا لاسواق الدول المستوردة للبترول والغاز الطبيعي والخامات الاخرى التى تقوم الدول العربية بتصدير معظمها فى حالتها الخام دون اجراء أى عمليات تصنيعية عليها الا فى حالات قليلة ٠ ومؤدى ذلك أيضا أن الدخول المتولدة فى هذا القطاع ـ رغم زيادتها فى السنوات الاخيرة ـ يقترن استمرارها بحالة السوق الدولية دون امكانية كبيرة من قبل الدول العربية للسيطرة عليها ٠ خاصة مع سيطرة الشركات البترولية دولية النشاط التى وأن تركت الانتاج لبعض الدول المنتجة تتولى مهام التكرير والنقل والتخزين والتسويق فضلا عما يمكن أن تجريه من عمليات تحويلية على المنتجات قبل اعادة بيعها ٠ وهذه الشركات وهى تتخلى عن مرحلة الانتاج للدول المنتجة ذاتها تدرك أن الجزء الذى تحصل عليه الدولة المنتجة ليس الا قدرا محدودا من الفائض الذى يتمثل فى ريع البترول وفى القيمة المضافة المتولدة فى المراحل التالية على الانتاج ٠

(٢) أن زيادة دخول البلدان البترولية بمعدلات كبيرة لايمثل الا امكانية تمويلية احتمالية ٠ وقد بلغت عوائد البترول لاقطار الاوبك ٠٥٣ر١٣٨ مليار دولار فى ١٩٧٩ و ٧٢ر٢٠٩ مليار فى ١٩٨٠ ٠ هذه المكنة التمويليلة الاحتمالية يحد منها :

---

(١) وكان تفصيل عوائد البترول فى ٧٩ ، ١٩٨٠ على النحو التالى (بالمليون دولار.) : الامارات ١٢٨٦٢ ، ١٩٣٤٤ ـ البحرين ٧٧٧ ؛ ٥٠٤ ـ الجزائر ـ ٧٥١٣ ، ١٠٧٨٧ ـ السعودية ٥٧٥٢٢ ، ١٠٢٢١٢ ـ العراق ٢١٢٩١ ، ٢٥٩٨١ ـ قطر ٣٦٤٢ ، ٥٣٧٧ ـ الكويت ١٦٨٦٣ ، ١٨٠١٦ ـ ليبيا ١٥٢٢٣ ، ٢٢٥٢٧ ـ مصر ١٢٢٦ ، ٤٠٣٠ ٠
تقرير الامين العام السنوى السابع ، منظمة الاوابك ، ١٩٨٠ ، ص ٩٣ ٠

- **ماتمثله هذه الاموال من امكانية حقيقية فى ظل التضخم وتدهور قيمة** **قيمة العملات** والتقلبات الرهيبة فى اثمان الذهب والارتفاع المستمر فى اثمان السلع التى تستوردها البلدان البترولية سواء أكانت سلعا انتاجية أو استهلاكية · أى فى ظل كل ما يسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ويحدد فى النهاية القدرة الشرائية الحقيقية لبرميل النفط ·

- **امكانية التحكم فى الأموال العربية** كرأس مال نقدى يمكن استخدامه، خاصة اذا ما كانت مودعة فى الخارج · وقد قدرت الموجودات الخارجية لبعض الاقطار العربية (السعودية والكويت والعراق والامارات وليبيا) بـ ١٧٨ مليار دولار فى ١٩٧٩ و ٢٧٥ مليار فى ١٩٨٠ · (وقدر الايراد المتحصل منها فى شكل فوائد بـ ٥ر١٥ مليار فى ١٩٧٩ و ١ر٢٧ مليار فى ١٩٨٠ · ومثل الايراد نسبة ٧ر٨٪ من الموجودات فى ١٩٧٩ و ٩ر٩٪ فى ١٩٨٠ · واضح أن هذه النسبة تقل كثيرا عن معدلات التضخم السنوية التى عرفتها البلدان الرأسمالية المتقدمة فى السنوات الاخيرة · كما أنها تقل حتى عن اسعار الفائدة السائدة فى تلك البلدان(١)) · هذه الامكانية يحد منها القيود المفروضة على نقل الاموال العربية وكذلك خطر استخدامها كرهائن ·

- **امكانية تحويل راس المال النقدى الى استثمار حقيقى** ، وهى امكانية رهينة بالقدرات الحقيقية على بناء الطاقة الانتاجية وتشغيلها ، وهذه قدرات تتحدد بوجود القوة العاملة بفصائلها المختلفة بما فيها من فصائل لادارة الوحدات الانتاجية ، كما تتحدد بوجود التكنولوجيا المناسبة والسيطرة عليها ·

- **الاتجاه نحو نمط استهلاكى بزخى** يتوجه بالضرورة نحو الخارج ويدفع الى أن تكون المكونات الكمالية فى نمط الواردات ذات حظ كبير،ويغذى معه نمطا استهلاكيا لايتفق ومقتضيات التطوير الحقيقى للمجتمع العربى · وقد شهدت الاعوام التالية على ١٩٧٣ ، أعوام الزيادات الكبيرة فى الدخول البترولية ، ظاهرة تزايد استيراد السلع الكمالية ذات النوعيات المرتفعة الجودة · وهذه لا توجد الا فى

---

(١) تقرير الأمين العام للاوبك ، ١٩٨٠ ، ص ١١٤ ·

الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فتستورد منها . هنا نجد عاملا يمكن اضافته الى العوامل التى تؤدى الى انكماش الوزن النسبى للواردات بين البلدان العربية .

(٣) **ان الزيادة فى الدخول البترولية تعنى كذلك زيادة الانفاق الحكومى فى كل العالم العربى ، فى البلدان البترولية والبلدان غير البترولية** . وفى هذه الاخيرة عن طريق قروض واعانات الحكومات البترولية للحكومات غير البترولية وكذلك عن طريق تحويلات العاملين فى البلدان البترولية الى اقطارهم وعن طريق انفاقات السياح . زيادة الانفاق الحكومى ، اذا لم يتبلور فى زيادة فى الطاقة الانتاجية وتحسن فى الاداء الفعلى فى الخدمات الاساسية اليومية ، يزيد من الضغوط التضخمية الكبيرة التى تستورد من الاقتصاد الرأسمالى الدولى التى تشغل فيه الاقتصاديات العربية مكانا تابعا . ويرتبط بالانفاق الحكومى **السياسة النقدية التى** تتبعها الحكومات العربية ، بمالها من أثر تضخمى. وقد شهد العالم العربى فى السنوات الاخيرة معدلات للتوسع النقدى فى غاية الارتفاع ، وصلت الى ٣٦٪ ، ٣٠٪ لكل العالم العربى فى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى ، ٣١٪ ، ٣٣٪ للدول النفطية و ٢٠٪ ، ٢٥٪ للدول غير النفطية . ويرجع هذا التوسع النقدى الى نمو النقود الاحتياطية (العملة المتداولة واحتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزى) . واعتمد ذلك التوسع فى **البلدان النفطية** على :

- زيادة الاصول الاجنبية لدى البنوك المركزية ، أى زيادة الاحتياطى من العملات الاجنبية ، وهى تمثل الشكل المالى للبترول ، خاصة فى البلدان التى يمثل البترول جل صادراتها .
- اقتراض الحكومة من البنك المركزى . وهو ضئيل (فيما عدا الجزائر والعراق) ، بل يصبح سالبا من ١٩٧٩ الى ١٩٨٠ .
- واقراض البنوك التجارية (يكاد لا يذكر) .

فى هذه الدول النفطية يمكن التوسع فى النقود الاحتياطية على أساس زيادة الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية (زيادة عائدات البترول فى شكل عملات أجنبية) الحكومة من التوسع فى الائتمان الذى تقدمه للجهاز المصرفى ، الأمر الذى يمكن هذا الاخير من تقديم ائتمان أكبر للقطاع الخاص ، على نحو يمكن معه القول بأن النظام النقدى لهذه الدول.

يرتكز مع التحفظ بأن البترول يترجم فى النهاية الى دولار ، على « قاعدة نفطية » • أما فى الدول **غير النفطية** فقد اعتمد التوسع النقدى :

- أساسا على اقتراض الحكومة من البنك المركزى •• يمثل المكون الأساسى للنقود الاحتياطية (٩٤٪ فى ١٩٧٩ ، ١٠٠٪ فى ١٩٨٠) • ويكون أكثر وضوحا فى الدول الأقل نموا •
- وكذلك على احتياطى الملات الاجنبية • وهذه ترتبط بالمصدر من البترول فى البلدان التى تصدر النفط وبما تحصل عليـــه البلدان الاخرى من قروض ومعونات من الدول الربية البترولية • وقد كان صافى الاصول الاجنبية لدى البنك المركزى سالبا فى المجموعة التى تضم مصر وتونس وسوريا وعمان والبحرين (مما يعكس التزامات اجنبية على البنك المركزى) فى عام ١٩٧٩ ثم أصبح موجبـــا فى ١٩٨٠ (بفضل تحسن اثمان البترول وزيادة المصدر منه) • وقد مثل هذا المكون للنقود الاحتياطية ٢٨٪ ، ٣٪ فى الدول الاقل نموا لاعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى •
- وكذلك الائتمان الذى يمنحه البنك المركزى للبنوك التجارية • ويلعب هذا المكون دورا هاما وان كان فى تناقص (٣٠٪ فى ١٩٧٨ ، ٢١٪ فى ١٩٧٩ ، ٢٢٪ فى ١٩٨٠) • وهو أعلى ما يكون فى مصر وسوريا وتونس والبحرين وعمان •

هذا النمط فى تكوين النقود الاحتياطية فى البلدان غير النفطية (ويدخل فيها البلدان العربية المتوازنة تقريبا من ناحية انتاج واستهلاك البترول) يبين أن عجز الميزانية يمول أساسا عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى • وهو طريق تضخمى • فضلا عن دور عوائد البترول من العملات الاجنبية وما تحصل عليه من قروض واعانات من الدول العربية البترولية فى زيادة معدلات التوسع النقدى •

زيادة الانفاق الحكومى ، بنمطه السائدة ، مع السياسة النقدية المتبعة يزيدان اذن من الضغوط التضخمية التى تتلقاها بحكم اندماجها فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى بما يسوده من اتجاهات تضخمية متزايدة الحدة • ولسنا بحاجة الى تكرار ماهو معروف عما يشوب الارقام القياسية لاثمان المستهلك فى العالم العربى من قصور فى التعبير عن الاثمان الفعلية وما يمكن إستخلاصه منها من نتائج. (فالكميات المستخدمة فى الترجيح فى

معظم الارقام القياسية لنفقة المعيشة فى الدول العربية ظلت ثابتة فى الأونة الأخيرة ، اذ عنيت الارقام بالتغييرات العصرية وليس بالتغييرات فى انماط الاستهلاك والتى أصابتها تطورات بالغة الأهمية فى الدول النفطية خاصة • يضاف الى ذلك أن السياسات الاجراءات التى تتخذها الحكومات بطرق ودرجات متفاوته كالدعم مثلا للحد من ارتفاع معدلات التضخم والضرائب غير المباشرة التى تفرضها بعض الحكومات فى الدول غير النفطية للحد من استهلاك بعض السلع تجعل الرقم القياسى لايعكس الزيادة الفعلية فى الاثمان المحلية) • ورغم ذلك فمن الواضح أن الدول العربية تعانى منذ النصف الاخيرة من السبعينات من مشكلة ازدياد الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات لم يسبق لها مثيل • كما أن معدلات التضخم فى تزايد فى السنوات الاخيرة من السبعينات (الارقام القياسية الرسمية تشير الى ٥ر٧٪ فى ١٩٧٩،٩ر٩٪ فى ١٩٨٠• لكل العالم العربى) • الواقع يختلف عن ذلك • الفينانشيال تايمز تقدر أن معدل التضخم فى مصر مثلا لا يقل عن ٣٠٪ فى السنة (١) • وقد وصلت هذ المعدلات الى ٨ر٣٠٪ فى ١٩٧٩ و ٤ر٢٥٪ فى ١٩٨٠ فى السودان ، والى ٣ر٢٤٪ و ٨ر٥٨٪ فى الصومال • وهى أقل من ذلك بكثير فى البلدان العربية البترولية •(٢٪ ، ٣ر٢٪فى السعودية و ١ر٥٪ و ٧ر٧٪ فى الكويت ، فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠) •

ونحن نعرف جميع ما لهذه الضغوط التضخمية من آثار ضارة :

- على نمط توزيع الدخل فى داخل البلدان العربية ومستوى المعيشة للغالبية من أفراد المجتمع •
- على امكانية تنفيذ البرامج الاستثمارية وتكلفتها •
- على القدرة التصديرية لبعض البلدان العربية •
- ومن ثم على وضع المديونية بالنسبة لبعضها •

(٤)كما تؤدى الزيادة فى الدخول البترولية الى توسيع الفجوة بين الاقطار العربية على النحو الذى تصبح معه درجة انعدام المساواة عقبة فى سبيل تحقيق حد ادنى من الاتفاق على قرارات اقتصادية وسياسية •
« فقد كان من نتائج الزيادة فى الدخول النقدية فى السبعينات أن تفاقمت حدة التفاوت فى متوسط الناتج الفردى فى الدول النفطية الى ٤٢٦٠دولار

---

(١) عدد ٣٠ أغسطس ، ص ١٣ •

فى عام ١٩٧٩ ثم الى ٦٨٣٠ دولار عام ١٩٨٠ بينما لم يتعد متوسطه فى الدول غير النفطية ٦٠٠ دولار و ٧٦٥ دولار فى هذين العامين على التوالى٠ ويزداد التفاوت اذا ما قورن متوسط الناتج الفردى فى مجموعة البلدان النفطية ذات القاعدة الانتاجية المحدودة (دول الخليج بالبلدان العربية الأقل نموا ، حيث وصل متوسط الدخل الفردى فى البلدان الأولى١٠٩٠٠ دولار فى عام ١٩٧٩ و ١٧١٣٠ دولار ١٩٨٠ ، ولم يتعـد ٤٠٠ دولار و ٤٩٠ دولار فى البلدان الاقل نموا فى العامين المذكورين ٠ ويتضـح بالتالى انه بينما كانت الفجوة فى عام ١٩٧٠ تقاس بنسـبة ٥ر٢ : ١ اتسعت لتصل الى ٧ : ١ فى ١٩٧٩ وزادت اتساعا لتصل الى ٩ : ١ فى ١٩٨٠ ٠ واذا ما قورنت بلدان الخليج قليلة السكان بالبلدان الاقل نموا لكانت الفجوة أوسع ومعدل اتساعها أكبر فى العامين الماضيين » ٠

(٥) اخيرا يؤكد البترول الاتجاه الريعى غير الانتاجى ، بالعيش اما على ريع البترول أو على الفوائد التى تدرها المدخرات من عوائده ، ويعمق من التبعية للخارج ٠ اذ يجعل الاقتصاد القومى معتمدا على سلعة تصدر عن طريقها يتم الحصول على الواردات ومن ثم يعتمد كل تجدد الانتاج على الخارج ، أى يستمد الاقتصاد القومى من خارجه مصادر حركته ٠ كما يتحقق ذلك عن طريق ما يودع فى خارج الاقتصاد العربى من عوائـد البترول المتراكمة ومن المعروف أن ما بين ٦٠ ــ ٧٠٪ من الفائض المتراكم بواسطة الدول المصدرة للبترول يأخذ شكل ودائع بنكية بالدولار ٠ وعليه يكون من الطبيعى أن تسعى البنوك دولية النشاط الى التلاحم مع الاجهزة المصرفية العربية ان لم يكن الى احتوائها ٠ وتختلف سياسات الدول العربية فى هذا المجال على الصعيد الداخلى وعلى الصعيد الخارجى ٠ فبعض البلدان العربية يحرم انشاء البنوك الاجنبية كالكويت (وان كانت تسمح بمساهمة هذه البنوك فى المؤسسات المالية مساهمة لاتتعدى ٤٩٪ من رأسمالها) ، وبعضها يسعى الى تحقيق سيطرة عربية على الجهاز المصرفى كالسعودية التى اشترطت منذ مـايو ١٩٧٧ أن تترك البنوك الاجنبية بين ٦٠ ــ ٦٥٪ من رأسمالها للسعوديين على أن يحتفظ البنك بكل اعمال الادارة ، ومن ثم تكون الادارة فى ايدى البنوك الاجنبيـة (وخاصة الامريكية) ٠ كما تعقد البنوك السعودية عقود ادارة (وخاصة فى مسائل الاستثمارات) وتنظيم مع البنوك الاجنبية (وخاصـة

الامريكية) • ومن البلاد العربية ما يترك الميدان المصرفى حرا للبنوك الاجنبية كدولة الامارات العربية • ومنها من يقدم دعوة مفتوحةالى البنوك الاجنبية لتعمل فى ظل شروط تفوق ، على الاقل فى بدايتها ، شروط عمل البنوك المحلية ، كمصر التى يوجد بها بنوك مشتركة (أجنبية مصرية بنسبة ٥١٪ للبنوك المصرية) وفروع لمعظم البنوك العربية •

وعلى الصعيد الدولى توجد مؤسسات بنكية ومالية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية الامريكية والانجليزية والفرنسية والالمانية والسويسرية واليابانية بل والبرازيلية والمكسيكية وبين رؤوس الاموال العربية • يوجد منها على الأقل ـ ٢٠ مؤسسة تتخذ مقرها العواصم الاوروبية ونيويورك وهونج كونج وطوكيو • وتقوم هذه المؤسسات بعمليات البنوك والتمويل فى البلدان العربية وبقية بلدان العالم الثالث وكل السوق الدولية •

ويلاحظ أنه رغم تقابل بعض رؤوس الاموال العربية مع بعضها البعض فى داخل عدد من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة ، فان الاتجاه الاغلب هو زيادة ادماج ، أو احتواء ، الاجهزة المصرفية للاقطار العربية فرادى فى الاجهزة المصرفية للبلدان العربية مع غلبة نوع من الوجود الغربى بالنسبة لكل قطر عربى • الامر الذى يعنى زيادة تبعية الاجهزة المصرفية والمالية العربية للنظام المصرفى الغربى مع تباعد الاجهزة المصرفية للاقطار العربية عن بعضها البعض •

كل المؤشرات ، مؤشرات حركة السلع العينية ، مؤشرات حركة التدفقات المالية ومشراوعات العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ، يضاف اليها مؤشرات حركة القوة العاملة ومؤشرات التدفقات الثقافية ، كل هذه المؤشرات تشير الى ازدياد ادماج الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولىفى ازمته والى الدور المحورى الذى يلعبه البترول فى هذا الاتجاه •

(٦) وهو ، اى البترول ، لايغنى حتى فى تفادى خطر المديونية •
فالدين العام الخارجى للدول العربلة مستمر فى تصاعده ، اذ يزيد فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ بمعدل ٣٢، ٢٨٪ • وذلك بالنسبة للمجموعتين من

الدول العربية المدينة : المجموعة الرئيسية المتمثلة فى الاردن وتونس والجزائر والسودان ومصر وسوريا والمغرب ، والمجموعة الثانية المتمثلة فى الصومال وعمان وموريتانيا واليمن الشمالية واليمن الجنوبية • ويمثل نصيب المجموعة الاولى من الدين الخارجي ٩٤٪ منه • تختص الجزائر ومصر والمغرب بـــ ٧٥٪ من هذا النصيب • ويزيد الدين الخارجي لهذه المجموعة بمعدل ١٩٪ سنويا فى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وتبلغ نسبة الناتج المحلى فى المتوسط ٤٢٪ • كما يتزايد نصيب الاقتراض الخاص ليصـــل الى ٥٠٪ فى ١٩٧٩ وكذلك نصيب الاقتراض من مصادر متعددة الاطراف ، ويتناقص نصيب المصادر الثنائية • وتعد الجزائر أكثر الدول التجاثا الى الاقتراض الخاص (٨٦٪ فى المتوسط سنويا من مجمل دينها) وتليهـــا المغرب (٥٣٪) • وسوريا هى صاحبة أكبر نسبة للمصادر الثنائيـــة (٨١٪ من مجمل دينها) ، تليها الاردن ثم مصر • والمعروف أن الاقتراض الخاص يزيد من عبء خدمة الدين اذ يزيد من سعر الفائده ويقصر من مدة الاستحقاق • أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فقد انخفض اجمالى دينها فى ١٩٧٩ بنسبة ٢٨٪ (فيما عدا اليمن الجنوبية التى زاد دينها الخارجى) • وانخفض بالنسبة لها نصيب الاقتراض الخاص لمصلحة الاقتراض متعدد الاطراف • وبقى الاقتراض الثانى على حاله •

وتؤدى زيادة الدين العام الخارجي الى زيادة أعباء خدمته • فقد زادت هذه الأعباء بمعدل سنوى ٣٧٪ فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ • كما يتوقع ان تكون قد زادت بمعدلات أكبر فى ١٩٨٠ وأن تستمر فى التزايد بمعدلات أكبر وأكبر فى ١٩٨١ مع الاتجاه الصعودى فى اسعار الفائدة واصرار الولايات المتحدة على استمرار هذا الاتجاه • ويتزايد نصيب خدمة الدين للمصادر الخاصة فى عبء خدمة الدين الاجمالى • كما تمثل خدمة دين بلدان المجموعة الاولى ٩٥٪ من خدمة دين العالم العربى • هذا وتتزايد نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصـــــادرات • اذ ارتفعت لكل الدول العربية المدينـــة من ١٤٪ فى ١٩٧٥ الى ٢١ ٪ فى ١٩٧٧ الى ٢٩٪ فى ١٩٧٩ • وكانت مساويه لـــ ٣١٪ لبلدان المجموعـــة الاولى ولـــ ١٢٪ لبلدان المجموعة الثانية فى عام ١٩٧٩ • كما وصلت نسبة خدمة الدين الى الاحتياطيات الخارجية الى نسبة مرتفعة جدا لدول المجموعة الاولى : ٩٤٪ فى عام ١٩٧٩ والى ١٤٪ لدول المجموعة الثانية •

المديونية الخارجية العربية تتفاقم ولا يغنى البترول حتى فى تفاديها •

ويمكن اجمال الصورة الخاصة بوضع الاقتصاد العربى فى بداية الثمانينات كمحصلة لحركته في السبعينات (وما قبل السبعينات) فى انه بالرغم من تراكم الثروة المالية البترولية تتدهور الزراعة العربيــة ويصبح الاعتماد الغذائى مازقا غذائيا ٠ اذ تتدهور نسبة الاكتفاء الذاتى لأغلب المنتجات الزراعية ويتزايد الاعتماد على المصادر الاجنبية ٠ فتتناقص نسبة الاكتفــاء الذاتى من اوائل السبعينات الى اواخرها : من ٨٤٪ الى ٦٠٪ بالنسبة للحبوب وعلى الاخص القمح (من ٦٦٪ الى ٤٣٪) ومن ٤٠٪ الى ٣٠٪ بالنسبة للسكر ، ومن ٨١٪ الى ٦٥٪ بالنسبة للمنتجات الحيوانية ، من ١٦٪ الى ١١٪ بالنسبة للبن والشاى والتبغ ، ومن ١١٤٪ الى ١٠٢٪ بالنسبة للخضروات ، ومن ٢٤٠٪ الى ١٩٠٪ بالنسبة للقطن ٠ كما أن ما يبنى من صناعات لم يوصل أى من الاقطار العربية بعد ربع قرن من جهود ((التنمية)) الى نقطة يعتبر فيها القطاع الصناعى القوة المحركة للاقتصاد القومى ، ناهيك عن انهاك ما بنى من صناعات فى الستينات فى بعض البلدان العربية ٠ كما أن هذه البناءات الصناعية تسير فى اتجاه مضاد للتكامل بين البلدان العربية وتقوى من حلقات ارتباطها بخارج العالم العربى فى الاقتصاد الراسمالى الدولى ٠ الفجوة بين البلدان العربية تتزايد والمديونية العربية تتفاقم ٠ والاتجاه العام للاقتصاد العربى هو نحو تحوله الى اقتصاد ريعى يتضاءل فيه النصيب النسبى للنشاطـــات الانتاجية ٠

كل ذلك يتم فى اطار من ازدياد ادماج الاقتصاديات العربية فرادى فى الاقتصاد الراسمالى الدولى وقد بلورت السبعينات حدة أزمته التى تبرز التضخم فى ثنايا الركود ٠ فى هذا الاقتصاد تسعى الاستراتيجية فى المرحلة الراهنة الى اخضاع العالم العربى نهائيا من خلال تمزيقـــه اقتصاديا على نحو أكثر مباشرة الآن ، تمزيقا تلعب القوى الاجتماعيــــة المسيطرة فى داخل الاقطار العربية الدور الحاســـــم فى تمكين القوى الخارجية من ذلك ٠ ويتم التمزيق فى اتجاه : مصر والسودان من خلال راس المال الامريكى والاسرائيلى ، المغرب العربى من خلال راس المـــــال الفرنسى ، الخليج العربى من خلال راس المال الانجليزى الامريكى ٠٠ وهكذا ٠

ذلك هو الوضع الذى بلورته تطورات السبعينات فى الاقتصـــــاد العربى ، ما الذى يفرضه كتحديات أساسية للثمانينات ؟ ٠

الباب الثالث

التحديات التى تواجها الاقتصاديات العربية

يمكننا استقراء الوضع العربى الراهن كمـــا بلورته تطورات الاقتصاديات العربية فى السبعينات من رؤية العديد من التحديات التى تواجه العالم العربى في وضعه كجزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالى الدولى بما يسود هذا الأخير من أزمة تبلور اتجاهات التضخم فى ثنايا الركود • ويمكن أن نميز بين تحد حال يفرضه الموقف الراهن فى العالم العربى يتعين مواجهته مع التحدى الذى يفرضه الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى ، وتحديات تفرض نفسها من جراء نمط الذى اتبع حتى الآن ، يتوجها جميعا التحدى الذى تفرضه الظاهرة الاستعماريةفىالعالم العربى، أى التحدى الصهيونى • لنرى بايجاز كلا من هذه التحديات •

الفصل الأول

التحديات الحالة التى يفرضها الموقف الاقتصادى الراهن

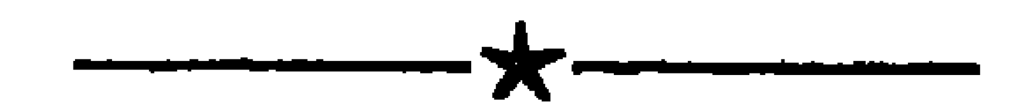
١ - يفرض الموقف الاقتصادى الراهن فى العالم العربى تحدى حال هو **تحدى التمزق الاقتصادى** الذى يعيشه العالم العربى اليوم ، والذى ينتج عن :

- أن البعض ينحو فى سياسة الاقتصادية منحا قطريا .
- وأن البعض الآخر ينحو منحا اقليميا .
- وأن كلا المنحيين يسيره فى اتجاه التشتت لا التكامل .
- كما ينتج من استنزاف القوى الاقتصادية عن طريق الحروب المحلية.
- واخيرا ينتج التمزق الاقتصادى العربى من تحطيم القوى الاقتصادى عن طريق العدوانات العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان ، بل على كل لبنان وضرب القوى الاقتصادية حتى فى خارج فلسطين ولبنان ، كما تم بالنسبة للمفاعل النووى فى العراق .

٢ - **كما تواجه الاقتصاديات العربية التحدى الذى يفرضه الموف المتازم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى** الذى يثير عددا من المشكلات يتعين على العالم العربى (شأنه فى ذلك شأن بقية البلدان المتخلفة) مواجهتها فى الزمن القصير على الاقل للتخفيف من حدة آثارها الضارة . هذه هى مشكلة الازمة ذاتها واستمرارها وزيادة حدتها وما تفرضه من اتجاهات تضخمية وتقلبات فى الاثمان ، خاصة وأن الاندماج المتزايد للاقتصاديات العربية فى اقتصاديات الازمة يزيد من حدة أزمة الاقتصاد اليومى الذى تعيشه الغالبية من أفراد الامة العربية . ومشكلة الطاقة واثمان البترول وغيره من المواد الاولية. ومشكلة النظام النقدى وتفسخ قاعدته بما يتضمنه من تقلبات لاسعار صرف العملات الرئيسية والتابعة . ومشكلة السوق المالية الدولية والبترودولارات ، خاصة فى ظل الرفع المستمر لاسعار الفائدة فى امريكا وما يفرضه ذلك من ضغوط على الوضع المصرفى والنقدى فى العالم العربى وما يؤدى اليه من نقص مستمر فى السيولة ينعكس سلبيا على العديد من جوانب السوق المالية وخاصة الأسهم الصناعية والاوراق المالية . مشكلة السياسة الحمائية التى تفرضها دول السوق المتقدمة فى مواجهة السلع الصناعية التى

تصدرها بعض البلدان العربية خاصة تلك التى ارتبطت باتفاقات تزيد من تبعيتها لتكتلات اقتصاد السوق الدولى وخاصة السوق الاوروبية المشتركة • واخيرا مشكلة اتخاذ الانفاق الحربى كمحور لسياسة أمريكيةتهدف الى اخراج الاقتصاد الامريكى من أزمته،أى التركيز على التسلح وما يستلزمه من توتر دولى يظهر بصفة خاصة فى عالمنا العربى،وما يصحبه من محاولات استغلالهلخلق«تحالفات» عسكرية والحصول على قواعد وتسهيلات حربية ، وما يتضـــمنه هذا التسلح الامريكى من استمرار تسليح اسرائيل واعطاء دفعات جديدة لصناعة السلاح فيها •

هذه التحديات التى يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصــــاد الرأسمالى الدولى تسلتزم على الأقل بعض افكار الهادية ، فى ضوئها تناقش الاجراءات التى يمكن للعالم العربى اتخاذها ، وعلى الاخص على نحو جماعى •



الفصـل الثانى

التحديات التى تفرض نفسها من جراء سياسات النمو المشبعة

هذه هى التحديات التى تفرض نفسها من جراء نمط النمو الذى اتبع حتى الآن ويتسع لها كل الثمانينات ويتحتم مواجهتها فى اطـــار استراتيجية واعية جادة للتطوير العربى ، ابتداء منها تمنح بعض هذه التحديات أولوية فى المواجهة خلال عقد الثمانينات :

١ ـ تحدى **تدنى مستويات المعيشة المادية والثقافية للغالبية من أفراد الأمة** العربية وحرمانهم المتزايد من حد أدنى من الحياة الكريمـــة سواء فيما يتعلق بفرص العمل الكريم أو بالمأكل والملبس والمسكن والتعليم (وعلى الاخص مستوى مناسبا من اللاأمية) والصحة وحرية الثقافة ٠

هذا النوع من الحرمان المطلق والنسبى يوزع فى العـــالم العربى مع **توزيع السكان بين اركانه الذى يستمر توزيعا لايوائم متطلبات التنمية** ٠ تترك معه حركات القوة العاملة لتتم بطريـــق عفوى ، وان كان يعبر عن أن التكامل بين الاقطار العربية ضرورة موضوعية ، الا أنه يضر باجزاء من العالم العربى تهجره القوة العاملة فى الوقت الذى لا تستفيد منها الاجزاء المستقبله استفادة رشيدة نظرا لعشوائية التنقل وموقوتية الاقامة وصعوبـــة ظروف العمل والحياة ٠ فضلا عما ينجم عن هذه الحركات من استنزاف فئات من القوة العاملة خارج العالم العربى (بفئات لم تقتصر على اعناصر المؤهله) والاتجاه الى احلال قوة عاملة غير عربية محلها بما يتضمنه ذلك من مخاطر ثقافية واجتماعية وسياسية حالة ومستقبلة ٠

٢ ـ **تحدى تزايد الاختلالات فى الاقتصاد العربى ، كل انواع الاختلالات:**

● **الاختلالات ما بين قطاعات النشاط الاقتصادى** بطغيان قطاعات النشاط الاستخراجي والخدمات وتدهور قطاعات الانتاج المادى الزراعية والصناعية (فى ١٩٨٠ كان الوزن النسبى لقطاعى النشاط الاستخراجي والخدمات ٥ر٥١٪ ، ٢ر٢٧٪ على التوالى،

في الوقت الذى لم يتعد فيه الوزن النسبى لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ٣ر٦٪ و ٩ر٥٪) • وهى اختلالات تصل لقمتها في تحويل الاقتصاد العربى الى اقتصاد ريعى يقوم على الهجر التدريجى ، بل والعنيف الآن ، لكل دور انتاجى والاعتماد المتزايد على ريع البترول وفوائد عوائده وريع الموقع (فى السياحة أو العبور) « وريع » تصدير القوة العاملة العربية الأمر الذى يعنى تزايد اعتماد العالم العربى على الخارج في كل ما هو اساسى للحياةوحتىللقيام بالنشاط الاستخراجى من سلع مادية انتاجية واستهلاكية ، ويعنى بالتالى تعميق التبعية للخارج بمظاهرها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بما تتضمنه هذه الاخيرة من انماط قيم وسلوك •

- **الاختلالات مابين الاقطار العربية** باتساع الفجوة بينها اقتصاديا وثقافيا مع تغير الفجوة الداخلية من ١ر٢ : ١ فى ١٩٧٠ الى ٩ : ١ فى ١٩٨٠ • مع ما يخلفه ذلك من توتر وخلافات سياسية بين الاقطار العربية •

- **الاختلالات فى داخل القطر العربى الواحد** بين الفئات والطبقات الاجتماعية•وهى اختلالات تتزايد باستمرار الانشغال «بالنمو» بصفة عامة والانشغال عن ، بل وتجاهل ، ضرورة اعادة النظر فى انماط توزيع الدخل ، على الأخص فى ظل الاتجاهات التضخمية الرهيبة • وكذلك الاختلالات فى داخل القطر الواحد بين جهاته المختلفة وعلى الأخص بين المدينة والريف ، ويعيش فى هذا الأخير ٦٠٪ من سكان العالم العربى • هذه الاختلالات فى داخل القطر الواحد تخلق التوتر الاجتماعى والسياسى •

٣ - **تحدى الغذاء والأمن الغذائى** الذى أصبح مأزقا فى اعتماده المتزايد على العالم الخارجى (بتناقص نسبة الاكتفاء الذاتى من اوائل السبعينات الى اواخرها : من ٨٤٪ الى ٦٠٪ بالنسبة للحبوب ، فى داخل الحبوب من ٦٦٪ الى ٤٢٪ بالنسبة للقمح ، من ٤٠٪ الى ٣٠٪ بالنسبة للسكر ، من ٨١٪ الى ٦٥٪ بالنسبة للمنتجات الحيوانية ، من ١٦٪ الى ١١٪ بالنسبة للبن والشاى والتبغ) • بما يتضمنه من تعريض العالم العربى لاستخدام سلاح الغذاء•وهو سلاح وان كان يفقد فعاليته فى مواجهة الدول الكبرى المتقدمة ،

خاصة ذات التطور المخطط ، قد يثبت فعاليته فى مواجهة الاقطار العربية وان كانت تقل هذه الفعالية مع ازدياد الصفة الجماعية العربية للمواجهة • واستخدام هذا السلاح كبير الاحتمال مع بقاء القضايا المصيرية للامة العربية قائمة وقيام التناقض بينها وبين من يملكون سلاح الغذاء فى شأن هذه القضايا القومية وامكانية بل وحتمية التفكير فى استخدام العالم العربى لكل مالديه من اسلحة فى سبيل تحقيق الاهداف القومية • مأزق الغذاء يحتد بتزايد اعتماد العالم العربى على الخارج مع تدنى مستويات وكيف الغذاء بالنسبة للغالبية من أفراد الامة العربية • فى الوقت الذى تفتح فيه الابواب على مصراعيها لانماط استهلاك بذخية تدمر القدرات اللازم تعبئتها للتطوير الاقتصادى الاجتماعى متخلية عن كل حياء اجتماعى فى وقت تتزايد فيه صعوبات الحياة اليومية للغالبية ، مثيرة بذلك المزيد من التوتر الاجتماعى والسياسى •

٤ ـ تحدى **التضخم** وقد أصبح ظاهرة دائمه وسائدة ومتزايدة بمعدلات لا تعبر عنها الارقام تعبيرا دقيقا وانما يلمسها الكل ويعانى منها الغالبية معاناة متزايدة • وذلك بما يؤدى اليه التضخم :

- من تآكل فى قيمة الاموال والاحتياجات العربية وتعدى معدلاته معدلات الفائدة التى تدفع عن الموجودات العربية فى الخارج (ويقدرها تقرير الأمين العام للاوبك فى ١٩٨٠ بـ ٢٧٥ مليار دولار بالنسبة لموجودات السعودية والكويت والعراق والامارات وليبيا ـ وتبلغ فى مجموعها وفقا لتقدير آخر ٣٣٠ مليار دولار فى نهاية ١٩٨١ (١)) •

- من رفع اسعار الواردات العربية ، وعلى الأخص الواردات من السلع الصناعية والغذاء والأسلحة والتكنولوجيا ، وكذلك الواردات من الخدمات بما فيها خدمات الدراسات والاستشارات • وما يؤدى اليه هذا الارتفاع فى الاثمان من فقد العالم العربى لمبالغ هائلة بمعدلات تزيد حتى على معدلات

---

(١) حكمت شريف النشاسيبى ، تنمية اسواق رأس المال العربى •

ما تفقده البلدان الاخرى المتخلفة التى توجد في مركز مشابه لمركز البلدان العربية ٠

- من زيادة فى تكلفة الاستثمارات وتأخير تنفيذها ، فضلا عن خلق جو يصعب معه التنبؤ والقيـــــام بحد أدنى معقول من تخطيط للمشروعات ٠ فضلا عما يخلقه من جو يشجع نشاط المضاربة ويبعد عن الاستثمار الانتاجى ٠

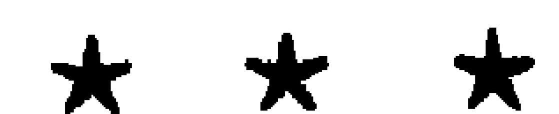
- من تدهور للقوة الشرائية لدخول الغالبيـــــة وخفض مستوى المعيشة الحقيقى لها بذر التذمر والقلق الاجتماعيين ٠

- من تفاقم وضع مديونية البلدان العربية المدينة ٠

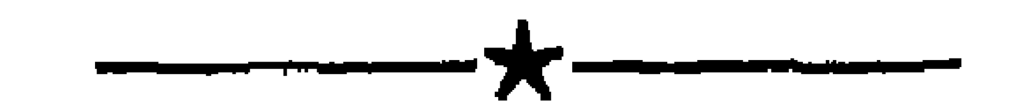
تحدى التضخم هذا يزيد من خطورة **تحدى ازالة الارهـــاق الاقتصادى الذى تعانى منه الدول الأقل نموا والدول المدينة فى العالم العربى** ٠ وهى تشكل الحزام الخارجي الواقى للعالم العربى ويعيش بها ٧٩٪ من سكانه ٠

كما أنه يزيد من خطورة **تحدى تحويل القدرة المالية العربية وما يحوط بها من مخاطر الى قدرة اقتصادية حقيقية ٠**

٥ ـ **تحدى مشكلة الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية** وضرورة البحث عن بدائل للطاقة خاصة فى البلدان العربية التى ليس بها طاقة حاليا ٠ ولا يمثل ذلك الا مظهرا للتحدى التكنولواجى الذى يبرر بتوقف العالم العربى فى هذا المجال ، بل وبفقدانه فى السبعينات للكثير من مقومات التقدم التكنولوجى (بهجرة العقول العلميـــة وتدنى الوضع فى الجامعات ومراكز البحوث العربية) ، فى الوقت الذى يخطو فيه التقدم التكنولوجى فى العالم خطوات غير مسبوقه ٠



تلك هى التحديات الحالة ، تحدى التمزق الاقتصادى والتحريات التى يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وتحديات التطوير التى نجمت عن انماط النمو التى اتبعتها الدول فى الاقتصاديات العربية • هذه التحديات يتوجها التحدى الذى تفرضه الظاهـــــرة الاستعمارية فى عالمنا العربى ، التحدى الصهيونى •



الفصـل الثالث

التحدى الاقتصادى الصهيونى

تنتهى السبعينات بلحظة حاسمة فى المواجهة مع الكيان الصهيونى، اذ مع تصاعد العدوان الاسرائيلى فى السنتين الأخيرتين (بالتعجيل من غرس المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وجعل القدس عاصمة لاسرائيل وضم مرتفعات الجولان والتحويل الفعلى لجنوب لبنان الى منطقة للسيطرة الاسرائيلية) وفتح ثغرات لتغلغل رأس المال الصهيونى فى الاقتصاديات العربية ابتداء من العلاقات التى يحـاول اقامتها مع النظام الحاكم فى مصر ، تمر المواجهة العربية للكيان الصهيونى بلحظة حاسمة فى تاريخ الحفاظ على الكيان والبقاء الحضارى للمجتمع العربى • وليس من السليم النظر الى الكيان الاقتصادى الصهيونى من خلال معايير « الكفاءة الاقتصادية » التى تستخدم عند تفهم اوضـاع الاقتصاديات الاخرى • بل يجب النظر اليه فى اطار العملية التاريخية لتحقيق المشروع الصهيونى • كمشروع يبرز مع تطور الاقتصاد الرأسمالى وتمتع رأس المال الصهيونى بذاتيةفى الاقتصاد الدولى • ومع أهمية العالم العربى فى الاقتصاد الدولى وضرورة السيطرة عليه لموقعه ولثرواته (وآخرها البترول) واخيرا لبترودولاراته ، تتوافق الاطماع الامبريالية مع المشروع الصهيونى فى خلق وطن قومى لليهود فى مكان يتمتع بكل هذه المزايا ، أى تحقيق مشروع صـهيونى على المدى الطويـل يكتمل بالسيطرة على المنطقة من الفرات الى النيل • وهو لا يصبح كيانا اقتصاديا متوازنا مربحا بذاته الا بالقضاء على الرفض العربى له وتحقيق سيطرته على المنطقة • وهو ما يتم على مراحل ثلاث : مرحلة اغتصاب فلسـطين وغرس الوجود الاسرائيلى ـ مرحلة الاحتفاظ بفلسطين وانهاك الوجود العربى بانهاك الاقطار العربية وتحطيم مقاومتها ـ ثم مرحلة التوسع من فلسطين جنوبا نحو النيل وشمالا نحو الفرات من خلال اما الاستسلام العربى أو القضـاء على الوجود العربى • طوال فترة تحقيق المشروع الصهيونى تكون له نفقته وارباحيته :

- اما النفقة فتغطى جزئيا فقط من الجزء من الكيان الاقتصـادى الصهيونى فى فلسطين المحتلة وانما أساسا من الجزء من الكيـان

الصهيونى خارج اسرائيل ومن الدول المهيمنة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ٠

ـ والارباحية تكون للقوى المسيطرة فى الاقتصاد الرأســمالى الدولى بصفة عامة ولرأس المال الصهيونى بصفة خاصة ٠ وهى تتحدد بما يحققه وجود اسرائيل من سيطرة على موارد المنطقة،المواردالطبيعية والقوة العاملة والموقع الاستراتيجى لها فى خريطة العالم ٠ ولاتكتمل ارباحية المشروع من وجهة نظر رأس المال الصـــهيونى الدولى قبل مرحلة السيطرة على كل المنطقة ٠ وحتى يقضى على المقارنة والرفض العربيين للمشروع الصهيونى لن يوجد فى فلسطين المحتلة من الكيان الاقتصادى الصهيونى الا جزئه الاقل قدرة اقتصاديا ٠ أما الجزء الاكبر من هذا الكيان فيكون خارج الأراضى المحتلة ٠ ويتمثل الرصيد الاخير للكيان الصهيونى فى الدول المسيطرة فى الاقتصاد الرأسمالى صاحبة المصلحة فى الهيمنة على المنطقة ٠ وعليه يكون من الطبيعى ألا يتحمل الجزء من الكيان الاقتصادى الصـــــهيونى الموجود فى فلسطين المحتلة الا جزء محدودا من نفقة تحقيق المشروع الصهيونى بطبيعته الاستعمارية وذلك حتى يتم تحقيق المشروع الصهيونى الذى يحتوى عندئذ كيانا اقتصـــاديا غير مرفوض قادرا على أن يقف على قدميه : من الفرات الى النيل ٠

وعليه تكون تغطية نفقة المشروع الصهيونى فى مرحلة المختلفة على النمو التالى :

ـ مرحلة اغتصاب فلسطين : يغطى النفقة الكيان الصـــــهيونى الدولى جزئيا وجزئيا الدول المهيمنة فى الاقتصـــاد الرأسمالى ، انجلترا ثم الولايات المتحدة ٠

ـ مرحلة اقامة كيان اقتصادى فى فلسطين المحتلة وانهاك الاقطار العربية حولها : يغطى النفقة لجزء محدود للغاية الكيان الاقتصادى الاسرائيلى الذى تكون طوال فترة الاغتصاب وجزئيا الكيان الصهيونى الدولى وجزئيا الدول المهيمنة فى الاقتصاد الرأسمالى : الولايات المتحـــدة والمانيا الغربية (التعويضات ابتداء من ١٩٥٤) تحت ضغط الولايات المتحدة ٠ وفرنسا فى أوجه تناقضها مع الامة العربية من خلال حرب الجزائر ومن خلال تضارب المصالح بين النظام المصرى ومصـــالح

الاستعمار القديم فى المنطقة فى الستينات •

- مرحلة توسع الكيان الاسرائيلى خارج فلسطين ، نحو النيل جنوبا ونحو الفرات شمالا : يغطى نفقة المشروع من الكيان الاقتصادى الاسرائيلى فى محاولته اليائسة لتحقيق بعض الذاتية فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية ، ومن الكيان الصهيونى العالمى ، ومن الولايات المتحدة الامريكية وكذلك البلدان الغربية الاخرى • فى كل مرحلة من هذه المراحل يكون للأمن مفهوما وسبل تحقيق • والأمن المقصود فى النهاية هو أمن رأس المال الصهيونى فى اطار أمن المصالح الاستعمارية بصفة عامة :

- فى المرحلة الأولى يتحقق الأمن الصهيونى ، الذى لا يتوفر فى نظرهم طالما عاش اليهودى فى « الجيتو » وسط محيط عدوانى من الاضطهاد العنصرى والثقافى ، بخلق وبناء الكيان اليهودى بالاستيلاء على فلسطين واعلان الدولة الاسرائيلية على أرضها •

- بعد اعلان الدولة ، يتحقق الامن بالحفاظ عليها وضمان استمرارها وانهاك الاقطار العربية بخلق جيش قوى يضرب دائما قبل أن يتلقى الهجوم ، كما حدث فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ • وانتهت هذه المرحلة بالسيطرة على كل فلسطين (١) •

- بعد فرض السيطرة على كل فلسطين والاتفاق مع النظام الحاكم فى مصر ضامنة بذلك حدا أدنى من التغلغل على ضفاف النيل تبدأ مرحلة أخرى من مراحل تنفيذ المشروع الصهيونى ، التوسع خارج حدود فلسطين نحو الشمال فى اتجاه الفرات • هنا يقتضى الامن الصهيونى ضرب كل محاولة لخلق أية قوة ، ولو دفاعية ، عربية ، أيا كان الشكل الذى تأخذه ، وعلى الاخص لو أخذت شكل مفاعل نووى على ضفاف الفرات •

---

(١) اقتصاديا ، استلزم تحقيق الامن فى هذه المرحلة العمل على تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى أولا فيما يتعلق بالسلع الغذائية بوصفها سلعا استراتيجية مع خلق نوع من الاساس الصناعى قادر على توفير الاحتياجات الاساسية • انظر د• عمرو محيى الدين ، نمط التنمية الاقتصادية فى اسرائيل ، دراسة فى استراتيجية الانماء ، فى الاقتصاد الاسرائيلى ، مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٧١ •

والكيان الاقتصادى الصهيونى فى المنطقة العربية ، وان كان يقع على أرض فلسطين ، الا أنه ، باعتبار المشروع الاستيطانى التوسعى غير المكتمل بعد ، لايزال يجد مقوماته الاساسية ، طالما بقى موجودا فى محيط من الرفض العربى ، من خارجه . وتتمثل هذه المقومات :

١ - فى الاحلال السكانى عن طريق الهجرة احلالا يرفض كل امكانية لنوع من التوازن السكانى بين العرب واليهود فى فلسطين المحتلة وان كان لاينفى استخدام جزء من القوة العاملة العربية فى حدود ووفقا لنمط لا يختلف كثيرا عن النمط الاوروبى لاستخدام القوة العاملة العربية . فبالنسبة للقوة العاملة من الضفة الغربية وغزة كان ١٢٪ منها تعمل فى اسرائيل حتى عام ١٩٧٠ . وارتفعت النسبة الى ٣١ر٤٪ فى حرب ١٩٧٣ لكى يمكن تعبئة السكان اليهود للحرب ، وبقيت النسبة عند هذا المستوى حتى وصلت الى ٣٤ر٩٪ فى سبتمبر ١٩٨٠ . وهم يعملون كاحتياطى للشريحة غير الماهرة من القوة العاملة الاسرائيلية ويجرى استبدالهم عن طريق اليهود الموجودين فى اسرائيل أو استيعاب الهجرة اليهودية الجديدة . ويعمل ٤٦ر٩٪ منهم فى قطاع التشييد يمثلون ٣٨٪ من القوة العاملة فى قطاع التشييد الاسرائيلى ، ١٤ر٢٪ منهم فى الزراعة ، ٢٠ر٥٪ منهم فى الصناعة . هذا الاستخدام للقوة العاملة العربية يحقق فى ذات الوقت تفسخ بعض النشاط الاقتصادى فى الضفة الغربية وغزة ويفصل العمال عن الارض مسهلا بالتالى عملية تهجيرهم فى مرحلة تالية باعتبار أن الهدف النهائى لاسرائيل هو تهجير السكان العرب عن كل فلسطين . كما أن مايكسبونه فى شكل أجور يمثل قوة شرائية تزود الصناعة الاسرائيلية بسوق لها .

٢ - ويتمثل المقوم الثانى فى استمرار تدفق رأس المال من الكيان الصهيونى خارج فلسطين : الهيئات الصهونية الدولية واليهود الافراد فى الخارج ، ومن الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة، ومن مصادر أخرى فى السوق المالية الدولية (قد تجد مصدرها النهائى فى البترودولارات العربية ، الامر الذى يلزم معه القيام بدراسة مدققه نعرف منها من يمول المشروع الصهيونى) . فى بدء اعلان الدولة الصهيونية تقرر الحكومة الاعتماد كلية على رأس

المال الآتى من الخارج وليس على المدخرات العملية فى تمويل أوجه الانفاق المختلفة • منذ ذلك الوقت تتدفق رؤوس الاموال فى داخل الدولة الآن ثلث ايرادات الميزانية يأتى من مصادر خارجيـــــة (المساعدات الامريكية وحدها تصل الى ٢ر٢ مليار دولار فى ١٩٨٠ بزيادة ٤٠٠ مليون دولار عن ١٩٧٩ ، ٢ مليار منها فى شـــكل مساعدات عسكرية (٤ر١ مليار) واقتصادية (٦ر٠ مليار) و ٢ر٠ مليار دولار على شكل قرض يسدد وفق انظمة القروض المعمول بها فى الولايات المتحدة) • يضاف الى ذلك رؤوس الأموال الفردية التى تحول لاسرائيل •

٣ ـ هذه المقومات يجرى تجميعها فى الارض المحتلة عن طريق تنظيـــم يدور حول الجيش ويقوم على عسكرة كل التجمع السكانى•من هنا كان المقوم الثالث : القوة المسلحة والتسلح ومصدره الاساسى من البلدان الغربية مع قيام صناعة للاسلحة ترتبط عضويا بصناعة الاسلحة فى الولايات المتحدة : الشركات الامريكية للسلاح تقيم فروعا لها فى اسرائيل (١) ـ اقامةشركات مختلطة (٢) ـ الاسلحة الاسرائيلية تحصل على براءات اختراع امريكية (مثال اشعة جاما RAGE) ـ الشركات الامريكية تدرب الخبراء الاسرائيليين ـ امريكا تزود اسرائيل بالعلماء والفنيين اللازمين ـ الجيش الاسرائيلى هو الجيش غير الامريكى الوحيد الذى يحق للامريكيين الخدمة فيه مع الاحتفاظ بجنسيتهم الامريكية ـ فى اسرائيل يقوم مركز لخدمة القوات الجوية التى تستخدم الفانتوم الامريكى فى منطقة الشرق الاوسط • هذه الصناعة تنتج الآن كمية من الاسلحة المتطورة تضم زوارق البحرية ودبابات ميركافا وصواريخ بحر/بحر • وهى تجعل من اسرائيل اليوم سابع أكبر مصدرى السلاح فى العالم بعد نمو هذه الصناعة السريع فى السنوات الاخيرة • فبعد أن كانت قيمة صادرات اسرائيل

---

(١) مثل استرونوتك كوربوريش أف امريكا •

(٢) مثل شركة تاديران TADIRAN الاسرائيلية المملوكة لشركة جنرال تليفون آند اليكترونكس (سلفانيا) الامريكية ، والشركـــــة الاسرائيلية كور KOOR •

من الاسلحة ٢٥٠ مليون دولار فى ١٩٧٧ وصلت الى ٧٥٠ مليون فى ١٩٧٩ و ٢٥ر١ مليار دولار فى ١٩٨٠(بمعدل زيادة ٤٠٠٪ فى ثلاث سنوات) ومخطط لها أن تصل الى ٢٥ر٣ مليار فى ١٩٨٥ ٠ وتصدر اسرائيل السلاح لكثير من بلدان امريكا اللاتينية ، مثـــل السلفادور (٨٥٪ من الاسلحة التى تتلقاها حكومتها عن طريـــق وسطاء) وجواتيمالا والمكسيك والارجنتين ، وكذلك تايوان وجنوب افريقيا ٠ بل أن اسرائيل تحصل فى أغسطس ١٩٨١ على موافقة مبدية من الحكومة الامريكية على الحلول محل الحكومة الامريكية فى بيع الاسلحة الاسرائيلية (بما فيها الاسلحة ذات المكونـــات المصنوعة فى الولايات المتحدة) فى البلدان التى لاتستطيع أن تبيع لها الولايات المتحدة بطريقة مباشرة لاسباب سياسية ، مثل جنوب افريقيا وتايوان ودول الكاريبى (١) ٠ يزيد على ذلك أنه فى اطار برنامج التسلح الحالى للولايات المتحدة تلجأ هذه الاخيرة الى صناعة الاسلحة الاسرائيلية لمواجهة طلب بعض بلدان امريكا اللاتينية على بعض الاسلحة نظرا للضغوط الواقعة على طاقة شركات السلاح الامريكية بفضل برنامج الحكومة الامريكية ٠ ورغم ذلك لا تمكن صناعة الاسلحة الاسرائيلية اسرائيل من عدم الاعتماد على امريكا فى التسلح : فالعمود الفقرى للقوات الاسرائيلية تمثله طائرات الفانتوم اف ١٥ (وأخيرا ١٦ التى لم يتوقف شـــحنها الا عشرة اسابيع منذ ضرب المفاعل النووى العراقى حتى أواسط أغسطس ١٩٨١) ٠ وتعتمد اسرائيل كلية على الولايات المتحدة فى الاسلحة وقطع الغيار اذا دخلت فى حرب لمدة تزيد على ٣ أسابيع ٠

ابتداء من هذا المقدم الثالث يكون من الممكن فهم **نمط الاولويـــة فى الانفاق الحكومى** فى اسرائيل : فى موازنة ١٩٨١ يحظى الامن (الجيش والشرطة ووزارة الداخلية) بـ ٤٧ر٣٤٪ من انفاق الحكومى (أعلى نسبة فى العالم) ٠ وهو ما يقارب نصيب الادارة وكل الخدمات العامة ٧٨ر٣٤٪ ٠ ثم تأتى خدمة الدين العام ٧٥ر٣٠٪ ٠ هذه الموازنة ، مقارنة بموازنة ١٩٧٩ ، تزيد فى مخصصات الامن واستيعاب المهاجرين الجـــدد وخدمة الدين العام وتنقص فى مجالات التعليم والصحة والمواصلات ودعم

---

(١) الفاناانشيال تايمز ، ١٨ أغسطس ٨١ ص ٢٨ ٠

الوقود والسلع الاخرى • وتعكس في مجموعها نمط الاوروبة كما يعبر عنه كبر موازنة الدفاع وموازنة استيعاب المهاجرين لتمويل الاستعمار الاستيطاني وكبر موازنة الخارجية والاعلام لتمويل الجهد الدبلوماسي والتضليلى اللازمين لتقديم الظاهرة الاستعمارية فى المجتمع الدولى •

والكيان الاقتصادى الصهيونى فى فلسطين المحتلة وخارجها هو فى ذات الوقت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى الدولى يعتبر امتدادا لاجزائه المتقدمة فى منطقة من اجزائه المتخلفة ، ويكون من الطبيعى أن يعانى مما يعانيه فى أزمته ، مع تزايد فى الحدة نظرا لضعف مقومات الوجود الاقتصادى للكيان الاسرائيلى مع سيادة رفض هذا الكيان فى المنطقة وارتفاع نفقة الابقاء عليه فى ظل هذا الرفض • ويؤدى هذا الرفض بالاقتصاد الاسرائيلى الى الاعتماد على البلدان الرأسمالية المتقدمة فى تصريف صادراتها (حوالى ٤١٪ السوق الاوروبية المشتركة ، ١٧٪ الولايات المتحدة ، ١٥٪ آسيا) مع عدم قدرته على توسيع اسواق لهذه الصادرات خارجها • ومن ثم يتزايد اعتماده على اسواق الدول الرأسمالية المتقدمة وتأثره بما يحدث بها • وعليه يكون من الطبيعى أن يشهد الأداء الاقتصادى فى السنتين الاخيرتين اتجاهات مشابهة وانما بدلالات تختلف:

- فيكون اتجاه معدل نمو الناتج المحلى نحو الانخفاض، ٩ر٠٪ فى ١٩٨٠ • بل ان الناتج الصناعى ينخفض بـ ٧ر٣٪ (لأول مرة منذ الخمسينات باستثناء ١٩٦٧ ، وتسود الصناعة الاسرائيلية ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة (٤٠ - ٥٠٪ فى ١٩٨٠) •

- ويعرف الاقتصاد الصهيونى اتجاهات تضخمية رهيبة ، يصل معدلها الى ١٣١٪ فى ١٩٨٠ ، يزيد من نفقة الانتاج الزراعى (وهو يتوجه للتصدير) بـ ٥٢٪ وينقص الدخل الحقيقى بـ ٩٪ ويؤدى الى انخفاض الاستهلاك الشخصى بـ ٧٪ • ومع هذا الاتجاه التضخمى تتزايد نسبة العائلات الفقيرة من ٨ر٢ فى ١٩٧٧ الى ٣ر٣٪ فى ١٩٧٨ الى ٨ر٣٪ فى ١٩٧٩ (حد الفقر = ١/٥ متوسط دخل عامل) •

- وتتزايد البطالة فى ١٩٨٠ بـ ٦٧٪ ليصل عدد العاطلين الى ٧ر٤٪ من مجموع الايدى العاملة • وتختلف دلالة هذه الاتجاهات نظرا لانها تؤدى ، فى الوضع الاسرائيلى ، الى عدم تشجيع الهجرة من الخارج (تزايدت نسبة التساقط عند اليهود السوفييت ، فى بداية ١٩٨١

كان حوالى ٥٨٪ منهم يفضل الهجرة بعيدا عن اسرائيل ، ارتفعت هذه النسبة الى ٨٤٪ فى يونيو ١٩٨١) ٠ كما قد تدفع الى الهجرة من اسرائيل (خلال ١٩٨٠ غادر اسرائيل ٣٠ ألف يهودى) أو تقلل من فترة بقاء المهاجر فى اسرائيل ٠ كما أنها قد تدفع الى زيـــادة الاستثمارات التى يقوم بها الاسرائيليون خارج اسرائيل ٠ [أمـــا الاستثمارات التى تأتى من الخارج الى اسرائيل فقد زادت رغم الوضع الداخلى بـ ١٠١٪ فى التسعة شهور الاولى ١٩٨٠ مقارنة بنفس الفترة فى ١٩٧٩ (١) ٠

- يضاف الى ذلك تحرج الموقف بالنسبة لاحتياجات الكيان الاسرائيلى من المياه والطاقة ٠ المسألة الثانية أقل هما لما تضمنه الولايـــات المتحدة من تزويد اسرائيل بالطاقة ٠ أما قضية المياه فانها قد تعجل من تنفيذ المشروعات التوسعية ، اذ بدأت منذ ١٩٧٣ تثور مسألـــة التفكير فى مياه الليطانى فى جنوب لبنان ، شمال فلسطين ، ومياه النيل ، جنوب غرب فلسطين ٠

ويعرض تأزم الوضع الاقتصادى فى داخل اسرائيل ، وهو تأزم يتناسب طرديا مع تناقص التوتر فى المنطقة مع استمرار رفض العرب لاسرائيل سياسيا واقتصاديا ومع تأزم أداء الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، يعرض هذا التأزم المشروع الصهيونى للخطر عن طريق التأثير على متغيرين:

- هجرة السكان اليهود من والى اسرائيل والنتيجة الصافية لها ، فى علاقتها بنسبة كل من السكان اليهود والعرب فى داخل فلسطين المحتلة ٠

- حركة رأس المال اليهودى الخاص من والى اسرائيل ، وكذلك التدفقات المالية الاخرى الى اسرائيل ٠

ويتحدد سلوك الدولة الاسرائيلية بعوامل :

- التأزم الموقفى ومدى أثره على الجزء من الكيان الصهيونى الموجود فى فلسطين ٠

---

(١) QUARTELY ECONOMIC REVIEW, ISRAEL, 2nd Quarter وتشير ارقام أخرى الى انخفاض الاستثمارات بالنسبة لكل عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٧٩ ٠

- ومتطلبات استراتيجية تنفيذ المشروع الصهيونى فى المشرق العربى وفقا للمرحلة التى يمر بها ٠

- والموقف في الساحة العربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا (بين التماسك أو التمزق أو بين الامن المشترك واللاأمن) بصفة عامة والقدرة الفلسطينية (بابعادها المختلفة) بصفة خاصة ٠

ويتحدد سلوك الدولة الاسرائيلية بهذه العوامل فى اطار فرضية تكاد تكون مستقرة لا تعرف الا التناقضات المحدودة : هى **فرضية توافق المصالح بين المشروع الصهيوني والولايات المتحدة وضرورة الوجـــود الصهيوني المتفوق فى المنطقة للولايات المتحدة ، واستمرارية المساندة من جانبها لاسرائيل ٠**

ويتمثل **الموقف الراهن للمواجهة مع الكيان الصهيونى** فى تقابل :

- لحظة موقفية تتحدد بظروف استحكام أزمة الجزء من الكيان الاقتصادى الصهيونى فى فلسطين مع استحكام أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى، وهو ما يستلزم :

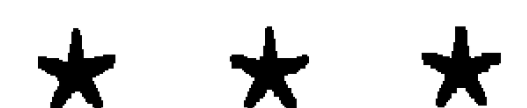
  - زيادة وبروز الدور الذى تلعبه ، ومن ثم النفقة التى تتحملها ، الولايات المتحدة الامريكية فى تحقيق المشروع الصهيونى ٠
  - ضرورة أن تقوم الدولة الاسرائيلية بعمل عدوانى يمكن من لم الموقف الداخلى ، بما يخلقه هذا العمل من توتر لا يتناقض مع جو التوتر الذى تستلزمه سياسة التسلح الامريكية الحالية ٠

- مع مكنة استراتيجية ، تنتج من الظروف الراهنة للعالم العربى ، وبما يهدده من التمزق بتنظيمه الراهن ، وتحييد قوة مصر ، بل والعمل على اسقاط وزنها ٠ فى ظل هذه الظروف **تبدو امكانية** تحقيق المشروع الصهيونى ، الامر الذى يغرى :

  - بالتعجيل من سرعة تحقيق المشروع ،
  - ابتداء من تصور جديد للامن الصهيونى ، يعنى فى الواقع إتخاذ الخطوات الضرورية للتوسع خارج فلسطين المحتلة ، **نحـــو الشمال فى هذه المرحلة ٠**

ويكون ذلك فى وقت تسيطر فيه اسرائيل الدولة على كل فلسطين ويعانى فيه الموقف العربى من خطر التمزق ويتميز فيه الموقف الدولى بزيادة حدة التوتر ، الذى تستفيد منه اسرائيل دائما ٠

وتزيد مع هذا جسامة المسئولية التاريخية عن الحفاظ على الكيان العربى ٠



تبرز بداية الثمانينات للاقتصاديات العربية اذن العديـــــد من التحديات : تحدى التمزق الاقتصادى والتحديات التى يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وقد ازدادت الاقتصاديات العربية اندماجا به وتحديات تطوير هذه الاقتصاديات ٠ وكلها تحديـــات تلزم مواجهتها من خلال التحدى الأساسى الذى تفرضه الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى ، أى التحدى الصهيونى ٠ والحقيقة أن هذه التحديات انما تواجه الشعوب العربية بصفة عامة وقواعدها المنتجة بصفة خاصة ، وأن قواها المنظمة هى وحدها التى تقدر فى النهاية على مواجهة هـــذه التحديات ٠ اذ لو صح استخلاص ما لتاريخ المجتمع العربى فى الثلاثين سنة الاخيرة ، بما عرفتها من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، من عبرة لشهد بأن مواجهة هذه التحديات ، قصدا وقدرة ، يتعدى الدور التاريخى للطبقات الحاكمة فى العالم العربى ٠

محتويـــات المقـــال

الصفحة

الصفحة

تـــم بحمد الله وتوفيقه

مطبعة التقـــــدم
عبد القادر محمد التونى
٢١ ش سيزوستريس ـــ الاسكندرية
* تليفون ٨٠٦٠٥٤

